مركز دراسات الوحدة العربية

الأردن .. إلى أين؟

الهويّة الوطنية والاستحقاقات المستقبلية

وهيب الشاعر

هذا الكتاب

قد لا يختلف الأردن كثيراً عن بقية الدول العربية في مواجهة تحدّيات المستقبل التي فرضها الماضي ويظهرها الحاضر، على أن قضايا الأردن اكتسبت خصوصية في الشمول والإلحاح، وربما في التناقض والتعارض الداخلي، وفي التداخل والترابط في ما بينها نشأت بسبب ظروف تكوين الأردن قبل ثمانية عقود، وبسبب سرعة الأحداث والتحولات، وكذلك بسبب وجوده في كنف الأمة العربية التي لم تنجح بتحقيق الاستقرار لأسباب عديدة في مقدمتها علاقاتها مع الغرب.

إن مجموعة من القضايا المعلّقة قد بلغت كمّاً متسعاً وشاملاً لمعظم جوانب الحياة في الأردن. ولهذا يعتمد هذا الكتاب منهجاً موحداً في شرح كل قضية معلّقة، وفي تعريفها وكشف استحقاقاتها المستقبلية وأسبابها التاريخية ومكوناتها وارتباطاتها وعناصر علاجها، وذلك بغرض توسيع الرؤى المتطلعة لتوخّي الحلول الشاملة وغير المتناقضة في إجراءاتها ونتائجها.

هذا الكتاب هو محاولة لفهم ما حدث على المسرح الأردني وأسبابه ودوافعه، وما هو قائم الآن وإمكانياته ومخاطره. إنه استذكار لما خزنه المؤلف عبر خمسين عاماً من معرفة بالأردن تأتت من المتابعة والحوار والاختبار الشخصي بعيداً عن الانفعال لحظة الحدث..

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 9953-450-55-2

مركز دراسات الوحدة العربية

الأردن .. إلى أين؟

الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية

وهيب الشاعر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشاعر، وهيب

الأردن. . إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية/ وهيب الشاعر.

١٧٤ ص.

ببليوغرافية: ص ١٦٩ ـ ١٧٤.

ISBN 9953-450-55-2

١. الهوية القومية ـ الأردن. ٢. الأردن ـ السياسة الحكومية. ٣. الأردن ـ العلاقات الخارجية ـ البلدان العربية. ٤. الأردن ـ العلاقات الخارجية ـ السلطة الوطنية الفلسطينية. أ. العنوان

320.95695

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤

المحتويـــــات

القسم الأول
القضايا المعلّقة

القسم الثاني
الحلـول

شكر وتقدير

أبدأ بالشكر والتقدير لابني علي الذي حثّني وألحّ عليّ بالعودة إلى الكتابة لتجاوز محنة شخصية حلّت بي. وأشكر أيضاً زوجتي نادرة التي وفّرت التشجيع والرعاية. وقد قدم إليّ الأستاذ فتحي درادكه المساعدة المهنية الكفوءة في تنظيم المراجع والإسناد. وأشكر كذلك الآنسة رانيا كتاو التي كانت صبورة في مساعدتها لإخراج هذا الكتاب.

وهيب الشاعر

توطئـــة

في ربيع عام ٢٠٠٢ وضعت مسوّدة كتاب لم ينشر، بعنوان: **الأردن عبر ثمانية عقود.** ولكني وزعتها على الكثير من الأصدقاء. لقد كان الدافع الأساسي لهذه الكتابة هو استذكار ما خزنته عبر خمسين عاماً من معرفة عن الأردن، تأتت من القراءة، والحوار، والاختبار الشخصي، وكذلك مراجعة هذه المعرفة المخزونة، بما فيها التحاليل، والاستنتاجات، والانطباعات، بغرض امتحانها، وتقييمها، وتصحيحها، بعيداً عن انفعالات لحظة الحدث، ثم وضعها في حبر على ورق لاطلاع الأصدقاء عليها.

ولقد كانت القوة في هذا الدفع التي وفّرت المثابرة لاستكمال التجربة في التغطية والمراجعة والصقل، متأتية من المتعة الذهنية في معايشة هذا الاختبار. وربما كان غياب أو عدم توافر المادة الشبيهة، وليس بالضرورة المطابقة، والموضوعة من قبل آخرين، هو سبب المتعة بتحسّس ما بدا لي بأنه الحقيقة، وذلك بسبب سيطرة الصيغ التظاهرية، ذات الأجندة البعيدة عن الحياد والموضوعية، على المسرح الفكري والسياسي في الأردن، حتى في أدبيات الأحزاب العقائدية أو المعارضة.

أما الرغبة في المشاركة الفكرية مع بعض النخب المثقفة والمسيّسة في الأردن، في محاولة فهم ما حدث على المسرح الأردني، وأسبابه، ودوافعه، وما هو قائم الآن، وامكانياته، ومخاطره، فقد شكّلت الدافع الحالي لبذل الجهد في التفكير والكتابة لإعداد **الجزء الثاني** لهذه المسودة. وقد جاءت هذه الإضافة إلى **الجزء الأول** نتيجة لامتداد الحقائق والاستخلاصات حول ما جاء في المسوّدة الأولى عن مستقبل الأردن من جهة، وما أبرزته من مراجعة واختلاف ناقدين لها من قبل الأصدقاء من جهة أخرى. وقد كان الحوار حولها قد اتصف بالصراحة المثيرة والحافزة على التحسين والتحصين، وقد أملتها جدية الموضوع، بعيداً عن شخصنته من جهة، كما أملاها ارتباطه المباشر بالمصلحة العامة التي تشكّل ملكاً للجميع من جهة ثانية.

ولقد كان من أهم ما اكتشفته في تجربة إعداد الجزء الأول الثروة الهائلة من أحداث هذه الفترة القصيرة والمقتصرة على ثمانية عقود، وكذلك التحولات الكبيرة التي اختبرها الأردن في هذه الفترة، مما جعلها قصة تكاد لا تصدق، بسبب سرعة وعمق هذه الأحداث، لولا أنها موثقة ليس فقط في المصادر التقليدية، بل بما هو أهم من ذلك وأكثر حسماً، أي في نفس وذاكرة المواطن الأردني وشخصيته وقيمه، والتي تظهر عندما تفرض عليه الصدف والمناسبات أن ينظر هو أيضاً إلى الوراء بعجب، من المسافة التي قطعها في زمن ما زال يوصف بالأمس القريب.

ولم تكن هذه الأحداث والتحولات ونتائجها التي نعيش الآن تجارب وخبرات مفرحة جميعاً أو محزنة جميعاً، بل كانت خليطاً من هذا وذاك. أما المفرحة منها، فقد أخذت نصيبها من البيان والتوضيح في ما كتبته عنها في الجزء الأول. فلم يبق للجزء الثاني: **الأردن.. إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية** إلا التأمل والتفكير في كيفية ضمان استمراريتها، وضبط أو إزالة مهدداتها، ومخاطر تعثرها، والذي قد يشكل جهداً وتحدياً أكبر في الرصد والتحليل. غير أن هذه المهددات والمخاطر هي نفسها المتمثلة في النتائج المحزنة، والمؤلمة، والخطرة لقصة الأردن.

مقدمـــــة

أفرزت مسودة كتاب: **الأردن عبر ثمانية عقود** مجموعة من القضايا المعلقة، بلغت كماً كبيراً ومتسعاً، وشاملاً معظم جوانب الحياة في الأردن. ومن هذه القضايا ما هو ملح، وأحياناً مخيف، ومنها ما هو عميق وذو آثار بعيدة المدى. وقد لا يختلف الأردن كثيراً عن بقية الأقطار العربية وغيرها، في مواجهة تحديات المستقبل التي فرضها الماضي ويظهرها الحاضر. ولكن قضايا الأردن اكتسبت خصوصية في الشمول والإلحاح، وربما في التناقض والتعارض الداخلي، أو في التداخل والترابط في ما بينها، والتي نشأت بسبب ظروف تكوين الأردن قبل ثمانية عقود، وبسبب سرعة أحداثه وتحولاته، وكذلك بسبب وجوده في كنف الأمة العربية التي نهضت في القرنين الماضيين، ولكنها لم تنجح بتحقيق الاستقرار لأسباب تخصها، وكذلك لأسباب تنطلق من علاقاتها مع الغير، وخاصة الغرب. وبذلك لم تكتمل ولادتها، ولم يكتمل نضوجها، وانتماؤها إلى عصرها.

لقد اعتمدت منهجاً موحداً في شرح كل قضية معلقة، في تعريفها، وكشف استحقاقاتها المستقبلية، وأسبابها التاريخية، ومكوناتها، وارتباطاتها، وعناصر وسبل علاجها، وذلك بغرض توسيع الرؤى المتطلعة لتوخّي الحلول الشاملة، وغير المتناقضة في إجراءاتها ونتائجها. كما سعيت في تحديد هذه القضايا المعلقة، من خلال تحسّس مواضع عدم الاستقرار فيها، ومخاوف الصدام، والعنف، والفشل، وشكوى المواطن العادي والنخب القيادية، والمقارنة مع الغير، وذلك بمنهجية المسح الشامل لكافة جوانب الأردن وهياكله وأوضاعه.

وبذلك، لم يتم التعرض لمكاسب الأردن وشرحها، كما حصل في **الأردن عبر ثمانية عقود**، إلا عند البحث عن مواطن القوة، والموارد المتوافرة والضرورية، لتحقيق مشروع الأردن النهضوي الذي يشكل الجائزة التي يسعى هذا الجهد لنيلها، كمساهمة في بناء مستقبل واعد ومطمئن، يساهم في خلقه ويملكه كافة العائشين على

ثراه. وحيث إن العناصر المشتركة بين مختلف القضايا المعلقة تشكل تداخلاً بينها، كان لا بد من الإشارة إليها أو شرحها بشكل متكرر، وذلك لضمان شمولية واستكمال كل موضوع تحت البحث. أما البديل لهذا الأسلوب، بهدف تجنب التكرار، فهو هيكلة البحث على أساس العناصر المشتركة بدلاً من تداعياتها ونتائجها، والإشارة إلى علاقة كل عنصر منها بالملفات المفتوحة والمختلفة. وربما يكون المعيار الحاسم بين الأسلوبين هو توضيح الصورة المترابطة عضوياً كما يتحسسها المواطن، وإن تطلّب ذلك بعض التكرار.

القسم الأول

القضايـــا المعلقـــة

الفصل الأول

الهويــة الوطنيــة

أولاً: ماهية الهوية الوطنية وسماتها

إن جوهر الهوية الوطنية هو العصبية التي تربط الفرد بمجتمعه. فهي ليست مجرد التمايز في المناقب أو الوضوح في معالم الشخصية، بل هي أقرب ما يكون إلى حسّ الأمن الغرائزي. وهي ليست قراراً عقلانياً أو خياراً مسبباً. وهي ليست تبادلاً في المصالح، أو وسيلة للمكاسب، أو المشروع المشترك، بل هي حالة نفسية وعاطفية ووجدانية. ولا يعنى صاحبها بأسبابها العلمية أو بنتائجها العملية.

وقد تضيق حدود الهوية الوطنية لتقتصر على القبيلة أو الطائفة. وقد تتسع حدودها وتختلط بالمفهوم القومي، لتنسحب على دول ومجتمعات كبيرة في المساحة والأعداد، أو حتى على حضارات كاملة، كما هو حال أوروبا الحديثة والمتجهة نحو الوحدة، بعد قرون من أداء الدولة القومية الضيقة والمليء بالحروب المدمرة.

ولا تصطدم الهوية الوطنية بالضرورة أو تلغي ارتباطات أو انتماءات أخرى، إن كانت أضيق أو أوسع منها رقعة، أو أعمق أو اكثر منها شدّة، كالعائلة النووية أو الممتدة، أو كالحي والمدينة، أو المهنة والحرفة والهواية، أو المؤسسة التعليمية، أو الإنتاجية، أو العشيرة والطائفة، أو الحضارة، والروابط الإنسانية. وقد لا تصل إلى كامل حدود الدولة أو تتجاوزها.

ولقد اختلف علماء السياسة والاجتماع في تحديد أسباب تنامي الهوية الوطنية وعدوانيتها وأطماعها أحياناً، أو تراجعها وهدوئها، أو اندثارها أحياناً أخرى، منذ الفكر السياسي اليوناني، عبر العربي، وعلى رأسه ابن خلدون، وحتى الفكر الحديث. غير أنه من الظاهر أن تأجج الهوية الوطنية، وتوترها، وتشدّدها، تواكب حالات الاهتزاز الأمني الكلي، الناجم عن المخاطر أو الأطماع الخارجية، وأكثر عن حالات

التفسخ الداخلي ومخاوفه، إلا إذا اجتمع الاثنان معاً، مما يشير إلى أن صيغة الهوية الوطنية هي التمايز من الغير أكثر من التماهي الداخلي، وأنها إحساس سلبي نحو الخارج، أكثر مما هي إحساس إيجابي نحو الداخل. كما أن حقيقة وجودها لا تتأكد إلا عند التجربة الفعلية، بسبب حاجة الحاكم في كل الأحوال إلى التغني والتفاخر بها، وإن كانت غير موجودة.

وهكذا، يشكل الكيان السياسي الوعاء الطبيعي للهوية الوطنية، بالنظر إلى الحال الآمنة والمستقرة، والناجمة عن تطابق السيادة والهوية الوطنية من جهة، وتأكدها وتمايزها من الغير الخارجي من جهة أخرى. حتى أنه إذا امتدت رقعة الهوية الوطنية إلى خارج حدود الكيان السياسي، شكّل هذا الامتداد تهديداً لذلك الكيان الصغير، وعدم استقرار له ولجيرانه، بسبب قوة الدفع نحو الالتحام بين أجزاء الهوية الوطنية الواحدة، بهدف إقامة الكيان الوطني الواحد على كامل تلك الرقعة. وكذلك، فإذا اشتمل الكيان السياسي على أكثر من هوية وطنية واحدة، يفقد ذلك الكيان الأمن الداخلي والاستقرار. كما ينشأ عن ذلك تصارع الهويات في داخل الكيان الواحد والمتصدع، حتى تسيطر الهوية الواحدة على الأخرى أو الأخريات، كما هو حال الامبراطوريات وإن إلى حين. وبديلاً من ذلك، ينقسم الكيان المتعدد الهويات لكي تنشأ عنه كيانات متطابقة مع هوياتها الوطنية الخالصة، ومعبّرة عنها.

وتصقل الهوية الوطنية التجارب الجماعية التي يختبرها المجتمع وتؤكدها وتبرزها وتعمقها. وهي تشكل مضمون الذاكرة الجماعية والتراث والهوية، بصرف النظر عما إذا كانت خبرات سعيدة في الإنجاز والتفوق والنصر، أو خبرات حزينة في المآسي، والصدمات، والهزائم. وتتأكد الهوية أيضاً، بوضوح مصدر الثراء الوطني المشترك كالنيل، أو مصدر الأمن المشترك، كالقائد الملهم وذي الشكيمة، مثل تشرشل للبريطانيين(١)، أو ديغول للفرنسيين(٢)، أو صلاح الدين للعرب. ويقوم

---

(١) ونستون تشرشل (١٨٧٤ ـ ١٩٦٥). أحد السياسيين المشهورين في تاريخ العالم، ولد في قصر بنلهايم في اكسفورد شاير، وتخرج في كلية هارد عام ١٨٩٥ برتبة ملازم ثان. وعمل ضابطاً في الجيش ومراسلاً «حربياً» في كوبا والهند. . . وقد وصل تشرتشل الى أوج شهرته عندما كان رئيساً لوزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). . . بلغ تشرتشل التسعين ومات بسكته دماغية عام ١٩٦٥. للاطلاع انظر: *The New Encyclopedia Britannica* (Chicago, IL: University of Chicago, 1975), vol. 4, pp. 595-606, and **الموسوعة العربية العالمية**، ٣٠ مج (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، ١٩٩٦)، مج ٦، ص ٣٠٧ ـ ٣١١.

(٢) شارل ديغول (١٨٩٠ ـ ١٩٧٠)، بطل قومي وعسكري وسياسي فرنسي في القرن العشرين. قاد المقاومة الفرنسية ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وأعاد النظام والهدوء الى فرنسا بعد انتهاء الحرب، =

بالدور نفسه، العدو الخارجي والمشترك الذي يرى البعض أن الدول تختلقه أحياناً، كما تفعل أمريكا مع الإسلام والإرهاب الآن. ويتشابه هذا الدور التوحيدي للهوية الوطنية مع المؤسسات المشتركة الأخرى في رمزيتها، أو فوائدها، كالأزهر والآثار الفرعونية في مصر، أو الكنسية في بولندا.

وتساهم الهوية الوطنية مع الأنظمة السياسية والاقتصادية، ومع الغرائز والاحتياجات الإنسانية، في تعبئة القوى البشرية والاجتماعية في المحن والأزمات، وإبراز العواطف المشتركة بينها، وتعظيم الجهد والطاقة الفردية، والبذل، والتضحية، والهمة العالية.

ولكن العطاء الذي تحفزه الهوية الوطنية، والمكاسب المتأتية عنه، والناجمة عن كونها جوهر الشرعية للكيان السياسي ونظام الحكم فيه، لا يتمّ توظيفه بالضرورة في خدمة المصلحة العامة. وكثيراً ما تستأثر به أنظمة الحكم، وطبقة الطفيليين، والمنافقين، وتجّار الحرب. فيعزز الحكم من سلطانه، وقدراته، وانفراده في القرار العالي، لصالحه أولاً. ويخطف الطفيليون الثمار الناجمة عن الجهد الجماعي المنكر للذات في سبيل الوطن، وذلك بأنانية وأثمان بخسة، وبتجاوز البرجوازية انتمائها الوطني، لصالح الارتباطات الخارجية.

أما إذا ضعفت الهوية الوطنية أو غابت بالكامل، يتعرض المجتمع لعدوانية الغير من الخارج، دون قدرة على الدفاع والصدّ. فيفقد حريته وحقوقه، ويصبح الحكم فيه تابعاً لذلك الغير الخارجي، والذي يستبدل الدعوة والشرعية الوطنية بأساليب القمع وأدواته. وتتعاظم في هذه الحال أطماع الطفيليين وجسارتهم في تحقيقها، والتغنّي باستحقاقاتها، فيسود الفساد والعفن، وتنحلّ قيم وروابط المجتمع، ونسيجه ومؤسساته، ويتدنى أداؤه. وتحلّ مكان كل ذلك الأنانية الفردية، والمكاسب التجارية، وأخلاق النفاق، والقوه الفجّة.

ويعزز تطابق الكيان السياسي والهوية الوطنية، الإدارة والتشريع المركزي، وتوحّد النظامين الاجتماعي والثقافي. وقد يؤدي غياب هذا التطابق في طويل الزمن إلى تفتت الهوية الوطنية، خاصة إذا تجزأت بين أكثر من كيان واحد، وقامت بينها

= وشكل الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٥٨، وعمل رئيساً لها لمدة أحد عشر عاماً الى حين استقالته عام ١٩٦٩. توفي في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠. للاطلاع انظر: *The Encyclopedia Americana*, 30 vols. International ed. (Danbury, Conn.: Grolier Incorporated, 2002), vol. 8: *Corot-Desdemona*, pp. 635-637, and

الموسوعة العربية العالمية، مج ١٠، ص ٥٣٧ ـ ٥٣٨.

الفروقات والحواجز، أو قد يؤدي إلى توحّد هويتين أو أكثر، إذا خضعت جميعها إلى كيان سياسي واحد.

ثانياً: حداثة الكيانية الأردنية

لم يشكّل الأردن، بحدوده الحالية عبر التاريخ المعروف، كياناً سياسياً وإدارياً منفصلاً عن البلاد التي تحيط به، بل كانت مناطقه المختلفة على الدوام أجزاء من كيانات وإدارات أخرى إلى الشمال والغرب والجنوب، حتى قيام إمارة شرق الأردن بعد الحرب العالمية الأولى، مفصولة عن سوريا وفلسطين، وبعد ذلك عن الحجاز، بقرار بريطاني على أساس اتفاقيات سايكس ـ بيكو (عام ١٩١٦)(٣)، ووعد بلفور (عام ١٩١٧)(٤). وكانت بعض المناطق الأردنية المختلفة قد شاركت في ولاية سورية، وفي الحكومة الفيصلية في دمشق حتى عام ١٩٢٠(٥)، ثم شكلت حكومات محلية(٦) مختلفة بعد ميسلون، والى حين قدوم الأمير عبدالله، وإبرامه اتفاق إقامة الإمارة في عام ١٩٢١ مع ونستون تشرشل في القدس(٧).

وقد ساهم في غياب الكيانية التاريخية للأردن، قلة المياه فيه التي لم تسمح بالتكاثر أو التركز السكاني لتوفير الحجم الأدنى والضروري من السكان، لتشكيل قاعدة كافية لنشوء هوية اجتماعية وثقافية مميزة، والتي تمثل الشرط الأساسي لتكوين الهوية الوطنية، ومن ثم للكيان السياسي، وقاعدة قادرة على تبرير وحمل أعباء الكيان والإدارة المركزية. وفي التاريخ الغابر، كانت دولة الأنباط مرتبطة بشمال الحجاز، كما كانت إدارتا فلسطين والأردن في الدول البيزنطية والرومانية والعربية متلاصقتين أفقياً على امتداد من الصحراء وحتى البحر(٨)، وليس عامودياً كما هما الآن.

---

(٣) انظر: جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، قدم له نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨)، ص ٥٧٨ ـ ٥٨٢.

(٤) للاطلاع انظر: أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية** (عمان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ٤٩.

(٥) للاطلاع على الحكومة الفيصلة، نشأتها وسقوطها، انظر: خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).

(٦) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩** (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨)، ص ١٠٤ وما بعدها.

(٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٨؛ سليمان موسى، **تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥: دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس الدولة الأردنية** (عمان: المطبعة الأردنية، ١٩٨٩)، ص ١٣٥، و Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (London; New York: I.B. Tauris, 1993), pp. 87-88.

(٨) أحمد عبد الرحيم سالم الخلايلة، **الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية: (جذورها ـ حاضرها ـ مستقبلها)**، سلسلة الاستراتيجيات؛ ١ (عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٨)، ص ٥٠ ـ ٥٤.

وربما بسبب قلة أعداد الأردنيين عند إنشاء الكيان، والذين كانوا قبل ذلك على الدوام حوالى ربع مليون نسمة[٩]، وبسبب موقعهم الجغرافي، إذ سكن معظمهم في شمال الأردن الغربي، أدى التحاق مناطق الأردن المختلفة بجوارها عبر التاريخ، إلى اكتساب أهالي هذه المناطق السمات الاجتماعية والثقافية السائدة في بلاد الجوار التي كانت الأكثر عمقاً وكثافة، كما هو حال شمال الأردن مع سوريا (حوران)، ووسط الأردن مع فلسطين (نابلس ومحيطها)، وجنوب وشرق الأردن مع الحجاز (بدو الصحراء). كما ساهمت الهجرات القبلية النازحة من الجنوب والشرق باستمرار، والهجرات الحضرية من سوريا وفلسطين ومصر في القرن التاسع عشر، والتي استمرت حتى عام ١٩٤٨[١٠]، في عدم الاستقرار العميق للهوية الاجتماعية والثقافية في الأردن، وعدم التمايز من الطبيعة البدوية والصحراوية، ومن الطبيعة الحضرية السورية، والتي اختلطت جميعاً، فخلقت وكونت الشخصية الأردنية الحديثة. وفي العقود الخمسة الأخيرة، نزح قسراً واختيارياً ما وصل مجموعه الآن إلى حوالى ثلاثة ملايين نسمة أو أكثر من فلسطين إلى الأردن، وقد خلق ذلك واقعاً جديداً.

ولم يؤد الكيان الأردني الموجود عبر ثمانية عقود إلى ذوبان كامل هذه الفروقات بين أصول أبنائه، على رغم انتقال معظمهم إلى العاصمة والمدن الكبرى الأخرى بعيداً عن الجذور المحلية، وعلى رغم هيمنة الأكثرية الفلسطينية عدداً، والتي تتمتع بشخصية متميزة، وعلى رغم حجم القطاع العام المدني والعسكري ومؤسساته، والمؤسسة التعليمية ومناهجها. . . الخ، التي وفرت ظروف الانصهار.

وقد ساهم في عدم تجذر الهوية الأردنية أيضاً قدوم نظام الحكم من الخارج واستقدامه الوافدين إلى الإدارة[١١]، كما ساهم كذلك في انشغال هذا النظام بطموحاته خارج الأردن، في فترة حكم الأمير، ومن ثم الملك عبدالله (١٩٢١ ـ ١٩٥١)[١٢]. وزاد في ذلك أن أقيمت العاصمة في عمّان التي كانت شبه خالية من

---

(٩) الماضي وموسى، المصدر نفسه، ص ٣١١.

(١٠) عبد المجيد الشناق، **المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته** (عمان: مركز طارق، ١٩٩٧)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١١) للمزيد من التفاصيل حول الحكومة الأولى في شرقي الأردن انظر: الماضي وموسى، المصدر نفسه، ص ١٤٩، و موسى، **تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥: دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس الدولة الأردنية**، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

(١٢) **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية** (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧)، صفحات متفرقة.

السكان، ما عدا بعض الشركس والبدو[١٣]. وقد نمت عمّان سريعاً طوال تاريخ الأردن الحديث، وخاصة في عهدها الأول، وتحدّدت هويتها باستقدام المزيد من الوافدين من سوريا ولبنان وفلسطين وغيرهم. وقد أدى اختيار عمّان إلى تكوين مجتمع عمّاني خاص وغير مسيّس، ومختلف عن باقي سكان شرق الأردن، اجتماعياً وثقافياً، حتى الخمسينيات. ولما تعاظمت هجرة الأردنيين والفلسطينيين إلى عمّان العاصمة، فقد المجتمع العمّاني وزنه وتمايزه.

وقد كان البديل لعمّان قيام العاصمة في أكبر مدن الأردن حينذاك، وهي السلط التي كان قد بلغ عدد سكانها عام ١٩٢٠ حوالى عشرين ألفاً بالمقارنة مع ثلاثة آلاف في عمّان[١٤]. وكانت مدينة السلط تشكل بداية لم تكتمل لنشوء هوية اجتماعية وثقافية أردنية مدنية، بسبب تناميها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ووجود التجارة، والحرف، والخدمات الإدارية العثمانية فيها، ونزوح العديد من فلسطين اليها، وقد اندمجوا مع أهلها[١٥]. وبذلك، فقد الأردن فرصة استكمال بناء هوية وطنية بالإفادة من النواة التي كانت قد تكوّنت في السلط في تاريخها الحديث وقبل قيام الكيان.

وقد تأكدت حيادية عمّان العاصمة، وانعزالها عن التيارات السياسية في باقي أجزاء الأردن، أن اتصف العقد الأول من حياة الكيان الأردني الجديد، بالكثير من التمرد في شمال ووسط وجنوب البلاد، وبرفع شعار الأردن للأردنيين[١٦]، وذلك كردود فعل لما كان يجري في العاصمة من توظيف للوافدين المستقدمين، وجني للثروات والقدرات الاستهلاكية فيها، ومن سيطرة شبه الاحتلال العسكري البريطاني، ومن أخبار سياسة التوطين اليهودية البريطانية في فلسطين، والثورات السورية على الحكم الفرنسي، مما خلق حاجزاً وتباعداً بين العاصمة وبقية أنحاء الأردن، ربما لم يتلاش كلياً حتى الآن.

---

(١٣) حنان سليمان ملكاوي، **مدينة عمان، ١٩٢١ ـ ١٩٤٧م: دراسة تاريخية** (إربد: دار الكندي، ٢٠٠١)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٤) أثناء غياب الأمير عبدالله في رحلته إلى بريطانيا نقل الأمير شاكر مركزه إلى السلط وانتقلت معه دوائر الحكومة المركزية لأن عمان كانت صغيرة ولم تكن فيها منازل كافية تصلح كمكاتب لمختلف الدوائر الحكومية أو تكفي لسكنى الموظفين، وقد بقيت السلط عاصمة لشرق الأردن مدة ثلاثة أشهر، وعندما عاد الأمير عبدالله، أصدر أمره بالعودة إلى عمان. انظر: الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩**، ص ١٩٧ و٣١١.

(١٥) للاطلاع، انظر: جورج فريد طريف داود، **السلط وجوارها، ١٨٦٤ ـ ١٩٢١** (عمان: بنك الأعمال، ١٩٩٤)، صفحات متفرقة.

(١٦) حدثت عدة حوادث كادت تؤدي إلى انهيار الإمارة في عمان، للاطلاع انظر: الماضي وموسى، المصدر نفسه.، ص ١٥٦ ـ ١٦٤، ١٧٦ ـ ١٧٧ و٢١٠ ـ ٢١٤.

وساهم أيضاً في انقطاع المسيرة الاجتماعية والثقافية المحلية عن تغذية وتكوين مضمون الهوية الأردنية الحديثة، ما رافق نظام الحكم القادم من الخارج، من قوة عسكرية بريطانية، ودعم مالي[١٧]، ومعاصرة وانفتاح، وإدارة مركزية من الوافدين من مجتمعات محيطة وأكثر تطوراً، وقد اكتسحت وقلبت كافة مناحي الحياة الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في البلاد. وأدى ذلك كله إلى نقلة نوعية، وسريعة، وشاملة في حياة سكان الأردن التي كانت متسمة سابقاً بالبساطة، والبدائية، والفقر، والأمية، والتي كانت على هامش المجتمعات المتحضرة المحيطة. وقد وضع هذا التغيّر الجذري والمفاجىء سكان الأردن في أطر من الحداثة، أفقدتهم الكثير من مناقبهم الموروثة، واكسبتهم مزايا المعاصرة، المتحللة من الطبيعة المحلية أو الوطنية.

أما البيئة الجغرافية الأردنية التي تتسم بالجفاف والاعتدال في الحرارة، والبيئة الصحراوية[١٨]، والتواصل الجغرافي والاجتماعي والعائلي في الداخل، ومع دول الجوار، فلا يبدو أن كان لها آثار مهمة، إن سلبية أو إيجابية، في تنامي وطبيعة الهوية الوطنية الأردنية، باستثناء المجال الثقافي الناجم عن التداخل السكاني مع دول الجوار، والذي تراجع أثره نسبياً بسبب الحواجز التي أقيمت مع هذه الدول في العقود الثمانية الماضية. ولكن الحدود الفاصلة ما زالت غير مقنعة، وخاصة للمجتمعات المحلية على طرفيها. كما أن الحدود المستقيمة توحي باعتبارات الهندسة العسكرية المحتلة بدلاً من الطبيعة الجغرافية، أو السكانية، والتي يحفرها ويحدّدها عادة التاريخ السياسي والاجتماعي الطويل.

ويخلو الأردن من المواقع التاريخية والدينية ذات العلاقة المباشرة مع الهوية الثقافية الأردنية الحديثة، بعكس ما هو حال الأماكن الأثرية الدينية والتاريخية في فلسطين، وعلى رأسها القدس، ودور هذه الرموز في تكوين الهوية الوطنية الفلسطينية التي يشكل الدين الإسلامي، والى حدّ أقل الدين المسيحي، أحد أهم عناصرها، بسبب حيوية المشاعر الدينية، أو كما هو حال النيل والآثار الفرعونية في مصر التي تمثل جزءاً من الشخصية المصرية ووعيها الذاتي. ولذلك، وعلى رغم أن الأردن هو عبارة عن متحف مفتوح للآثار التاريخية بسب كثرتها، الا أن هذه الآثار تنتمي إلى حضارات قديمة وبالية كالبيزنطية، والرومانية، والنبطية، واليهودية،

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦- ١٦٧.

(١٨) صلاح الدين البحيري، **الأردن: دراسة جغرافية** (عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٢)، صفحات متفرقة.

والمسيحية. ولا تثير هذه الآثار في نفس المواطن الأردني أية مشاعر انتماء، أو أية روابط ثقافية حية، وخاصة أن نسبة المسيحيين قد تدنت إلى أقل من ٥ بالمئة من السكان، وكذلك بسبب ابتعاد الوعي الإسلامي الشعبي عن المسيحية الحديثة، وعدم تعاطفه معها، واعتبارها غريبة عنه. أما الآثار العربية والإسلامية، كمقامات وأضرحة الصحابة، أو قصور الأمويين، وقلاع صلاح الدين، أو موقع معركة اليرموك، أو حتى مسيرة القوات العربية من الحجاز إلى دمشق، عبر الأردن ومحطاتها المهمة في نهاية الحرب العالمية الأولى، فهي تعزّز مشاعر الانتماء القومي العربي، أو الانتماء إلى الأمة الإسلامية، ولا تشكل عنصراً مكوناً للهوية الوطنية أو الشخصية الأردنية.

ثالثاً: العرش

يرى الكثير من المحللين السياسيين والمؤرخين أن العرش أكثر قدرة على القيام بدور الرمز الوطني في تكوين وصيانة الهوية الوطنية بالمقارنة مع الحكم الجمهوري، وخاصة في رصّ الصفوف، والتماسك بين فئات المجتمع المختلفة، وتقسيماتها الاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية، والدينية، والعشائرية، والإثنية. . . الخ. أما المؤهلات الأساسية التي تمكّن العرش من أن يقوم بهذا الدور، فهي تكمن في عدم انتماء العرش عادة إلى أي طائفة أو جزئية قومية أو جهوية، وكذلك في الارتفاع عن أية خلافات أو انقسامات سياسية، والتعامل مع كافة أبناء الوطن بمساواة مطلقة، وتجاوز كل أنواع الفروقات الداخلية. وقد ذهب بعض الأنظمة الملكية إلى إدخال اسم العائلة المالكة في اسم الدولة، كما هو الحال في الأردن والسعودية والمغرب. . . الخ .

ولذلك، فإن تعظيم دور العرش في اللحمة الوطنية يصطدم مع حقيقة وأثر الحكم غير الديمقراطي، حيث يكون الملك هو الحاكم الفعلي، ولكن غير الخاضع للمساءلة. ويتعزز هذا الاصطدام عندما يحسم الملك المواضيع الوطنية الخلافية، فيصبح الجزء المختلف أو الخاسر من الرأي العام في تلك المواضيع الخلافية مبتعداً ومحبطاً، وخاصة إذا اضطر الحكم لاتباع الإجراءات القمعية في الدفاع عن خياراته وقراراته. ومن أهم هذه المواضيع في الأردن قضايا العروبة، والمعاصرة، والعدالة الاجتماعية. وبالمقارنة، فإن العرش الحيادي في القضايا الوطنية الخلافية، وخاصة الكبيرة منها، يمكنه من الاحتفاظ بالإجماع الوطني، ومن خلال ذلك القيام بدور الرمز الوطني التوحيدي، والتقليل من آثار القضايا الوطنية الخلافية على وحدة المجتمع، وتعميق تمسكه بالهوية الوطنية.

ولكن الفشل الأكبر للعرش الهاشمي في الأردن، عبر عقوده الثمانية، تمثّل في فقدانه العلاقة الإيجابية والحميمية مع الفلسطينيين المقيمين في الأردن، وأخذه جانب الأردن والأردنيين، مما أدى إلى استثنائهم عملياً من الهوية الوطنية الأردنية، وأدى إلى فقدان العرش دوره الرمزي والتوحيدي بينهم وبين الأردنيين، على رغم وضعهم القانوني والواقعي في المجالات غير السياسية كمواطنين أردنيين.

فلقد تدخّل الأمير عبدالله في المسرح السياسي الفلسطيني، منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، بدوافع توسيع الكيان الأردني، واعترافاً بواقع ميزان القوى لصالح بريطانيا والصهيونية في مواجهة الفلسطينيين، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، متذرعاً بغطاء الثورة العربية الكبرى وشرعية قيادتها الهاشمية وإطارها القومي. وأخذ الأمير عبدالله في ذلك التدخل جانب الفلسطينيين المعتدلين، وخاصم المتشدّدين، وخاصة حول مشاريع وقرارات التقسيم. وقد تشكك الفلسطينيون في أهداف علاقة الملك عبدالله مع البريطانيين والصهاينة، وخاصة في دور الجيش العربي بضباطه البريطانيين في الحرب في فلسطين، وربما كذلك الاتفاق المسبق والظالم على حدود الهدنة، وعلى اللاجئين الفلسطينيين بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨. وتلا ذلك التشكيك بدوافع فقدان الضفة الغربية عام ١٩٦٧ في عهد الملك حسين، والحرب مع فصائل المقاومة الفلسطينية في الأردن عام ١٩٧٠، ومشروع المملكة العربية المتحدة عام ١٩٧٢[١٩] الذي رفضه الفلسطينيون شعباً وقيادة[٢٠]، كدلالة على حال العلاقة بينهم وبين العرش. وقد تزامن ذلك مع محاولة إقامة الاتحاد الوطني، على غرار التجربة المصرية والسورية، ولكن دون توافر القاعدة الشعبية للعرش الأردني وخطابها القومي واليساري، وخاصة بين الفلسطينيين.

وصدر قرار الرباط في عام ١٩٧٤[٢١]، بعد عدم مشاركة الأردن في حرب ١٩٧٣ التي زادت في عزلته. وتلا قرار الرباط إعادة ترتيب البيت الأردني الذي أدى

---

(١٩) انظر خطاب الملك حسين في المؤتمر الشعبي الذي عقد بعمّان في ١٥/ ٣/ ١٩٧٢ في: **مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**، جمع وإعداد علي محافظة، ٣ ج (لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، [د. ت.])، ج ٣، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٥، و Musa S. Braizat, *The Jordanian-Palestinian Relationship: The Bankruptcy of the Confederal Idea* (London: British Academic Press, 1998), pp.143-145.

(٢٠) علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٤.

(٢١) يوسف قزما خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٧: دراسة توثيقية**، ط ٢ جديدة وموسعة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، وسليمان نصيرات، **الدور الهاشمي العروبي الوحدوي: وثائق وأسانيد** (عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٦)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

إلى الحقوق المنقوصة في الأردن الجديد للأردنيين من أصول فلسطينية، وإلى الاحتجاج المحتقن لديهم بسبب ذلك. وحتى قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨(٢٢)، ومعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤(٢٣)، لم يسبقهما أي تشاور أو حوار وطني أو تنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى رغم الوئام الشديد بين الشعبين الأردني والفلسطيني من جهة، والعرش الهاشمي من جهة أخرى، في موضوع الكويت ١٩٩٠/ ١٩٩١(٢٤)، إلا أن الفصام الأردني ـ الفلسطيني، وانحياز العرش إلى الأردن والأردنيين، والإلحاح على الفلسطينيين بنسيان جذورهم وقضيتهم الفلسطينية، وارتداء الثوب الأردني، خاصة في الحياة العامة المحلية والإقليمية، أمور ما زالت تشكل العقبة الكبرى في تناغم مضمون الهوية الوطنية الأردنية، ونقائها وصفائها الداخليين، كما ظهر في الحوار الحقيقي، وليس المعلن، حول شعار «الأردن أولاً»(٢٥). وتأكد ذلك بابتعاد وشكوك وإحباط الفلسطينيين في أحداث معان المتكررة، وأزمة أسعار الخبز وغيرها من القضايا المحلية.

وأخيراً، يبقى اعتماد العرش الهاشمي في الأردن منهج الانفتاح الدولي، والاعتدال، والمعاصرة، مما يضعه في مجابهة مع أنصار السلفية والأصولية التي ترسخت عبر العقود الخمسة الماضية في نفس المواطن الأردني، بسبب المناهج المدرسية والتوجيه المعنوي العام ونشاط المساجد، مما يفقد العرش القدرة على تمثيلهم على رغم الانتماء إلى آل البيت. كما يضعه في مجابهة مع اليسار وأنصار الفقراء والمحرومين والطبقه العاملة، بسبب التزامه بالنظام الاقتصادي والاجتماعي القائم.

رابعاً: العراقة والمجتمع المدني الحديث

كان الشعب الأردني عند قيام الإمارة عام ١٩٢١ منقسماً بالتساوي بين المجتمع الزراعي والقروي المستقر دون مدن كبيرة وعريقة وذات ذاكرة وطنية، والمجتمع البدوي الصحراوي المتنقل. وكان الجزء الأكبر من المستقرين في القرى ما زالوا

---

(٢٢) Braizat, *The Jordanian-Palestinian Relationship: The Bankruptcy of the Confederal Idea*, pp.186-187.

(٢٣) أحمد محمد القضاة، **معركة السلام: المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها الاستراتيجية**، ٢ ج (عمان: دائرة المطبوعات، ١٩٩٤)، ص ١٣ ـ ١٧.

(٢٤) للاطلاع على الموقف الأردني من أزمة الخليج، انظر: **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، آب ١٩٩٠ ـ آذار ١٩٩١**(عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩١)، صفحات متفرقة.

(٢٥) انظر نص الرسالة الملكية حول شعار «الأردن أولاً» في: زهير العنابي، **الأردن أولاً: رسالة سلام عالمي** (إربد: [د. ن.]، ٢٠٠٣)، ص ١٠٦ ـ ١١١.

عائشين في ظل المؤسسة العشائرية التي كانت تشكل القاعدة الأمنية والاجتماعية والثقافية لأبنائها، وخاصة أن النظام الاقتصادي كان في معظمه مبنياً على زراعة الكفاف. وبذلك كانت العصبية القبلية هي جوهر الانتماء ومصدر الأمن(٢٦). ولم تكن مشاعر العروبة التي كانت مستعرة في باقي أجزاء الهلال الخصيب إلا خيالاً رومانسياً خالياً من المضمون السياسي لدى عامة الشعب، باستثناء النخب السياسية والفكرية القليلة التي احتكّت بالمجتمعين السوري والفلسطيني أو جاءت من هناك في القرن التاسع عشر. كما لم تكن الشريعة الإسلامية طاغية كما في ممارسات الغزو، والثأر، والإرث للإناث. ولم يكن أيضاً الحسّ أو الهوية الإسلامية متأججة أو مسيّسة.

أما الهوية الوطنية الأردنية، فلم تكن عند تأسيس الكيان ذات ذكر أو طرح، كما تؤكد فترة الضياع بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد انهيار الحكومة الفيصلية في دمشق والتي كانت المناطق الأردنية تابعة لها. وقد تمثّل ذلك الضياع في تشكيل عدة حكومات في الأردن، على رغم أن مجموع السكان كان أقل من ربع مليون نسمة. كما لم تكن هناك أي مقاومة وطنية للحضور العسكري البريطاني في الأردن، كما كان قد حصل في العراق، وسوريا، ومصر، بل كانت هناك كمية من الترحيب، واستقبال المساعدات، والتوجيهات السياسية.

في العقود الثمانية الماضية، تعاظم حجم السكان في الأردن بشكل دراماتيكي، فمن ربع مليون إلى حوالى سبعة ملايين ونصف(٢٧)، بمن فيهم مليون أردني مغترب في الخليج، ومليون وافد من العمال والمقيمين في الأردن. وانتقل المجتمع من بدوي صحراوي متناثر على أرض واسعة، إلى مجتمع جماهيري يسكن حوالى ثلاثة ملايين نسمة منه في عمّان العاصمة(٢٨)، حيث يسكن معظم العمال والمقيمين الأجانب. كما يسكن أكثر من تسعين بالمئة منه في المدن الكبيرة. وبذلك

---

(٢٦) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ١٩٢١-١٩٤٦**، ط ٢ (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ١٣٧ ـ ١٤٠.

(٢٧) انظر: < www.dos.gov.jo >. تقدر دائرة الاحصاءات العامة عام ٢٠٠٢ عدد سكان الأردن بـ ٥,٣٢٩,٠ نسمة. وليس هنالك مصدر إحصائي رسمي لعدد الفلسطينيين في الأردن الآن، ولكن جميع المصادر الغربية التي اطلع عليها المؤلف من كتب ودوريات تؤكد أن غالبية سكان الأردن هم من الفلسطينيين، حيث تتراوح معظم التقديرات لنسبتهم من مجموع السكان بين ٥٥ بالمئة إلى ٦٥ بالمئة، علماً بأن الوجود الفلسطيني في الأردن لا يقتصر على اللاجئين الفلسطينيين بموجب سجلات الأنروا. أما بالنسبة الى مجموع سكان الأردن الآن، فهو بموجب تقدير المؤلف.

(٢٨) تقدير دائرة الاحصاءات العامة عام ٢٠٠٢، بأن يبلغ عدد سكان عمان ٢,٠٢٧٠٧ ما نسبته ٣٨,١ بالمئة. انظر: < www.dos.gov.jo >. ويعتقد المؤلف بأن معظم غير الأردنيين الذين يبلغ عددهم حوالى مليون نسمة يقيمون في عمان، وذلك بموجب التصريحات المتكررة للمسؤولين.

فقد سبق الأردن بقية الوطن العربي في الانتقال من الصحراء والريف إلى المدن الجديدة والقديمة. وانتشر التعليم حتى انخفضت الأمية الآن إلى حوالى عشرة بالمئة[٢٩] بالمقارنة مع ٥٠ بالمئة في المغرب[٣٠]، و٣٠ بالمئة في مصر[٣١]. وأصبح في الأردن حوالى نصف مليون خريج جامعي. وبلغ طلاب المدارس حوالى مليون ونصف المليون[٣٢]، وطلاب الجامعات حوالى مائتي الف، في حوالى خمس وعشرين جامعة. كما تضاعف معدل الحياة ووصل إلى حوالى السبعين[٣٣]، وارتفعت نسبة العماله لتصل إلى حوالى ٢٥ بالمئة من السكان[٣٤]، والى مليوني عامل بمن فيهم العمال الوافدون. وارتفع مستوى المعيشة أضعافاً كثيرة، فوصلت الكهرباء والمياه إلى كل البيوت، وواصل الهاتف الأرضي والنقّال الانتشار، وبلغ عدد المشتركين أكثر من مليوني مشترك. وبدأت المرأة بالخروج إلى العمل، وتراجعت الروابط العشائرية إلا بالشكل وبمناسبات الانتخابات العامة. وتراجع كذلك تماسك العائلة الممتدة، كما تقلصت العائلة النووية، وتراجعت نسب الولادة بشكل ملموس، وارتفع سنّ الزواج حتى وصل إلى ما فوق العشرين[٣٥]. ولكن جرائم الشرف بقيت وبعقاب مخفف، كما ازدادت وتيرة العنف والجرائم الأخرى، وتأججت الهوية الدينية، وكذلك الإكثار من ممارسة الطقوس والشعائر، ونمت وتكاثرت مؤسسات المجتمع المدني حتى شملت مجالات الحياة والمجتمع كافة.

لقد اتصف هذا الإنجاز الكبير والتحول العميق في المجتمع الأردني بأنه تجاوز كمّياً ومادياً مستويات البلدان العربية المحيطة به، وخاصة في سوريا والعراق ومصر، وهي بلاد الزخم العربي، والموارد الكبيرة، والتاريخ الثري، على رغم أنه كان متخلفاً وراءها عبر قرون طويلة. ولكن الأردن الجديد لم يحقق بعد العراقة التي تتصف بها المجتمعات الشقيقة والمحيطة. إن هذه النقلة الاستثنائية التي حققها الأردن لم تكن بدفع، وموارد، وأجندة وطنية، بل كانت بتوجيه من قيادة الدولة التي كانت في عهد

---

(٢٩) نسبة الأمية في الأردن عام ٢٠٠٢ تبلغ ١٠,٣ بالمئة (ذكور ٥,٤، وإناث ١٥,٢). انظر: دائرة الاحصاءات العامة، **مسح العمالة والبطالة: التقرير الرئيسي، تشرين الثاني ٢٠٠٢** (عمان: الدائرة، ٢٠٠٣)، ص ١٧.

(٣٠) تبلغ نسبة الأمية في المغرب (إناث ٦٢ بالمئة، ذكور ٣٨ بالمئة). انظر: .<www.amanjordan.org>

(٣١) فؤاد بسيوني متولي، **مشكلة الأمية** (الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٢)، ص ٥٩.

(٣٢) **الرأي**، ١/٩/٢٠٠٣، ص ١.

(٣٣) توقع الحياة (ذكور ٧٠,٦ سنة، إناث ٧٢,٤ سنة) المجموع (٧١,٥ سنة) انظر: .<www.dos.gov.jo>

(٣٤) معدل المشاركة الخام في النشاط الاقتصادي (أي قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان) بين الأردنيين قد بلغ ٢٤ بالمئة.

(٣٥) سن الزواج عند الذكور ٢٩,٣، والإناث ٢٦,٨، المعدل ٢٨,١. انظر: .<www.dos.gov.jo>

كل من الملكين عبدالله والحسين، تتمتع ببعد وانفتاح حضاريين، وسابقين لبيئتهما وزمانهما، وبتمويل من الخارج، بدأ ببريطانيا، ومن ثم أمريكا وغيرها، وبهجرة الفلسطينيين إلى الأردن.

إن سرعة حصول هذا التحول لم توفر الزمن الكافي لظهور كامل الآثار الاجتماعية والثقافية الناجمة عنه أو لنضوج تلك الآثار. فبقي المجتمع الأردني أسيراً لكثير من قيم، وأخلاق، وأنماط معيشة القرية والبادية، بالإضافة إلى الدعوة الإسلامية التي اصطبغت بها المناهج التعليمية ووسائل الإعلام الرسمي في العقود الأخيرة، وابتعاد الاثنين عن هوية وصفات المجتمع المعاصر. ولم ينم دور الثقافة، وخاصة الفنون، والآداب، والفكر، والموسيقى. . . الخ، فاستمرت صفات الخشونة في شخصية وسلوك المواطن الأردني، في محادثته، وأسمائه، ولباسه، وأخلاقه، مغايراً لما هو ظاهر في مدن المجتمع المصري، والسوري، واللبناني، والعراقي، وجميعها تتمتع بالعراقة والشخصية المدنية. وبذلك يكون المواطن الأردني قد تخلّى عن بعض العصبية القبلية غير المعنية بالوطنية المرتبطة بالأرض، ولكن دون أن يكتسب بعد الهوية الوطنية التي يشترك المواطن من خلالها بالمشاعر الجماعية التي تشمل الوطن بكامله، وبحسّ الانتماء، والاعتزاز، وبالاستعداد للتضحية في الدفاع عنه، وتحقيق طموحاته. فكافة مؤسسات المجتمع المدني في الأردن هي بطبيعة الحال حديثة التأسيس، ولم تكتسب بعد الثبات والتجذر، ولم تنم التقاليد التي تحكم سلوكها وأداءها، ولم يختلط أعضاؤها بعضهم ببعض بكثافة لتعميق التعارف، وتقوية التعاون والروابط. ولم تستقر بعد الأعراف والعادات الحديثة في المناسبات الاجتماعية المختلفة والمؤسسات التطوعية، والحوار العام، وأصول التعايش، والاتصال الاجتماعي. ولم تتأصل بعد أطر الوظيفة العامة، والمساءلة حول أدائها. كما لم تكتسب المدن بعد، وخاصة العاصمة، ميزات ورموزاً حضرية تعرف بها، وتشدّ مشاعر المواطن نحوها، بما فيها التفاخر والاعتزاز والسعي للفوز بالمناسبات والسباقات، والمنافسات المختلفة. وقد احتلت هذه المساحات المكشوفة بدلاً من ذلك كميات كبيرة من الطموحات والأنانية الفردية، والممثلة بالسعي الحثيث لجمع المال واحتلال الوظيفة العامة.

ولم يكن أي من ذلك تقصيراً أو مقصوداً، بل نتيجة طبيعية لسرعة تحقيق المكاسب الاجتماعية، والثقافية ذات الطبيعة المادية التي تسبق عادة نمو المناخ الحضاري المحيط بها، وكذلك الحاجة إلى مرور الزمن الذي يكفل تحقيق العراقة المتراكمة، والتي ينصهر المواطنون من خلالها، وتختفي أو تتراجع الفوارق الظاهرية بينهم. فيتساوى المواطنون في النشاط العام، على رغم تباينهم في الدين، أو العرق، أو الموقع الجغرافي، أو حتى المستويات التعليمية، او المعيشية، ويكتسبون الهوية

العامة والموحّدة التي تحفظ حقوقهم، وتمنع التمييز بينهم، فتتحقق الهوية الوطنية التي يشترك فيها الجميع، وتكتسب ديمومة واستمرارية، فتبدو وكأنها أزلية أبدية. فينعم بحمايتها المواطنون، ويرتبطون بعصبية خفية تظهر وقت الشدّة والأزمة، فتشكّل طاقة مضاعفة وكامنة، ومظلة حامية وموحّدة.

خامساً: الخطاب السياسي

شمل الخطاب السياسي للدولة الأردنية عند تأسيسها عام ١٩٢١ تحقيق الاستقلال الوطني، وبناء الدولة الحديثة، والديمقراطية، والسعي لتحقيق استقلال البلدان العربية، وتوحيدها، ومناهضة الأطماع الصهيونية في فلسطين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمداد شرعية الكيان الأردني من الثورة العربية، حيث يشكل هذا الكيان إحدى محطات مسيرتها، وقاعدة للانطلاق في تجاوز مستحقات سايكس ـ بيكو البريطانية ـ الفرنسية، لإقامة الدولة العربية الموحّدة والمستقلة. ولم يصطدم هذا الخطاب ومفرداته مع المشاعر الشعبية، باستثناء الاحتجاج على استقدام الوافدين للعمل في وظائف الدولة، وذلك تحت شعار «الأردن للأردنيين».

أما في الممارسة الفعلية، فقد اتسع الخلاف بين الدولة والشعب في الأردن، بسبب عدم قدرة إدارة الأمير عبدالله على تجسير الهوة بين المطالب الشعبية التي كانت الإدارة المحلية تباركها من جهة، والإدارة البريطانية التي كانت تفرضها بقوة السلاح والمال. وقد شملت هذه الهوة بطبيعة الحال المطالب النخبوية نحو تحقيق الديمقراطية. كما أن الشعب الأردني لم يتعاطف كثيراً مع مساعي الأمير عبدالله نحو الوحدة العربية، ولم يشارك فيها، ولم يعتبرها أولوية وطنية أو ملحّة، والتي ما كانت أن تنجح بسبب الانتداب البريطاني والفرنسي اللذين فرضا التجزئة والتقسيم أصلاً، وبسبب الالتزام البريطاني بإنشاء الوطن اليهودي في فلسطين. وكذلك، بسبب فقدان الهاشميين الجزء الأكبر من ثقة الجماهير العربية، وخاصة في سوريا ولبنان وفلسطين، بسبب ارتباطهم بالبريطانيين.

ثم جاءت مشاركة الأردن في أحداث فلسطين حتى عام ١٩٤٨، عندما شارك الجيش العربي الأردني بقيادته البريطانية في تلك الأحداث، مما أدى إلى احتلال الأردن للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ونزوح أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين إلى كل من الضفة الشرقية والضفة الغربية، ومن ثم أدى إلى وحدة الضفتين عام ١٩٥٠[٣٦]. وأدت هذه الوحدة أيضاً إلى اتساع الكيان الأردني بمضاعفة

(٣٦) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩**، ص ٥٢١ وما بعدها.

عدد سكانه ثلاث مرات نتيجة لذلك، والى إمساكه بالورقة الفلسطينية، وخاصة القدس. وكان ذلك الاتحاد على أساس مبدأ المساواة بين الضفتين الذي تمّ تكريسه في الدستور الجديد لعام ١٩٥٢، وفي المؤسسات التشريعية والتنفيذية وفي الوظائف العامة، على رغم احتفاظ العرش بالسلطة الحقيقية. وقد تعاطف الشعب الأردني مع ما قامت به الدولة في هذا المجال بحماس شديد، على رغم التحفّظ الملموس لدى سكان الضفة الغربية، وخاصة النخب المسيّسة، والذي تمّ التعبير عنه بقتل الملك عبدالله عام ١٩٥١[٣٧]، وبقاء غزة تحت الحكم المصري.

شهد العقدان بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، مرحلة سياسية عاصفة ومليئة بالأحداث، مما أثر بالعمق في تكوين هوية وفكر المواطن الأردني. فبعد مقتل الملك عبدالله الذي أدى إلى غياب العرش عن المسرح السياسي الأردني، حتى استلام الملك حسين له، وبدء نضوجه السياسي، أصبح القرار الأردني بريطانياً بالكامل، ومعززاً بقيادة الجيش والمعونة المالية البريطانية، حتى محاولة زجّ الأردن في حلف بغداد عام ١٩٥٥[٣٨]. في هذه الحقبة، ولد الشرخ السياسي الكبير بين السلطة والشعب في الأردن، وتمثّل بتنامي التيارات والأحزاب القومية واليسارية وترابطها الاقليمي والدولي من جهة، واشتداد القمع، والاعتقال، وتزوير الانتخابات، والإعلام الرسمي المعادي للشعارات الشعبية المتأججة من جهة ثانية. ولم يتوافر في هذه الحقبة مجال أو ذكر للهوية الأردنية التي كانت محاصرة فلسطينياً بوحدة الضفتين، وعربياً بالتيار القومي والثوري. وأصبحت السلطة في الأردن امتداداً للاستعمار البريطاني وتعبيراً عن التجزئة العربية والقطرية.

ثم حصل انفراج قصير في تعريب قيادة الجيش وإلغاء المعاهدة البريطانية، وفي الحريات والانتخابات النزيهة، وفي حكومة النابلسي الوطنية، والمصالحة مع قيادة المدّ القومي العربي في مصر وسوريا. وعندما انتكس هذا الانفراج الذي ظهرت مخاطره سريعاً، بدأ الخطاب الرسمي يتحسس الحاجة إلى خلق وتنمية الهوية الوطنية الأردنية، تحصيناً للقطرية والحكم المستأثر بالسلطة. فبدأت المحاولات الخجولة في التوجيه المعنوي العسكري لإبراز الشخصية الأردنية الهاشمية، والبديل للناصرية القومية والوحدوية، واليسارية والثورية والانقلابية. ولكن المساحة المتوافرة للشخصية

---

(٣٧) للاطلاع على ملابسات مقتل الملك عبدالله، انظر: ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبدالله** (الكويت: منشورات الأبناء، ١٩٧٢)، صفحات متفرقة.

(٣٨) سمير التنداوي، **إلى أين يتجه الأردن** (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٦٤-٧٠.

الأردنية بقيت في تلك المرحلة صغيرة للغاية في هذه المجابهات السياسية الكبيرة، كما تكرّس الشرخ وتوسع بين الحكم والشعب الأردنيين، بينما لم تعد هنالك إشارة في الخطاب السياسي الأردني للتجزئة العربية التي فرضتها اتفاقيات سايكس ـ بيكو، وحلّ مكانها الوطن الأردني كغاية في حدّ ذاتها.

ولم تدم وحدة الضفتين طويلاً. فقد احتلت إسرائيل الضفة الغربية عام ١٩٦٧، واصطدمت القوات المسلحة الأردنية بمنظمات الفدائيين الفلسطينيين صداماً مسلحاً عام ١٩٧٠، وخسر الأردن سلطته السياسية والمعنوية عام ١٩٧٤ في مؤتمر القمة في الرباط، عندما تقرر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بعد أن حاول الملك حسين، من خلال مشروع المملكة العربية المتحدة والاتحاد الوطني، أن يحافظ على الضفة الغربية قانونياً، وأن يحتفظ بالورقة الفلسطينية. لقد شكلت الفترة بين احتلال إسرائيل الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وفقدان العلاقة السياسية الأردنية معها عام ١٩٧٤، مرحلة انتقال كبيرة للأردن، شهدت الولادة الحقيقية للهوية السياسية للدولة الأردنية التي تحررت جزئياً من المضمون الفلسطيني الذي أثبت أنه أكبر من قدرة الأردن على استيعابه، والتي عادت بذلك إلى مكوناتها الهاشمية أولاً، والأردنية ثانياً، كما حدّدها الملك حسين في العيد الخمسين لقيام الكيان الأردني(٣٩)، على رغم أن التفاعل الشعبي مع هذا الطرح بقي محدوداً.

ولكن الجسم الفلسطيني في الأردن بقي يشكل شبحاً كبيراً جاثماً على صدر الأردن، ويذكّره بارتباطه العميق بقضية أكبر منه، وليس له في مستقبلها الا النصيب الأصغر. وبقي الملك حسين منتظراً فرصة لاستعادة الورقة الفلسطينية. ولكنه اعترف بالفشل أخيراً بإعلانه فكّ الارتباط عام ١٩٨٨، مع الحفاظ على المساواة بين مختلف الأصول والمنابت في الأردن، علماً بأن صيغة وتعبير فكّ الارتباط القانوني والإداري لا توحي بالفصل التام والنهائي للعلاقة الأردنية ـ الفلسطينية. كما أن جواز السفر الأردني والبنوك الأردنية في الضفة الغربية، والعلاقة الكثيفة بين البلدين والشعبين، تؤكد كلها عدم نهائية فكّ الارتباط. وقد أبقت إسرائيل في معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤ علاقة رمزية للهاشميين بالأماكن المقدسة الإسلامية في القدس(٤٠)، من أجل استعمالها في ظروف مؤاتية في المستقبل على رغم التحفظ الفلسطيني على ذلك. ولم

---

(٣٩) انظر خطاب الملك حسين بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٧١ في: **مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**، ج ٣، ص ٢٦٩-٢٧٢.

(٤٠) القضاة، **معركة السلام: المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وثائقها وأبعادها الاستراتيجية**، المادة ٩، ص ٩.

يكن للرأي العام الأردني أو الفلسطيني المقيم دوراً في هذه التطورات، ولذلك لم تأت نتائجها تعبيراً عن الإرادة الوطنية، وبالنتيجة لم تكن جزءاً من تلك الإرادة.

وهكذا لم يتحقق الاستقرار والاستمرار في الخطاب السياسي للدولة الأردنية، وخاصة في مجال التطبيق الفعلي بالمقارنة مع الخطاب المعلن، مما تطلب باستمرار إعادة تفسير وطرح مضمون الهوية الوطنية الأردنية التي كان ولا يزال مطلوباً من المواطن الأردني أن يعتمدها ويعلنها، ويؤكدها، ويحتفل بها، كما يحدّد مضمونها النظام الحاكم. وقد أدى ذلك إلى بقاء الهوية الوطنية الأردنية سطحية ومهتزّة القناعات، ومتغيرة المضمون، ومن دون ثوابت. فاقتصر مفعولها على الدوائر المحيطة والمستفيدة من الدولة. وبقيت غالبية الشعب الأردني، وخاصة الفلسطينيين والأقليات الوافدة الأخرى، كالسوريين، والشركس، والشيشان، والأرمن. . . الخ، تعرف الهوية الوطنية الأردنية بأنها الدولة الأردنية، وتربطها بها أو تقتصر عليها، وهي المتمثلة بالخدمات الأمنية، والوظائف، والمصالح الاقتصادية.

وقد فاقم هذا الاضطراب والتشويش التناقض بين الإعلان والتطبيق الذي نشأ عنه شعار «الحقوق المنقوصة» في المؤسستين التشريعية والتنفذية، وفي الممارسات الفعلية في المجالات الأمنية والإدارية، مما زاد في فقدان صدقية الطرح الرسمي في المساواة بين الأصول والمنابت المختلفة للمواطن الأردني. وأصبح المسؤول الأردني يسارع في قلب مواقفه عندما يخرج من وظيفته. كما أصبح الحرس القديم، على كثرة أعداده واستبعاده عن مسرح الأحداث، وحتى المشاركة المقتصرة على الفكر والخبرة والوجدان، يزيد في الاستخفاف بطروحات الجيل الشاب الجديد الذي حلّ مكانه، ويتشكك في جديته وقدرته على الاستمرار في الالتزام والأداء، بسبب سطحية ارتباطه الشخصي المصلحي بالمضامين والأشكال الجديدة للخطاب السياسي الأردني. وقد أدى كل ذلك إلى عدم توطين الخطاب السياسي الرسمي، وانحصار الهوية الوطنية الأردنية بالحكم ومتطلبات الوظيفة.

وزاد في هشاشة الخطاب السياسي للدولة الأردنية، وفي الهوية الوطنية الأردنية كما يعرفها ذلك الخطاب، ضحالة الحياة الفكرية والسياسية والثقافية في الأردن، وذلك بسبب غياب الحريات العامة، وخاصة السياسية منها، وغياب المؤسسة الديمقراطية، وتجاوز جوهر الدستور، وكذلك الضعف المتوارث في الجسم السياسي، والفكري، والثقافي، وفقر إنتاجه. وبذلك تتأكد حقيقة غياب الهوية الوطنية الأردنية، خاصة في أزمة العروبة والإسلام الراهنة، وتصدّي الولايات المتحدة لهما، في حرب ضروس، تغيب عنها الهوية الوطنية الأردنية في المشاركة بالردّ على هذا العدوان. فيقتصر الردّ الأردني الفعلي على الاعتبارات الأمنية والمصالح

الاقتصادية، فتصبح مواجهة أمريكا بموجب هذه المعايير مجرد انتحار أو تضحية غير مبرّرة، مع بقاء الخطاب الإعلامي مسايراً للمزاج والمشاعر الشعبية.

أما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فقد تركّز الخطاب الرسمي للدولة الأردنية أولاً على مفاهيم الملكية الفردية والاقتصاد الحرّ التي وردت حولها إشارات واضحة في الدستور الأردني(٤١)، وقد ساهم ذلك في سهولة الانضمام لاحقاً إلى مناهج الخصخصة والعولمة، ابتعاداً عن الاقتصاد الشمولي، ورأسمالية الدولة، وابتعاداً عن الحفاظ على القرار الاقتصادي الوطني، واستبدال ذلك بتنمية مؤسسات الرقابة وثقافتها. ويشمل هذا الخطاب الاقتصادي الرسمي الجديد ضمنياً تخلّي الدولة الأردنية عن دورها الرعوي التقليدي الذي اعتمدتة منذ نشأتها، والذي انغرس في وجدان ووعي المواطن الأردني، كما كان منسجماً مع المناخ الدولي لمعظم القرن العشرين الذي قاده الفكر الاشتراكي واليساري. وكان منسجماً أيضاً مع معاداة، أو على الأقل، ضبط الجشع الرأسمالي، على رغم أن الأردن لم يغال في ذلك، كما كان حال أشقائه المجاورين، وخاصة في تنامي القطاع العام وطمس القطاع الخاص. ويشير التطبيق الفعلي لهذا الخطاب الاقتصادي الجديد إلى كلفة اجتماعية ووطنية مرتفعة، ومتمثلة بالثراء الفاحش والفساد، وبالبطالة الكبيرة، والفقر الشديد، وهي تشكل إضعافاً لجوامع وقواسم الوطنية المشتركة.

وتركّز الخطاب الاقتصادي الرسمي ثانياً، وبدرجة ملموسة من الصدقية، على التنمية كمسؤولية أولية ومستمرة للدولة، وخاصة في مجال الخدمات التعليمية والصحية، والبنية التحتية، والمعونة الاجتماعية، كما تركّز ثالثاً على الانفتاح والاعتدال ومواكبة القيم المعاصرة. ولكنه من غير الواضح ما سوف تؤول إليه الموازنة بين عناصر الخطاب الاقتصادي الجديد الثلاثة وآثارها الاجتماعية والسياسية، وهل سوف تميل لصالح الرأسمالية العالمية الجديدة وتداعياتها؟ وما هو أثر ذلك في الوحدة الوطنية، واستبعاد الفقراء والضعفاء والمحرومين؟

سادساً: الارتباط بالجوار

عاش سكان الأردن آلاف السنين تحت حكم كل من البيزنطيين، والرومان، والأمويين، والعباسيين، والفاطميين، والمماليك، والعثمانيين، بعلاقة وثيقة ودون حدود مع سكان المناطق المحيطة بالبلاد، وخاصة سوريا، ولبنان، وفلسطين.

---

(٤١) انظر الدستور الأردني في: **الجريدة الرسمية** (٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢)، و**الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه** (عمّان: مطبوعات مجلس الأمة، ١٩٨٦)، ص ٥ وما بعدها.

واشتركوا مع هذه المناطق في التجدّد العرقي والثقافي والاجتماعي المستمر القادم من الجزيرة العربية، والذي محا كامل الآثار والهويات التاريخية المختلفة والوافدة منذ البداية وحتى حكم العثمانيين الذين ذابت آثارهم وبصماتهم واختفت من هذه البلاد فور انتهاء الحرب العالمية الأولى وعودة الجيوش العثمانية إلى تركيا(٤٢).

ولقد اشترك سكان الأردن أيضاً مع كامل سكان سوريا الطبيعية في الولاية السورية العثمانية ومجلسها، وفي النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انطلقت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإن كان ذلك إلى درجة أقل من محيطه، وخاصة من خلال الهجرة السكانية إلى شرق الأردن من فلسطين وسوريا ومصر، وقد كان أكثر المستفيدين منها مدينة السلط التي ازداد سكانها إلى حوالى عشرة بالمئة من مجموع سكان شرق الأردن، أي إلى حوالى عشرين ألف نسمة عند قيام الإمارة(٤٣).

وقد تأكد هذا الارتباط والانتماء بين سكان الأردن وباقي سكان سوريا الطبيعية لدى قيام الدولة الفيصلية في دمشق عام ١٩١٩، بما في ذلك المشاركة في البرلمان السوري العربي، إلى أن هزمت فرنسا هذه الدولة عام ١٩٢٠، وطردت الحكم الفيصلي. وكانت فرنسا وبريطانيا قد رسمتا الحدود بين الأراضي الواقعة تحت انتداب كل منهما، ففصلت شمال سوريا عن جنوبها فلسطين والأردن، ومن ثم خلقت فرنسا لبنان الكبير بإضافة المحافظات الأربع المحيطة بجبل لبنان، كما فصلت بريطانيا شرق الأردن عن باقي فلسطين، من خلال حصر وعد بلفور بالأراضي الواقعة غرب نهر الأردن(٤٤)، كما جاء في وثيقة الانتداب على فلسطين، وتعيين الأمير عبدالله حاكماً لشرق الأردن(٤٥). وقد كانت الحدود الفاصلة مع كل من سوريا وفلسطين حدوداً جزافية وعسكرية أملاها توازن القوى بين فرنسا وبريطانيا، ومصالح كل منهما. وتمثّلت هذه الجزافية والاعتبارات الخارجية، بدلاً من الحقائق السكانية، والجغرافية، والاقتصادية، في دراسة ضمّ الجولان وجنوب لبنان إلى شرق الأردن بغرض فصل معظم سوريا بالكامل عن فلسطين، ومن ثم إسرائيل، وقد صرف

---

(٤٢) الشناق، **المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته**، ص ٣٦ وما بعدها.

(٤٣) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩**، ص ٣١١. وللاطلاع على تطور مدينة السلط خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انظر: داود، **السلط وجوارها، ١٨٦٤ ـ ١٩٢١**، صفحات متفرقة.

(٤٤) ممدوح الروسان، «استثناء شرقي الأردن من وعد بلفور، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣،» **مجلة أبحاث اليرموك** (جامعة اليرموك)، السنة ١٨، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ٩٦٩ وما بعدها.

(٤٥) محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ١٩٢١-١٩٤٦**، ص ١٦٧-١٧٤.

النظر عنها. وبذلك لم يكن هنالك في مرحلة تقسيم سوريا الطبيعية بعد الحرب العالمية الأولى أي هويات وطنية محلية، باستثناء الفسيفساء الاجتماعية والثقافية والدينية والعرقية، مثل الدروز والموارنة في جبل لبنان، والعلويين والأكراد والأرمن. . . الخ، التي لم تشوّش الهوية السورية العامة التي شملت كامل سوريا الطبيعية. وقد كان أضعف عضو في هذه المجموعة السورية الرباعية في كافة المجالات الحياتية هو شرق الأردن. فقد مثّل سكانه البدو المتنقلون ومزارعو الكفاف حوالى ٨ بالمئة فقط من مجموع السكان في سوريا الطبيعية[٤٦]، مع تخلّف، وفقر، وبدائية اجتماعية، وثقافية، واقتصادية شديدة، وغياب لأية إدارة مركزية أو محلية تذكر، وشحّ في الموارد الطبيعية، وخاصة الماء والطاقة.

في هذا الإطار، كانت النظرة الذاتية للشخصية الأردنية سورية وعروبية واضحة. وقد عزّز ذلك مجيء الأمير عبدالله إلى حكم الأردن تحت الانتداب البريطاني، لما كان له من رمزية عروبية مندفعة، امتداداً إلى الثورة العربية الكبرى بقيادة والده الشريف حسين. وقد حافظ الأمير عبدالله على هذا المناخ من خلال مساعيه وطموحاته الوحدوية العربية مع جيرانه. وبقيت هذه الحالة حتى تسارعت أحداث استقلال المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦، واحتلال الجيش العربي للضفة الغربية عام ١٩٤٨، ومن ثم وحدة الضفتين عام ١٩٥٠.

أما ارتباط الشعب الأردني بالشعب السوري والفلسطيني اللذين انسلخ عنهما، فقد بهت عبر العقود الثمانية الماضية مع الشعب السوري نتيجة لمساعي الكيانين للتباعد وبتر العلاقة بالقدر الممكن. وتعقّد الارتباط مع الشعب الفلسطيني، حتى باتت الوحدة الوطنية الداخلية في الأردن مجرد شعار لا يعطيه معظم الفلسطينيين والأردنيين الكثير من الصدقية، وبقيت المنابت والأصول المختلفة الاعتبار السياسي الأول.

سابعاً: الهوية الوطنية الفلسطينية

هنالك ما يبرّر الاعتقاد بأن الهوية الوطنية الأردنية لا تزيد كثيراً عن كونها مجرد انفعال أو افتعال كردة فعل للهوية الوطنية الفلسطينية. فقد نجح الانتداب البريطاني، والمسيرة التاريخية منذ ذلك الحين، بأن يخلق من أرض ومجتمع وتاريخ مشترك كيانين وهويتين سياسيتين منفصلتين. ولكنهما على قدر استقلالهما إدارياً ومصيرياً بعضهما

(٤٦) John Lewis Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land* (London: J. Murray, 1822), p. 349.

عن بعض، فإنهما بقيا متداخلين حتى إنه لا يمكن فهم تاريخ وحال الواحد منهما دون فهم الآخر، أو التفكير بمستقبل أي منهما دون ربطه بمستقبل الآخر. ولذلك، يتطلب البحث في الهوية الوطنية الأردنية استحضار المعالم الأساسية للهوية الوطنية الفلسطينية.

قامت إمارة شرق الأردن من خلال فصلها عنوة عن باقي فلسطين، إذ صدرت وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين دون إشارة إلى الأردن[٤٧]، إلا من خلال النصّ بأن لا يسري مفعول وعد بلفور على شرقي نهر الأردن. ثم اتفقت بريطانيا مع الأمير عبدالله عام ١٩٢١ على أن يكون أميراً على مناطق شرق الأردن، وذلك في ظل الانتداب البريطاني على كامل فلسطين، بما فيها شرقي الأردن، وتحت إشراف المندوب السامي البريطاني (بدأ بهربرت صموئيل[٤٨]، والقوات البريطانية المنتشرة في غرب وشرق النهر، وبدعم مالي بريطاني للإدارتين). أما أهالي شرق الأردن، فقد كانت مشاعرهم نحو هذه التطورات تتأرجح بين الطمع في الانتعاش الاقتصادي المتوقع قدومه مع اليهود من جهة، والمشاعر الوطنية المرتابة والمتوجسّة من استيطان اليهود من جهة ثانية. ثم بدأ، وعلى الفور الانفصال التدريجي بين الكيانين في الإدارة، ثم في التشريع عند إنشاء المجلس التشريعي الأردني عام ١٩٢٨[٤٩]. وبعد ذلك، أقيمت نقاط الحدود والعبور بين الجزأين. وأخيراً، أعلنت المملكة الهاشمية في الأردن عام ١٩٤٦، ككيان مستقل بالكامل عن فلسطين[٥٠].

وقد كانت الهجرة بين مناطق فلسطين والأردن نشيطة في القرن التاسع عشر، وخاصة من نابلس والقدس إلى السلط. ومن ثم تعاظمت هذه الهجرة إلى عمّان مواكبة بناء الإدارة، والخدمات، والتجارة في شرقي الأردن. وفي عام ١٩٤٨، تحوّلت تلك الهجرة الفردية والاختيارية إلى هجرات جماعية وقسرية. وتكرّرت هذه الهجرة عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٩٠، نزح من الكويت مئات آلاف الأردنيين، ومعظمهم من أصول فلسطينية، حتى وصل عدد الفلسطينيين في الأردن الآن إلى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، أي أكثر من نصف مجموع سكان الأردن، أو ثلث كامل

---

(٤٧) انظر وثيقة الانتداب في: محافظة، المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٧٤.

(٤٨) هربرت إدوين لويس صموئيل (Herbert Edwin Louis Samuel) يهودي انكليزي ولد في ليفربول (Liverpool) في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٠، وتوفي في الخامس من شباط/ فبراير ١٩٦٣ في لندن. انظر: *The New Encyclopedia Britannica* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1991), vol. 10, p. 382.

(٤٩) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩**، ص ٢٨١ ـ ٢٨٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٣ و ما بعدها.

المجتمع الفلسطيني المقيم في فلسطين وفي المهجر. وما يزال سكان المخيمات يشكّلون حوالى نصف الفلسطينيين في الأردن. وتشكّل هذه الحقيقة دفعاً باتجاهين، فهي تشعر الأردنيين والنظام الهاشمي بالقلق من الغالبية الفلسطينية، وانتمائها السياسي إلى فلسطين، وعدم ولائها للأردن ونظامه السياسي، وفي الوقت نفسه تشعر الكثرة الفلسطينية بصعوبة ادعاء الهوية الأردنية أو اعتمادها، مما يخلق مناخاً مصطنعاً ووهمياً.

وعبر العقود الثمانية الماضية من تاريخ المحنة الفلسطينية، ارتفع عدد الشعب الفلسطيني من حوالى نصف مليون إلى حوالى عشرة ملايين، أي ما يقارب عشرين ضعفاً، بينما ارتفع عدد سكان الضفة الشرقية الأصليين من حوالى ربع مليون إلى حوالى مليونين ونصف المليون، أي حوالى عشرة أضعاف. ويعزو الكثير من المراقبين للقضية الفلسطينية أن تزايد عدد الفلسطينيين الأسطوري في هذه الحقبة وأثناء محنتهم إلى الدفاع اللاواعي عن النفس، في غياب القدرة على صدّ العدوان الصهيوني. فعلى الرغم من وجود حوالى نصف الفلسطينيين خارج فلسطين، وعلى الرغم من نزوح ملايين اليهود إليها بعد الحرب العالمية الأولى، يبقى عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين متساوياً، أي حوالى خمسة ملايين لكل منهما.

وتمتاز فلسطين عن شرق الأردن بساحلها الطويل على البحر الأبيض المتوسط، وباتساع أراضيها الزراعية بالمقارنة مع الأردن، بسبب كثرة هطول الأمطار، كما امتازت باستقرار معظم السكان في المناطق الزراعية والمدن، وبتضاؤل نسبة البدو، وبالأماكن المقدسة وعلى رأسها القدس وبيت لحم والناصرة والخليل، مما جعلها محطّ أنظار العالم واهتمامه عبر القرون، وسبباً في الحجّ والهجرة المستمرة من أنحاء العالم كافة[٥١]. ويمتاز الشعب الفلسطيني أيضاً على أهل الأردن بأنه أكثر تمدناً وتطوراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وما زالت هذه الفروقات قائمة وملموسة، حتى بعد الاختلاط الكثيف والعميق، والمجاورة، والتزاوج . . . الخ. ويظهر هذا جليّاً في ضعف البنية العشائرية في المجتمع الفلسطيني، وفي السلوك والمظاهر الاجتماعية، وفي دور وحقوق المرأة، وفي أخلاق العمل، وفي التعاطي مع الآداب والفنون . . . الخ. أما في التقسيم الطائفي، فقد كان المسيحيون يشكلون حوالى ١٥ بالمئة في كل من فلسطين والأردن في بداية القرن التاسع عشر[٥٢]، وانخفضت هذه النسبة في

---

(٥١) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ١٠ ج (الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٧٦)، صفحات متفرقة.

(٥٢) Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land*, p. 349.

كلا البلدين إلى حوالى ٥ بالمئة الآن[٥٣]، بينما يشكّل المسلمون، سنيون وحنفيون وشافعيون، غالبية الفلسطينيين والأردنيين.

أما الفرق الأساسي بين الأردن وفلسطين، فهو أن فلسطين ابتليت بوعد بلفور، ووليدته إسرائيل، وتاريخ النكبة، والمحنة، والنكسة، والهجرة، والنضال، والمعاناة. . . الخ، واستمرار هذه الحال حوالى مائة عام، مما خلق وصقل وبلور الهوية الوطنية الفلسطينية الراهنة والمؤججة بقضيتها المعلقة ونزيفها المستمر، والمشتملة على فلسطين والفلسطينيين أينما كانوا. ويأتي بعد ذلك الفرق في النظرة والعلاقة بين كل من البلدين والشعبين بالهاشميين ونظام الحكم في الأردن. فبينما اعتنى الهاشميون بالأردنيين، وأنشأوا معهم تحالفاً سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً، فقد بدأت العلاقة سلبية واختصامية وتشكيكية، ومن ثم صدامية ودموية، بين الهاشميين والفلسطينيين. وقد هدأت هذه المجابهة منذ إلغاء الوصاية الأردنية على فلسطين عام ١٩٧٤، لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم فكّ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨. ولكنها لم تتغيّر ولم تتحول إلى وئام وتحالف ومودة بعد، بل كانت هناك مجرد محاولة مجاملة لإرضاء الرأي العام وتجنّب الصدام الخطر لكل منهما. ومن الأمور الأساسية التي تشكّل مصدراً للاحتكاك بينهما هو العلاقة الهاشمية مع الصهيونية[٥٤] التي أصبحت علنية ورسمية بعد معاهدة الصلح عام ١٩٩٤، حيث يتحفظ الفلسطينيون على التطبيع بين إسرائيل والأردن، ويدعون إلى مقاومته، ويميّزون بينه وبين اضطرارهم للتعامل مع إسرائيل في احتلالها الضفة وغزة. ويردّ الأردن، الرسمي على الأقل، بمكافحة هذه المقاومة للتطبيع، وقمعها، وبالخطاب السياسي «الأردن أولاً» الذي يتحفظ حوله حتى الفلسطينيون الذين شاركوا في السلطة الأردنية سابقاً، وكذلك الكثير من المثقفين الأردنيين ذوي الميول القومية واليسارية والديمقراطية، بينما يتقبلة معظم الأردنيين ولكن دون حماس. أما الأمر الأساسي الآخر في تمايز الهوية الفلسطينية، فهو استبعادهم عن مؤسسة الحكم في الأردن، أي «الحقوق المنقوصة».

وأما الأردنيون والهاشميون، فيشتركون بهاجس حقيقي، وهو المزيد من هجرة

---

(٥٣) قام المؤلف بمشاورة عدد من رجال الدين المسيحيين من الطوائف المختلفة لتقدير عدد ونسبة المسيحيين في الأردن.

(٥٤) للاطلاع على العلاقة، انظر: سليمان بشير، **جذور الوصاية الأردنية: دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني** (القدس: [د. ن.]، ١٩٨٠)، صفحات متفرقة، وخالد عبد الرزاق الحباشنة، **العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية في ظل (معاهدة السلام): [مع الوثائق الكاملة للاتفاقات المعقودة من الجانبين]** (بيروت: بيسان برس، ١٩٩٩)، صفحات متفرقة.

الفلسطينيين إلى الأردن، وتحويل الأردن إلى وطن فلسطيني بديل، فينحسر الأردنيون والهاشميون في دولتهم، حيث يصبحون أقلية قد لا تكون قادرة على الحفاظ على النظام الهاشمي، وعلى المكاسب التي تمثلها الدولة الأردنية لهم. ولكن هذا الموقف لا يشكل نهاية الطريق في العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية ـ الهاشمية، والإسرائيلية، إذ قد تتسابق وتتداخل الظروف والمصالح والفرص، وتنشأ تحالفات جديدة، تعبّر عن قوى اجتماعية وليدة التزاوج بين المكوّنات القائمة حالياً، وينبثق لها رؤى وعلاقات وبرامج وأولويات غير منظورة الآن، أو في المدى القريب، وتتخذ اتجاهات متزامنة ومتباينة.

ويرى البعض أن تمسّك الفلسطينيين في الأردن بهويتهم الأصلية يعود إلى استمرار قضيتهم المعلّقة، لا بل التي هي في حالة تراجع واستنزاف وخطر من التهجير، بسبب الأطماع الصهيونية غير المتناهية، والضعف العربي، والانحياز الأمريكي الذي لا يترك مجالاً للحلول الوسط أو المشرفة. ويقدر هؤلاء أنه إذا انتهت المواجهة الفلسطينية ـ الصهيونية بحدّ أدنى من العدالة، وبالنظر إلى واقع وأعداد الفلسطينيين في الأردن، وكونه من غير المنتظر عودتهم جميعاً إلى فلسطين، حتى وإن سمحت الظروف الإقليمية والدولية بذلك، فإنه بعد ذلك سوف يوقن الفلسطينيون أن مستقرهم هو في الأردن، مما سوف يساهم في تذويب الحواجز بينهم وبين الأردنيين الأصليين ونظام الحكم، ويسمح باعتمادهم الهوية الوطنية الأردنية. ولكن، وفي تلك الحالة، قد تنطلق شعارات التوحيد مع الضفة الغربية وغزة، وربما على شكل فدرالي بالنظر للحقائق الكيانية التي استحدثت وتنامت عبر هذه العقود الطويلة. وقد يضفي هذا شكوكاً حول دور ومستقبل الهوية الوطنية الأردنية والعرش الهاشمي، وهل سوف يصمد الأردن بصيغته الحالية في ظل الظروف القادمة، أم سوف تنخرط هذه الهوية والكيان والنظام في صيغة أوسع لتشمل الأردن وفلسطين؟ وربما لا يختلف المستقبل كثيراً إذا لم يكن الحلّ النهائي منصفاً للفلسطينيين في أرضهم ووطنهم، ولم يبق بذلك سوى واقع ورؤى الوطن البديل وتداعياته.

ثامناً: المؤسسة العشائرية

عاشت مناطق الأردن قروناً طويلة في نظام أقرب إلى الفوضى القبلية وامتدادها وتداخلها مع المناطق المحيطة، في غياب الإدارة المركزية، والخدمات الأمنية والاجتماعية، وضعف الاتصالات والمواصلات، وذلك باستثناء فترات ومناطق محددة، عندما كانت تحضر قوى الدولة العثمانية المركزية والعسكرية، فتفرض إلى حين شروطاً معيّنة على القبائل في المناطق المختلفة، كالضرائب أو الجندية. وعند مجيء

القوات البريطانية بعد خروج العثمانيين عام ١٩١٨، ومجيء الأمير عبدالله عام ١٩٢١، كانت الهيمنة على البلاد لعدة حكومات في مناطق مختلفة وذات صفة قبلية واضحة. وقد انقسم سكان الأردن حينذاك بالتساوي بين القبائل الصحراوية المتنقلة، والقبائل المستقرة في زراعة الكفاف، باستثناء جيوب صغيرة من الوافدين أهمها مدينة السلط، وذلك قبل انضمام منطقة معان/ العقبة عام ١٩٢٥ إلى الأردن.

وبالنظر إلى التفوّق المطلق للدولة الأردنية الوليدة في قوة المال والسلاح، فقد استطاعت أن تفرض النظام العام على السكان، على رغم التمرد المتكرر في المراحل الأولى في مختلف المناطق، والذي لم ينقطع كلياً حتى الآن، كما في معان وغيرها، وخاصة في المناطق الصحراوية. ولقد لعب ضباط الجيش البريطانيون، وعلى رأسهم غلوب باشا[٥٥]، دوراً مهماً في ترويض هذه القبائل من خلال التوظيف في القوات المسلحة، وتقديم الخدمات العينية، والتعليمية، والصحية، والمواصلات. . . الخ، وأحياناً من خلال استعمال المعونة النقدية أو السلاح المباشر. وعلى الدوام، استعمل الأمير عبدالله والإدارة البريطانية، الدبلوماسية الإدارية والتعيينات السياسية. . . الخ، حتى أصبح تعيين شيخ العشيرة يتمّ بموجب مرسوم ملكي. ويبقى هنالك مجلس عشائري يرأسه أمير هاشمي، يهدف إلى إبقاء العشائر منتظمة، وهادئة، ورهن الرغبة الملكية. وقد أدى هذا كله، وفي ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي الكبير والعميق، إلى تراجع في التماسك العشائري الداخلي، والى انخراط أبناء العشائر في المجتمع والاقتصاد المدنيين، مع احتفاظهم بالكثير من الشعائر والممارسات العشائرية الشكلية، وتخلّيهم أيضاً عن الكثير منها، مثل الغزو، وكذلك خضوعهم لأنظمة الأحوال الشخصية والإرث. وبذلك تبقى العلاقة بين العشيرة وأبنائها من جهة، وبين الدولة والوطن من جهة أخرى، في إطار المصالح والمكاسب المادية، وليس في إطار الانتماء والعصبية الوطنية.

ولكن الاعتبارات العشائرية ما زالت مسيطرة على سلوك الدولة، وعلى تعاملها مع المؤسسة العشائرية التي ترعاها بالوسائل المختلفة، لتبقى بنياناً موالياً للنظام،

---

(٥٥) جون باغت غلوب (John B. Glubb)، ولد في مدينة برستون في بريطانيا بتاريخ ١٦ نيسان/ ابريل ١٨٩٧، ثم أكمل غلوب دراسته في الكلية العسكرية الملكية في وولويش (Woolwich)) بانكلترا، وتخرج برتبة ملازم ثان، حيث التحق بسلاح الهندسة الملكية البريطاني. عمل عام ١٩١٥ في الحرب العالمية الأولى في فرنسا وبلجيكا، وقد جرح جرحاً بليغاً في ذقنه (حنكه) في معركة «أراس» بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩١٧، حيث سمّاه البدو في ما بعد «أبو حنيك». . . عمل في العراق والأردن إلى أن عيّن قائداً للجيش العربي في عام ١٩٣٩، وبقي في منصبه إلى أن أنهى الملك حسين خدماته في ١/ ٣/ ١٩٥٦، وتوفي عام ١٩٨٦. انظر: محمد مصطفى الشوبكي، **قادة الجيش العربي، ١٩٢٣ ـ ١٩٩٦** (عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٦)، ص ٢٥ ـ ٣١.

وقابلاً للاستعمال في الدفاع عنه كمخزون احتياطي أمني، في مواجهة مخاطر الصدام مع الهوية الوطنية الفلسطينية، وامتداداتها بين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، وفي ضبط مجالات التمرد احتجاجاً على أحوال محلية، أو للمطالبة بمكاسب معيّنة، أو للتعبئة داخل قوات الأمن والدفاع، وكذلك في الوقوف أمام التيارات غير الموالية للنظام، ونشاطها في المجالات السياسية المختلفة، مثل الانتخابات النيابية، أو التظاهرات السياسية، إن كانت لأسباب محلية أو إقليمية، أو المهرجانات السياسية التعبوية. ولعل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣ أكدت بقاء وأهمية الروابط العشائرية.

وينسحب استقلال الثقافة القبلية عن الثقافة الوطنية الكيانية وهويتها، وذلك في مجال الانتماء القومي، أو الديني، أو الأيديولوجي لدى أبناء العشائر، كما هو حال بدو نقب فلسطين، وانتسابهم إلى القوات المسلحة الإسرائيلية، وحال القبائل عامة في بقية الأقطار العربية، كما في اليمن والسودان، وذلك منذ بداية الحضارة العربية، وقبل وأثناء الإسلام. فبالإضافة إلى عدم التزام القبائل بالشريعة الإسلامية في مجال الإرث وحرمانهم المرأة من حقوقها في ذلك وفي غيره، فإن القبيلة تمجّد الغزو والثأر، ولا تعنى كثيراً بالشعائر الدينية. وقد شكّل الموقف الثقافي القبلي من الدين في الأردن سداً مانعاً أمام الإسلام السياسي الذي لم يستطع اختراقها بسهولة. وقد ظهر ذلك جلياً في مقارنة انتشار الإسلام السياسي السريع في المجتمع الفلسطيني في الأردن، بفشله نسبياً بين العشائر الأردنية. كما يظهر البعد الثقافي العشائري في الموقف الحيادي من قيم النزاهة المدنية، وتقبّل مكاسب الفساد على خلفية ثقافة الغزو المشروع تاريخياً، وخاصة استباحة أموال الدولة التي لا يربطه بها انتماء، أو ولاء، أو عاطفة. كما أن قيم المدينة المعاصرة لا تعني الكثير له أمام الإغراءات المادية، وصراع البقاء. وبذلك تشكّل المؤسسة العشائرية، وحاجة الدولة الأمنية لها، تعطيلاً لنمو الهوية الوطنية الأردنية. وينسحب هذا على الفكر اليساري والإنساني والقومي الذي لم يستطع اختراق جدران العصبية القبلية وثقافتها بسهولة.

تاسعاً: السيادة الوطنية

للسيادة الوطنية مقتضيات ومستحقات لكي تأتي انعكاساً وتلبية لمتطلبات الهوية الوطنية. فالرغبة في الاستقلال والسيادة الوطنية، والنضال من أجلهما، ونشوء القوى والنخب الاجتماعية والسياسية، المنظمة والقائدة لهذه الكيانية والسيادة الوطنية، هي من النتائج الطبيعية لقوى الدفع الكامنة في الهوية الوطنية. ولا يمكن أن يتحقق هذا التوجّه وأهدافه والدفاع عنهما عند كل تهديد إذا لم يعكس ثقة المجتمع بقدرته على حمل أوزار وتكاليف إقامة الاستقلال والسيادة الوطنية والدفاع عنهما.

غير أن قيام الكيان الأردني لم يأت انعكاساً لمثل هذه الحالة، فلم تكن هنالك رغبة لدى أهل البلاد في الاستقلال والسيادة الوطنية، بدليل المشاركة العفوية من قبل أهالي الأردن في مجلس الولاية السورية في عهد العثمانيين، وفي الدولة الفيصلية في دمشق، بعد الحرب العالمية الأولى، ومن ثم التفتت في ظل عدة حكومات محلية بعد هزيمة ميسلون عام ١٩٢٠، وانهيار الدولة الفيصلية. ولم يتبع ذلك أي نضال لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، أو لتوحيد المناطق الأردنية، أو إخراج الجيوش البريطانية منها. ولم تنشأ أي قوى سياسية وقيادة لها تدفع وتنظّم وتقود انفصال الأردن عن جيرانه، بدليل أن قرار إنشاء الكيان الأردني كان بريطانياً، كما كان رسم حدوده، وخاصة فصله عن فلسطين وسوريا. كما أن استقدام الأمير عبدالله من الخارج لحكم هذا الكيان تحت الانتداب البريطاني كان كذلك قراراً بريطانياً، وعكس الفراغ السياسي الذي كان سائداً في الأراضي الأردنية، ومناداة البعض بتشجيع وإنفاق مالي بريطاني، للترحيب بالأمير العربي القادم. وأخيراً، لم يكن لدى الأردن الموارد الاقتصادية والإدارية، ولم تكن لسكانه ثقة بقدرتهم على تحمّل الكيان أو الإرادة لإنشائه. ولكن جاءت المعونة البريطانية لتجعل من الكيان الأردني المستحدث مشروعاً ممكناً عملياً. أما القبول بهذا المشروع وغياب المعارضة له من قبل السكان، فقد عكس وجود القوات البريطانية، وعدم جاذبية أية بدائل أخرى مثل الانضواء تحت الانتداب الفرنسي في سوريا بعد معركة ميسلون، أو الحكم البريطاني المباشر وغير المألوف، ووعد بلفور المريب في فلسطين، وربما شجع القبول بهذا المشروع كذلك الترحيب بالمعونة البريطانية المتوقّعة والموعودة.

وعلى رغم تغيّر أحوال الأردن جوهرياً في العقود الثمانية الماضية، والمتمثل بالتحول الاقتصادي والاجتماعي والسكاني الكبير، وبناء القدرة الإدارية لتسيير شؤون البلاد، ووجود أغلبية فلسطينية فيه، فقد بقي غياب الاكتفاء الذاتي قائماً، وكذلك نتيجته بالاعتماد على الخارج، والاستحقاقات الناجمة عن ذلك، من فقدان القرار الوطني، والتبعية للغير. وما زال العرش مستأثراً في السلطات الدستورية شبه المطلقة، وخاصة صلاحية تعليق مجلس الأمة لأجل غير محدّد، والحكم من دونه، وفي ما يتبقى في الواقع من السيادة الوطنية بعد استحقاق ونتائج الاعتماد على الغير، حيث تفرض الولايات المتحدة رغباتها على السياسة الخارجية بالكامل تقريباً. وأخيراً، لم تنشأ قوى سياسية محلية تطالب باقتناع، وتصرّ على الأقل بالمشاركة في الممارسة السيادية، حيث اليمين القطري مبعثر ومقتصر في أجنداته على المصالح الشخصية، والتيار القومي مجهض، والتيار الإسلامي مكتف بالشعارات الإسلامية الفضفاضة. كما كانت وما تزال جميع القرارات المهمة محصورة بالعرش، مثل فكّ الارتباط مع

الضفة الغربية، ومعاهدة الصلح مع إسرائيل، وتغيير ولاية العهد في الرمق الأخير، على رغم أن دستور عام ١٩٥٢ الذي منحه الملك طلال للبلاد، نصّ على أن «الشعب مصدر السلطات». أما الصدام عام ١٩٧٠ بين فصائل المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية المسلحة[٥٦]، فلم يشارك الشعب الأردني فيه، بل كان منقسماً حوله. فقد كان الشعب الأردني مباركاً لأهداف المقاومة، ولكن ممتعضاً من ممارسات عناصرها، وكان متشككاً بنيات الدولة وطنياً وقومياً، ولكن معتاداً على التعامل مع ذلك. أما الفلسطينيون في الأردن وباقي الشعوب والدول العربية، فقد مالوا إلى جانب الفدائيين، على رغم تفهمهم، وخاصة جمال عبد الناصر، لموقف الدولة الأردنية. وهكذا، فقد أدى استبعاد الشعب الأردني عن السيادة الوطنية، أو حتى المشاركة في ممارستها، إلى عدم تحسّسه لها ولأهميتها كعنصر أساسي في الهوية الوطنية، وهي بذلك تفقد الكثير من مضمونها، وكذلك من الحسّ بضرورة الحرص عليها.

عاشراً: الصراع الفكري والثقافي

كان الأردن، قبل قيامه كياناً منفصلاً، مجتمعاً متلقياً لإنتاج المسرح الفكري والثقافي العربي وتفاعله مع الفكر والثقافة الأوروبيين، وخاصة الدعوات القومية واليسارية، وذلك بسبب قرب الأردن من سوريا، وفلسطين، ومصر، وبسبب قدوم المهاجرين إليه من هذه البلاد. وكانت الجرعة الثقافية القادمة من الخارج، من فكر وأدب وشعر، مرتكزة على الفكر النهضوي الاجتماعي الذي كان سائداً في المنطقة في القرن التاسع عشر، وبمشاركة كبيرة من رجال الدين، وشعاره الدعوة إلى مكافحة الفقر والمرض والجهل. وكان الفكر القومي في تلك الحقبة يتخمّر في سوريا ولبنان في مرحلة الدعوة والتوعية، ولم يكن قد وصل إلى مراحل التنظيم والعمل السياسي.

ولما قامت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، ومرّت الجيوش العربية والبريطانية من خلال الأردن وصولاً إلى دمشق وشمال سوريا، شكّلت تلك الثورة شحنة قوية لأفكار ومشاعر سكان الأردن الذين تفاعلوا معها، وانصهروا فيها[٥٧].

---

(٥٦) للاطلاع على الصدام المسلح، انظر: سليمان موسى، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧ ـ ١٩٩٥)**، منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٦٠ (عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٨)، ص ٩٥ وما بعدها، و Braizat, *The Jordanian-Palestinian Relationship: The Bankruptcy of the Confederal Idea*, pp. 137-142.

(٥٧) للاطلاع على سير جيوش الثورة العربية الكبرى، انظر: مصطفى طلاس، **الثورة العربية الكبرى** (دمشق: منشورات مجلة الفكر العسكري، ١٩٧٨)، ص ٣٧٣ وما بعدها.

وسرعان ما كان الحكم العثماني الذي استمر أربعة قرون، قد خرج من فكر وضمير ووعي المواطن الأردني، مؤكداً ضحالته الحضارية، ليحلّ مكانه الكيان الأردني المستحدث، وعلى رأسه الأمير عبدالله، وبعض الاستقلاليين اللاجئين من سوريا بعد ميسلون، وذلك ضمن سقف الانتداب البريطاني وقواته المرابطة ووعد بلفور في فلسطين. فتشكّل الإطار الفكري للنخب المحلية والمقيمة من تكرار الشعارات الإقليمية التي شملت الدعوة إلى الاستقلال الوطني، والحكم الديمقراطي، ومنع تسرب الاستيطان الصهيوني، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ضمن عباءة الفكر القومي الفضفاضة حينذاك، والمقتصرة على آسيا العربية جغرافياً، تاركة مصر وشمال أفريقيا حتى مرحلة قادمة، وكذلك المتجه نحو الفكر الغربي المعاصر والمنفتحة عليه.

وفي تزامن مثير، كان قد بدأ بالثلاثينيات من القرن الماضي، استقبل الأردن حزمة من الأفكار والدعوات المتصادمة والمختصمة في ما بينها. فقد كان الاستعمار البريطاني جاثماً على صدر البلاد والمنطقة، حكاماً وشعوباً، ليقودها بيد من حديد، ويفرض التبعية والارتباط الثقافي والسياسي والاقتصادي والعسكري مع بريطانيا التي كانت زعيمة الرأسمالية والليبرالية والديمقراطية، والاستعمار الغربي، والمتحالفة مع شريكتها فرنسا، ووليدتها أمريكا المتعاظمة الحجم والدور. وشمل المشروع البريطاني بداية الاستيطان الصهيوني وأطماعه غير المحدودة، وبدعم بريطاني صارخ وغير خجول. وكانت ألمانيا النازية تناوىء الطرح الاستعماري البريطاني، فأدى ذلك إلى أصداء سياسية في الوطن العربي، مثل ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، ولجوء الحاج أمين الحسيني إلى ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وتأثر حزب الكتائب في لبنان والحزب السوري القومي ببعض طروحات ألمانيا النازية وثقافتها. كما كانت الدعوة القومية العربية، والفكر الإسلامي المسيّس والمتأجج حديثاً، وكان الطرح القومي السوري الراعي لوحدة سوريا الطبيعية. وكان الفكر اليساري، المستند إلى الاتحاد السوفياتي، والنظرية الماركسية الاشتراكية العلمية.

أما الحكم الهاشمي في الأردن الذي استمر حينذاك في تمسكه بالتوجّه العروبي الوحدوي، فلم يسمح له ذلك المناخ، وخطابه السياسي، بطرح أيديولوجية القطرية الأردنية القائمة فعلاً، ومبرر بدايتها ووجودها واستمرارها. وقد كتب لهذه القطرية وأيديولوجيتها بالنتيجة النصر على كافة التوجّهات المناوئة للحالة الأردنية القطرية. فهادن الحكم الهاشمي البريطاني في الأردن هذه التيارات جميعاً منذ الخمسينيات في الإعلام والخطاب الرسمي، مع بعض الطروحات البديلة، مثل «الحياة الأفضل» عن الاشتراكية واليسار، وسلالة النبي محمد (ﷺ) عن الإسلام السياسي، والثورة العربية

عن الناصرية والبعث. . . الخ، بينما مضى الحكم على أرض الواقع بترسيخ الكيان الأردني والنظام الهاشمي.

وانتهت هذه الحقبة بانهزام التيارين القومي واليساري عام ١٩٦٧ اللذين حلّت محلهما الهوية الوطنية الفلسطينية وتداعياتها، والنفوذ الأمريكي المباشر، وأيديولوجيته الرأسمالية الليبرالية، وبداية أيديولوجية القطرية الأردنية الهاشمية التي لم تعد خجولة في طرح نفسها كبديل شرعي لكل ما سبقها، وكواقع حقيقي وربما دائم.

وفي مجال تنامي الثقافة في الأردن، وإثرائها للشخصية الأردنية، وتأكيد وتوضيح مزاياها، فقد حصل القليل، خاصة في المجال الفكري والأدبي. وربما ساهم في ذلك الأداء الضعيف هامش الحريات الضيق، والخلفية المتواضعة للمجتمع الأردني، وغياب الثقافة والفنون عن أولويات المجتمع، والتخوّف لدى الحكم من عدم السيطرة عليها بسبب ارتباطاتها الخارجية، وسطحية واصطناعية الفكر الذي يصوغه الموظفون، والمتكسّبون الإعلاميون، أو المتقربون من مؤسسة الحكم، بأمل الالتحاق بها والاستفادة منها، والذي لم يصل إلى وجدان ومشاعر المواطن الأردني.

وبذلك لم تكتسب الهوية الوطنية الأردنية المطروحة، إطاراً فكرياً وثقافياً، حراً ومميزاً وعميقاً ومقنعاً، ولم تقدم جماعات اليمين القطري المتطرف أحياناً، والمشارك مصلحياً في النظام، أية مشاركات فكرية، وثقافية أصيلة، لتأكيد حقيقة الهوية الوطنية، وعفويتها، وشرح أبعادها ودورها، والإفادة منها في الأمن والأماني. فبقي الأداء الشعبي عبر كامل حياة الكيان الأردني مقتصراً على شعار «الأردن للأردنيين» الذي تمّ رفعه في العقد الأول بعد قيام الكيان، والذي كان هدفه الواضح ملء الوظائف المستجدة في الدولة بالأردنيين وليس بالوافدين. ولم تضف العقود السبعة اللاحقة أي عمق أو اتساع إلى هذا الشعار، كما يتبيّن من الشعار الذي طرح في بداية العقد التاسع من حياة الكيان الأردني، وهو «الأردن أولاً».

حادي عشر: الاستحقاقات المستقبلية

الهوية الوطنية ليست خياراً، بل هي حقيقة إن وجدت، أو هي فقيدة إن لم توجد. وهي بالإضافة إلى ذلك وفي جوهرها خصوصية جماعية، وليست خصوصية فردية. وبذلك تشكّل الهوية الوطنية مادة الدفاع عن المجتمع وكيانه، وسبب منعتهما مهما كان حجمهما، وذلك من خلال تماسك أفراد المجتمع ضد أي عدوان من الخارج. ذلك أن استعداد مواطني الدول الصغيرة للدفاع عن أوطانهم وكياناتهم هو

منبع ومبرّر وجود هذه الكيانات، ويؤدي إلى أن كلفة التغلب عليهم هي أكبر بكثير من فوائد احتلالهم. ولولا تماسك مواطني الدول الصغيرة وتوحّدهم واستعدادهم للتضحية، لما صدقت هذه المعادلة. ويشكّل غياب أو ضعف الهوية الوطنية الأردنية فجوة كبيرة في قدرة الأردن على الدفاع عن كيانه أو عن نظامه السياسي. ويؤدي غياب الاكتفاء الذاتي في هذا المجال إلى ضرورة الاعتماد على الدعم الخارجي لملء هذا الفراغ. ففي العشرينيات والثلاثينيات، تمّ الاعتماد على القوات البريطانية واستقدام الجنرال غلوب لفرض حماية الحدود الشرقية والجنوبية للإمارة الأردنية من الهجمات الإخوانية من السعودية. وتكررت الحالة في عام ١٩٥٨ عندما عادت القوات البريطانية من قبرص، وفي عام ١٩٧٠ عندما هدّد الطيران الإسرائيلي، بطلب من الولايات المتحدة، القوات السورية التي دخلت شمال الأردن ومن ثم انسحبت، في أحداث المواجهة مع الفصائل الفلسطينية.

وفي غياب أو ضعف الهوية الوطنية، وبالنتيجة العصبية والانتماء الوطني، تقوى نوازع الهجرة إلى الخارج، إن كانت للمواطنين أو لأموالهم. ذلك أن غياب الهوية الوطنية يزيد الشعور بغياب الأمن، والمستقبل الواعد، ويجعل من التخطيط والمشاركة والاستقرار الشخصي للمدى البعيد غير ذي جدوى. ويشعر بذلك قبل غيرهم أفراد الأقليات الدينية، أو العرقية، أو اللغوية. . . الخ. وفي حال نضوج ووضوح الهوية الوطنية وقرينتها الوحدة الوطنية، تتهمّش نوازع الهجرة إلى الخارج وأسبابها ونتائجها. وقد اختلطت هذه النوازع في الأردن مع الظروف الاقتصادية منذ الخمسينيات، فغادرت بشكل دائم أعداد كبيرة، واغتربت بشكل مؤقت أعداد أخرى، مما أدى إلى نقص في العمالة المقيمة تمّ ملؤه بالعمالة الوافدة.

واذا وجد حسّ الانتماء الوطني يتعاظم الدافع للإخلاص الوظيفي، ويصبح معنى الأداء والتضحية مصدراً للعزة والثقة بالمجتمع والنفس، كما تصبح الخدمة العامة سبباً للتفاخر وعنواناً للانتماء والعطاء، فتتكاثر مؤسسات المجتمع المدني، ويتكاثر العمل من دون مردود شخصي أو مادي، وينحسر الفساد الذي يصبح صاحبه شاذاً ومعيباً. وتزداد الثقافة الوطنية مناعة، فلا يتمّ استقبال واستيعاب القادم من الخارج إلا إذا ثبتت إنسانيته، وليس لمجرد أنه قادم من مجتمعات رائدة ومتفوّقة، فيتأهل المناخ للإبداع، وتتعزز الثقافة المحلية وتزداد حيويتها.

وتدفع هذه المشاعر الوطنية إلى التقليل من الانحراف والجريمة التي تتلاشى تقريباً في حالة الحروب، فيتعمّق احترام القانون، ويتحقق الانضباط الأمني، وتقوى غريزة التبرّع، ويتراجع الهروب من استحقاق المواطنة، بما فيها الضرائب،

والخدمات، والمرافق العامة، وتتنامى كبرياء الفرد، وعزّة نفسه، وابتعاده عن الرذائل، فيزداد احترام الغير له، وخاصة من قبل المجتمعات الأخرى.

وبشكل عام، ترتفع القواسم المشتركة بين أفراد المجتمع، مهما اختلفت مواقعهم وخلفياتهم، فتصبح الهوية الوطنية مرجعية للحياة المشتركة في العمل الاقتصادي والاجتماعي، وتتراجع الفروقات، ويصبح الصالح العام هو المعيار الأساسي، فتبرز قيم الكفاءة والأداء والنزاهة، ويتبادل المتنافسون الاحترام، وتتعزز الروح الرياضية والموضوعية.

خاتمة: البدائل

في غياب أو ضعف الهوية الوطنية، يحتاج المجتمع والكيان إلى تعويض هذا النقص بوسائل مختلفة من أجل تحقيق كمّ من الالتحام بين أفراد المجتمع من جهة، وبين المجتمع والدولة ومؤسساتها من جهة أخرى. وفي ما يلي العناوين التي يمكن أن تشكّل في مجملها بديلاً للهوية الوطنية الأردنية أو لضعفها، وقادراً على توفير اللحمة المنشودة، على أن يتمّ اعتماد مضامينها بالأسلوب الديمقراطي الحقيقي، فتصبح ميثاقاً وطنياً مكملاً للدستور:

١ ـ تطوير أسس يمكن الاتفاق عليها للمشاركة بين العرش من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، وبين الأردنيين من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى. وتشمل هذه الأسس كيفية ومعايير استعمال وتطبيق سلطات العرش الدستورية، مثل حلّ البرلمان أو مجلس الوزراء. . . الخ، وحصة الفلسطينيين في النظام السياسي الأردني، وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحدود النشاط الفلسطيني على الساحة الأردنية. . . الخ.

٢ ـ ريادة المشاريع الوحدوية العربية، وخاصة ضمن سوريا الطبيعية.

٣ ـ تفضيل المشاريع الجماعية على المشاريع الثنائية بين الأردن والدول العربية.

٤ ـ تطوير الممارسة الديمقراطية لجعلها أكثر قرباً من نصوص الدستور، ومراجعة التعديلات التي أجريت على دستور عام ١٩٥٢، وخاصة إعادة هيبة ونزاهة وفاعلية المؤسسة التشريعية والانتخابات العامة.

٥ ـ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتخفيف الاعتماد على المعونات الاقتصادية الخارجية وتحسين شروطها السياسية.

٦ ـ احترام مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها، وخاصة في قطاع الإعلام.

٧ ـ مراجعة القوانين والأنظمة ذات الصفة القمعية، والتخفيف من استعمالها إلا في حالات الطوارىء الحقيقية، وبشفافية، وحوار عام، ومرجعية ديمقراطية.

٨ ـ مراجعة الخطاب السياسي الرسمي وإزالة التناقضات فيه، وفي ما بينه وبين الممارسات الفعلية، وإخضاعه للحوار والمباركة العامة.

٩ ـ التزام المصارحة الصادقة مع الشعب حول الارتباط الخارجي واستحقاقاته.

١٠ ـ احترام حقيقة وجود الهوية الوطنية الفلسطينية في الأردن وبلورة صيغ مشتركة للتعايش معها.

١١ ـ ترك دور ومستقبل المؤسسة العشائرية للتطور الاجتماعي الحرّ وعدم افتعال إدامتها وتوظيفها بما لا يحلو للمجتمع.

١٢ ـ الحفاظ على حيوية العرش وقدرته على المبادرة القيادية ضمن مقتضيات الديمقراطية والشراكة الدستورية الحقيقية.

١٣ ـ تكريس احترام الحريات الفكرية والثقافية والتعبير عن المشاعر الوطنية سلمياً.

١٤ ـ إخضاع العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية للإجماع العربي بما فيها ربط التطبيع مع إسرائيل بالسلام الشامل.

الفصل الثاني

بنيــة الحكــم المؤسسيــة

مقدمــة

تتحقق المؤسسية في الحكم عندما يستند الحكم وقراراته وإجراءاته إلى قواعد ومبادىء الدستور والقانون الثابتة، وعندما يعكس الدستور موافقة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنظمة في المجتمع، وعندما يخضع الحكم لثقة ممثلي الشعب ولمساءلتهم على أساس معايير وقياس وتقييم أداء دوائر الدولة المختلفة ومؤسساتها وموازناتها وسياساتها، وعندما يوفّر الدستور الحماية للحريات، وخاصة حرية الإعلام، والرأي العام. ويتعزّز هذا التوازن باستقلال القضاء، وبالأعراف والتقاليد التي تشكّل الميثاق الوطني المكمّل للدستور، والتي تحكم تفسيره وتطبيقه بمباركة الفعاليات السياسية، بما فيها المعارضة، وعندما يتمّ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة، والأحزاب المنظمة وبرامجها وقياداتها وفلسفتها السياسية.

وتوفّر المؤسسية في الحكم الثبات والاستقرار اللذين يوفران بدورهما الأمن والطمأنينة من جهة، والوضوح واليقين من جهة ثانية، ويوفران كذلك شفافية الحكم وإمكانية فهم واستقراء إجراءاته وقراراته ومسيرته المستقبلية من جهة ثالثة. ولذلك، فإن غياب المؤسسية في الحكم يخلق فجوة بين الحكم والشعب، وخاصة عند غياب مساءلته والتزامه بالقواعد الدستورية، وبحماية الحريات العامة، واستبدالها بالقمع والخوف، وبغياب حماية القانون والقضاء، وبفقدان شرعية الدستور وتطبيقة عندما لا يعكس رغبات المجتمع.

ويعرض هذه الحالة الحكم إلى أهواء شخصية أو فئوية، ويعرضه إلى اختراق النفوذ الخارجي، فيزداد التوتر والقلق، وتتهيأ الأحوال للانفجار والخراب والدمار الناتج منه، بعد أن تكون الدولة قد تحوّلت من مؤسسة في خدمة المجتمع في الرعاية

والتنمية والعدل والأمن، إلى مؤسسة للظلم والقمع والاستبداد، في خدمة المصالح الخارجية، وشريحة الحكم والمتكسّبين من حوله.

وتواجه دول الشرق الأوسط، والكثير من دول العالم الثالث، صعوبة التوازن بين المزاج الشعبي الذي طالما يكون محبطاً وغاضباً ومحتقناً ومقموعاً في مناوآته للغرب، والطامع للكبرياء والكرامة الوطنية والقومية المكبوتة، بسبب الفشل العربي الرسمي في الدفاع عن هذه المشاعر والمصالح، وبسبب الظلم الاجتماعي من جهة، وواقعية الأنظمة وارتباطها بالغرب، واعتمادها عليه، وغرقها في الفساد الناتج من ذلك من جهة أخرى، مما يصعب معه بناء المؤسسية وتطبيق الديمقراطية في الحكم.

ولا تعني المؤسسية في الحكم الجمود في قواعده وأسسه، بل إن التداخل بين السلطة التنفيذية وممثلي الشعب في السلطة التشريعية، وكذلك مع المجتمع العريض في الحريات العامة والرأي العام، يضمن ويوفر آليات الحوار والتغيير والتطوير المسبب والمدروس والمتناغم مع الأوضاع الراهنة والموروثة من الماضي. فالنمو والتغيير بكل أشكالهما، والإبداع العلمي الثقافي، وأثر ذلك في قيم المجتمع وخياراته ومؤسساته ومصالحه، يجد في هذه المعادلة تعبيراً عن نفسه، واستيعاباً له في حالة من الأمن والاستقرار، بينما يؤدي غياب المؤسسية إلى كبت أو فوضى التغيّر والتطوير، أو عدم الاعتراف به، وبمستحقاته، مما يفاقم الهوة بين الحكم والمجتمع التي تؤدي إلى التشويه، ومن ثم الانفجار.

وفي استعراض تجربة المجتمع الدولي الحديث، في مجال وتنوّع أشكال المؤسسية في بنية الحكم، يتبيّن أن هنالك نماذج متعددة، مما يؤكد أن المؤسسية هي عملية نسبية، وليست مطلقة في تحققها أو عدمه. فمن جهة، تعمقت منذ الثورة الفرنسية ممارسات المشاركة الشعبية في انتخاب ممثلي الشعب إلى السلطتين التشريعة والتنفيذية، من خلال توسيع قاعدة الناخبين، لتشمل المرأة وعامة الشعب غير المتملك للعقار، حتى إنها لا تميّز أحياناً بين المواطنين، والأجانب المقيمين، خاصة في الانتخابات المحلية.

ومن جهة أخرى، ما زالت أعرق الديمقراطيات في بريطانيا وغيرها تبقي قرار الحرب، أو القيام به، دون قرار رسمي، وبيد السلطة التنفيذية، أي رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية، مهما كان ذلك مخالفاً لمشاعر الناخبين، المعبّر عنها بصوت مرتفع، وذلك من خلال ضبطها للمؤسسة التشريعية، كما كانت الحالة في قرار الحرب على العراق في كل من بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا، مما يجعل الممارسة الدورية في انتخاب الحاكم هي في الواقع ممارسة ديمقراطية لانتخاب دكتاتور في قضايا

الأمن والحرب لفترة زمنية محددة، بالمقارنة مع ضرورة التزام الحاكم باستمرار، وخلال كامل فترة حكمه المنتخب لها، برغبات الناخبين، كما يظهرها الرأي العام في وسائل الإعلام المختلفة، والانتخابات الفرعية والمحلية والنقابية. . . الخ. وتشير هذه الممارسة العصرية إلى صعوبة إخضاع الاعتبارات والإجراءات الأمنية بالكامل إلى رغبات الناخبين، حيث إن توفير الأمن هو المبرّر الأساسي والتاريخي لوجود السلطة التنفيذية وإجراءاتها، إن كانت ملكية منذ غابر العصور، أو جمهورية كالإمبراطورية الرومانية أو الدولة الحديثة. ذلك أنه حتى في أعتى الديمقراطيات تتجمد أو تنحصر الحقوق والممارسات الديمقراطية في حالات الطوارىء الأمنية والحروب.

وعندما ظهرت وحكمت القوى الاقتصادية والاجتماعية البرجوازية الحديثة في المجتمع الصناعي في الغرب، في القرن التاسع عشر، أو تهمّشت القوى العمالية الحديثة في المدن الصناعية التي تكوّنت بعد الثورة الصناعية، كما بالغ في تفسيرها اليسار الأوروبي، وعلى رأسه كارل ماركس الذي كشف الموضوعية التاريخية لتسلط الرأسمالية وجشعها، أدى ذلك إلى تجارب ثرية في الحكم الاشتراكي النازي في ألمانيا وغيرها، وفي الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والصين وغيرهما، وفي معظم بلدان العالم الثالث الخارج من الاستعمار. وقد أظهرت هذه التجارب إمكانية الفصل مؤقتاً في بنية الحكم بين الديمقراطية الليبرالية الغربية من جهة، والمؤسسية الحزبية أو البيروقراطية أو الفردية المستندة إلى الأجهزة الأمنية من جهة أخرى. كما أظهرت عدم قدرة هذا الفصل المؤقت على الاستمرار، كما حصل للاتحاد السوفياتي بعد سبعة عقود من الحكم، ولمعظم أنظمة الحكم غير الديمقراطية. وما زالت محاولات الحكم الصيني لتطوير البنية المؤسسية للحكم مستمرة، من خلال إشراك الطبقات الصناعية والرأسمالية الجديدة في كل من الحزب الشيوعي الصيني، وفي مؤسسات المجتمع بشكل عام، بعد إعادة تأهيل البرجوازية الوطنية التي أثبتت فاعليتها في العقود القليلة الماضية في تحقيق النقلة الاقتصادية التاريخية، في ظل الحكم الشيوعي والدكتاتوري ولكن المؤسسي في الوقت نفسه. وبذلك لم تعد الليبرالية الغربية هي النموذج الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومكاسب الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي. فقد تحققت هذه الإمكانية دون الممارسات الديمقراطية التقليدية، ومشاركة كامل أعضاء المجتمع في النظام السياسي وفي الحريات على شكلها الغربي، وفي المساءلة المؤسسية كما طورتها الديمقراطية الغربية. ولكن يبقى التساؤل قائماً حول عمق وديمومة الاستقرار والتنمية في غياب المؤسسية الكاملة للحكم.

ومن أشكال النسبية في تحقق المؤسسية في بنية الحكم وعدم استقرار تلك الحالة، أن تنحصر المساءلة في قاعدة ضيقة هي الحزب الحاكم المنفرد في العمل

السياسي، أو هي العائلة الحاكمة، وما يؤدي إليه ذلك الحصر، استكمالاً لديناميكية الاستئثار في الحكم، من تسلط الفرد على رأس الهرم على أدوات الحكم، كما يحصل في معظم حالات حكم الحزب الواحد. فيلتغي في النتيجة الحزب الواحد عملياً، وتلتغي المساءلة للحاكم بذريعة الزعامة الملهمة وذات القدرات الفائقة التي يجب ألا تعطلها اعتبارات الديمقراطية الشكلية واستحقاقاتها. وتسود أدوات القمع، وتلتغي مع ذلك الحريات واستقلال القضاء وحكم القانون. على أن ذلك لا يتحتم أن يحصل في آن واحد، فقد تأخذ عملية الوصول إلى النهاية المنطقية والحتمية والمتصاعدة للتخلي عن مكوّنات المؤسسية فترة طويلة من الزمن. ولكن كل آت قريب.

أولاً: الخلفية

لم يرث الأردن المستحدث قبل ثمانية عقود أي تراث مؤسسي للإدارة والحكم، ما عدا بعض البدايات المحلية التي مارست تقديم القليل من الخدمات البلدية والجباية والأمن والقضاء. فلما قام الكيان عام ١٩٢١، بإدارة بريطانية هاشمية مشتركة، كانت الخلفية لذلك فراغاً شبه كامل، بدأ يمتلئ تدريجياً بالمراسيم الأميرية التي أقامت الإدارة ووجهتها، وبالقرارات الصادرة عن هذه الإدارات المتعاقبة من جهة، وبالاتفاقات المبرمة بين دولة الانتداب بريطانيا والأمير عبدالله، وقد تناولت قضايا أساسية مثل: التمويل والإنفاق والاتصالات الخارجية، والأمن الداخلي من جهة أخرى. وكانت المحطة الأولى في هذا البناء بعد ثلاث سنوات من قيام الكيان عام ١٩٢٤، عندما فرضت بريطانيا بقوة المال والسلاح تفسيرها لمعاني الانتداب، فتوضحت حالة الكيان الأردني الجديد، بكونه مجرد مستعمرة بريطانية، وذلك من خلال الهيمنة الكاملة لبريطانيا ومنتدبيها في كافة الأجهزة المدنية والعسكرية، على كامل أشكال وقرارات الإدارة الأردنية، وبذلك انحسمت حقوق السيادة في الكيان الأردني الجديد لصالح بريطانيا.

وفي عام ١٩٢٨، وفي إطار استئثار بريطانيا بالسلطة والإدارة والقرار، تمّ التوقيع على المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في القدس[١]، كما صدر قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي والقانون الأساسي[٢]، وذلك على خلفية احتجاجات

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩** (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٢) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦**، ط ٢ (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٦٥ ـ ٧١.

شعبية، وتذمر أميري، وفرض الإدارة البريطانية. وفي عام ١٩٤٦، تمّ التوقيع في لندن على إنهاء عهد الانتداب البريطاني، واستبدال المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[٣]، فظهر الأردن بذلك كدولة ذات سيادة شكلية قانونية تحت اسم «المملكة الأردنية الهاشمية»، ونظام الحكم فيها ملكي، وراثي، نيابي[٤].

وكان الأردن، وبتشجيع من بريطانيا، قد دخل عضواً مؤسساً في الجامعة العربية عام ١٩٤٥[٥]، مما أوحى باستقلاله وسيادته قانونياً في وقت مبكر، ولكن ذلك كان مرهوناً باعتبار الجامعة العربية مشروعاً تحت الوصاية البريطانية، وليس مستقلاً عنها. وقد أجريت بعض التعديلات في مناسبة الاستقلال على القانون الأساسي لعام ١٩٢٨، بإضافة مجلس الأعيان، ولكن مع إبقاء مسؤولية مجلس الوزراء أمام الملك، الذي احتفظ كذلك بالصلاحيات السيادية في المعاهدات، وإعلان الحرب[٦]. . . الخ، ولم تكن هذه المضامين قد حازت على الرضى الشعبي الذي كان محوره المطالبة بالديمقراطية.

أما جوهر الحكم في الأردن، فلم يتغيّر إلا شكلياً بهذا الاستقلال، إذ بقي الحكم شأناً بريطانياً وهاشمياً، وبقيت الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية بقيادة منتدبين بريطانيين، كما بقي تمويل العجز في الموازنة قادماً من بريطانيا. فانحصر البناء المؤسسي للحكم في الأردن في بناء القدرات الإدارية للسلطة التنفيذية وتنامي حجمها، وفي تعاظم حجم القطاع العام والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

ثانياً: دستور عام ١٩٥٢ وتعديلاته

كان مجلس الأمة الممثل لكل من الضفتين قد أقر وحدتهما عام ١٩٥٠[٧]، على أساس المساواة في مجلس الأمة ومجلس الوزراء. . . الخ، وذلك عندما كان الفلسطينيون اللاجئون في الضفة الشرقية يمثلون حوالى ٢٥ بالمئة من السكان[٨]. وقد

---

(٣) علي محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧** (بيروت: دار النهار، [١٩٧٣])، ص ١٣٠ ـ ١٣٤، و تشارلز جونستون، **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما (عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٦)، ص ٧٥ وما بعدها.

(٤) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩**، ص ٤٠٦-٤٠٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٧) انظر مذكّرات مجلس النواب في: **الجريدة الرسمية** (١٣ أيار/مايو ١٩٥٠)، الملحق، ص ٧، و**وحدة الضفتين (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠)**، جمع وإعداد محمد عدنان البخيت [وآخرون] (المفرق: جامعة آل البيت، ١٩٩٨)، ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٨) انظر: <http://www.unrwa.org>.

أشار هذا الدستور إلى أن الأردن دولة عربية مستقلة، والى كفالة الدولة للعمل والتعليم، والى حقوق العمال وتنظيماتهم النقابية، والى أن الأمة مصدر السلطات، وأن الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب، وأن لا تصدر القوانين الا بموافقة المجلسين (النواب والأعيان)، ومصادقة الملك عليها. كما أشار الدستور إلى استقلال القضاء، والى تشكيل ديوان المحاسبة. وفي عام ١٩٥٤، تمّت إضافة إمكانية طرح الثقة بأحد الوزراء، وطرح الثقة أيضاً بالحكومة على أساس بيانها الوزاري، وكذلك استقالة الحكومة التي تحلّ مجلس النواب لكي تجري الانتخابات العامة حكومة انتقالية[٩]. ولكن التطبيق الفعلي للدستور ألغى حتى الآن هذه المضامين التي كانت قد شكلت نقلة كبيرة نحو قواعد الحكم المعاصر، وخاصة المعاني الديمقراطية، من خلال تزوير وإدارة وإلغاء الانتخابات العامة على التوالي، وتفعيل القوانين العرفية والقمعية، وضبط الحريات والتغوّل على الدستور والقوانين، وخاصة المؤسسات العامة الكبرى، كالبنك المركزي والضمان الاجتماعي. . . الخ.

وفي الفترة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦، جرت تعديلات جوهرية على الدستور شملت إجراء الانتخاب داخل مجلس النواب لملء المقاعد الشاغرة فيه (لمراعاة ظروف الاحتلال في الضفة الغربية، وإعطاء الملك الحق بحلّ مجلس الأعيان أو إعفاء أحد أعضائه، وكذلك الحق في تأجيل إجراء الانتخابات العامة لمدة عام قابل للتجديد، مع بقاء مجلس الأمة منعقداً بأعضائه المنتخبين والمعيّنين سابقاً، أو حلّ المجلس، بحيث يصدر مجلس الوزراء القوانين المؤقتة[١٠]. وقد امتد هذا التأجيل إلى مدة غير محدودة، من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٤[١١]، وهو ما تمّ تفعيله أيضاً عام ٢٠٠١. ولم تعد القوانين المؤقتة محصورة بالقضايا الطارئة والملحّة وغير القابلة للتأجيل، مثل الكوارث الطبيعية أو الاعتداء الخارجي. . . الخ. وبالمقابل، أعطيت المرأة الحق بالمشاركة في الانتخابات. وبذلك، تعطّل دور المؤسسة التشريعية في الشكل وفي المضمون حتى أزمة عام ١٩٨٩ التي انفجرت على خلفية فكّ الارتباط مع الضفة الغربية بقرار من شخص الملك حسين عام ١٩٨٨ ومن دون مشاركة شعبية، وعلى خلفية انهيار الدينار الأردني وارتفاع الأسعار الذي أدى إلى هبّة معان في ربيع عام ١٩٨٩[١٢].

---

(٩) **الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه** (عمان: مطبوعات مجلس الأمة، ١٩٨٦)، صفحات متفرقة.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١١٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(١٢) علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٥٧-٥٩.

وكان في عام ١٩٧٨ قد صدر قانون المجلس الاستشاري المؤقت[١٣]، لإسداء الرأي والمشورة للسلطة التنفيذية، أثناء تأجيل الانتخابات العامة، وقد استمر لمدة ستة أعوام. ولم يكن للمجلس الاستشاري الحق باستجواب الوزراء، أو طرح الثقة بالوزارة. ولم يكن للرأي العام أي توجّه مناوئ لخطوات الدولة هذه، وقد واجهها بشعور من الارتياح والقبول، مما يعكس تفهّم الحالة المعلّقة التي خلقها احتلال الضفة الغربية، وقرارات قمة الرباط في عام ١٩٧٤. وقد ساهم في ذلك حسن اختيار أعضاء المجالس الاستشارية الذين مثلوا التيارات المختلفة في البلاد، وكانوا على درجة من التأهيل والخبرة والقبول والفاعلية، ربما تزيد على ما تمتعت به المجالس «المنتخبة» بعد عام ١٩٨٩. ولكن هذا الاستبدال كان من قبيل المسكّن لغياب المؤسسة التشريعية الطبيعية.

وفي عام ١٩٨٩، ونتيجة للاحتجاج الشعبي العارم الذي بدأ في معان، أعلن الملك حسين العودة إلى الحياة السياسية والدستورية والديمقراطية، والبدء بالمصالحة الوطنية، وإعادة التأهيل الجماعية لكافة القوى السياسية، والانتخابات العامة، والميثاق الوطني، والحياة الحزبية. وقد أدى هذا التحول إلى مناخ من التفاؤل والإيجابية. ولكن نتائج الانتخابات الأولى في خريف عام ١٩٨٩ التي حقق الإسلاميون فيها نجاحاً مفاجئاً[١٤] وضعهم مع القوميين واليساريين في وضع يهدّد بعدم الاستقرار. وقد فاقم ذلك الحالة التوجّه إلى السلام مع إسرائيل الذي اصطدم مع هذه المعارضة، وقد دفع ذلك إلى تخلّي الملك حسين فعلياً عن توجّهات عام ١٩٨٩ المعلنة، وإلى محاولة ضبط نتائج الانتخابات العامة، والنقابات المهنية، والإعلام بموجب قوانين مؤقتة.

ثالثاً: العرش

نجح الأمير، ثم الملك عبدالله، ببناء وقيادة إدارة حكومية مركزية في فترة ثلاثة عقود، وبدءاً من لا شيء تقريباً. وقد شكّلت هذه الإدارة شريكاً كفوءاً للحضور البريطاني العسكري والمالي والسياسي والإداري، في قيادة البلاد التي تضاعف عدد

---

(١٣) انظر القانون المؤقت للمجلس الوطني الاستشاري في: **الجريدة الرسمية** (١٧ نيسان/ ابريل ١٩٧٨).

(١٤) حصل التيار الإسلامي بجميع فئاته على ٣٢ مقعداً، منهم ٢٣ مقعداً نواب الحركة الإسلامية، أما التيار القومي العربي واليساري فقد حصل على ١٣ مقعداً. انظر: حامد الدباس وإيهاب الشلبي، **انتخابات ١٩٨٩: حقائق وأرقام**، سلسلة المجتمع المدني والحياة الأردنية؛ ١٠ (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣)، ص٢٥ ـ ٢٧.

سكانها حتى عام ١٩٥٠ حوالى خمس مرات منذ قيام الكيان، وذلك بسبب انضمام الضفة الغربية والهجرة الفلسطينية إلى الضفة الشرقية. فاستتبّ الأمن وتحققت التنمية الطموحة، خاصة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، بينما بقيت السيادة الفعلية وقراراتها لدى بريطانيا ومشاركة الملك عبدالله. وقد تمّ امتحان هذه المؤسسة وفاعليتها عندما قتل الملك عبدالله عام ١٩٥١، واعتلى العرش الملك طلال. وسرعان ما ظهر عجزه الصحّي، فتمّت تنحيته عن العرش عام ١٩٥٢ لصالح الملك حسين الذي لم يكن قد بلغ السن الدستورية. فحلّ محله مؤقتاً مجلس وصاية(١٥)، إلى أن استلم الحكم رسمياً في عام ١٩٥٣(١٦). واستمرت هذه المشاركة ممسكة بزمام الأمور حتى تعريب القوات المسلحة عام ١٩٥٦(١٧) وإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية التي كانت جزءاً من النظام السياسي عام ١٩٥٧(١٨)، وذلك عندما كان الملك حسين قد بلغ ٢١ عاماً. وبذلك حلّت الولايات المتحدة بشكل دائم، وحلّ التياران القومي واليساري بشكل مؤقت محلّ الشريك البريطاني العتيد في مؤسسة الحكم الأردنية.

تكاد مؤسسة الحكم الأردنية أن تختزل بالعرش، ويكاد العرش أن يتلخص بشخص الملك حسين، ومن بعده الملك عبدالله، بعد أن أعلنت مرحلة التأسيس أو كلها عند نهاية حكم الملك عبدالله عام ١٩٥١. فقد ملأ الملك حسين شخصياً وبمساعدة فريق من المخضرمين السياسيين الذين ورثهم عن جدّه، الفراغ الناشىء عن خروج البريطانيين من الأردن، وخاصة من الأجهزة العسكرية والأمنية التي اعتنى بتطويرها، وبعد أن نجح بتدجين المؤسسة السياسية المدنية في العقدين الأولين من حكمه، وخاصة مجلس الوزراء ومجلس الأمة، وتفتيت وإخراج المعارضة والفصائل الفلسطينية، واجتذاب أفرادها أو تطويعهم بشتى الوسائل، وسحب الحيوية والتماسك منها، بينما أدى اعتماد المجتمع الأردني على الدولة الأبوية والرعوية إلى فقدان الاستقلالية لإنشاء تنظيمات سياسية تطمح إلى المشاركة في الحكم، وتحدّ من سلطات العرش المطلقة. وكذلك بعد أن نجح الملك حسين بإقامة العلاقات الشخصية الإقليمية والدولية، والمكانة الكبرى التي توصل اليها، والتي

---

(١٥) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩**، ص ٥٧٠.

(١٦) تتوج الملك حسين في ٢ أيار/ مايو ١٩٥٣، انظر: الحسين بن طلال [ملك الأردن]، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ترجمة هشام عبدالله؛ مراجعة عواد علي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٥٧.

(١٧) الماضي وموسى، المصدر نفسه، ص ٦٣٠.

(١٨) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧**، ص ٢٦٣.

ظهر حجمها في جنازته[١٩]، وأخيراً بعد أن تخلّى عن الورقة الفلسطينية، بفكّ الارتباط مع الضفة الغربية، وإبرام الصلح مع إسرائيل، وبذلك تحجمت علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية، واختصرت بالوجود الفلسطيني في الأردن.

لقد توفرت للملك حسين مجموعة من الأسباب والموارد استطاع معها أن يسيطر على الأوضاع الداخلية في الأردن بشكل شبه مطلق، وأن يستأثر بملكية الكيان والدولة وحق التصرف بهما، وبقاء المواطن الأردني متفرجاً على ما يتقرر له من مصير. وكان أول هذه الأسباب والموارد شخصية الملك حسين التي اتسمت بجاذبية ملموسة، كما يؤكد كل من قابله أو تعامل معه، والذكاء الفطري، على رغم غياب المنهجية العلمية في تفكيره، بسبب عدم تعرضه للتدريب الأكاديمي المبكّر، وفقدانه الثقافة التي تتأتى من المطالعة المكثفة التي لم تسمح ظروفه بها. وقد أضافت التجربة الطويلة التي قاربت حوالى خمسين عاماً من العمل الجادّ والخطير، ومع المتمرسين في العمل السياسي في الداخل والخارج، وخاصة أنها بدأت من عمر مبكر، القدرة على رؤى وتصور ردود الفعل البعيدة في المستقبل لأي حدث، أو مشروع، أو خطة، مما مكّنه من أن يرى أبعد من الآخرين، كلاعب الشطرنج الماهر. ولكنّه لم يتقن الخطط الاستراتيجية البعيدة والشاملة، فترك للمستقبل ملفات كبيرة ومفتوحة، في العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية، والعربية، وفي بناء الهوية الوطنية، وبنية الحكم المؤسسية، والتزاوج بين الأصالة والمعاصرة، والنظام الاقتصادي والاجتماعي.

أما المورد الثاني الذي توفّر لدى الملك حسين، فقد كان الدعم الخارجي القادم من الغرب، والذي تأسس على علاقة طويلة وعميقة، مما وفّر له هامشاً عريضاً من حرية الحركة والاختلاف مع أصدقائه في الغرب، حتى في أشد المواقف دقة، كالحملة الأمريكية على العراق لإخراجه من الكويت. فقد كان الملك حسين مستشاراً وشريكاً للغرب، وليس مجرد متلق للأوامر والتعليمات، كما هو حال الكثير من المتعاملين مع الغرب. وقد شمل الدعم الخارجي المعونات الاقتصادية والأمنية والمشورة والمعلومات الاستخبارية. كما جاءت هذه المعونات على خلفية علاقات ثنائية متعددة، في الغرب والشرق، وفي المنطقة النفطية العربية، ومن مؤسسات إقليمية ودولية، وبتشجيع خاص من الولايات المتحدة.

ولقد أدت المعونات الخارجية، بالإضافة إلى الموارد المحلية، إلى توفير الإمكانية لدى الدولة الأردنية لمواكبة المناخ الدولي الذي كان مسيطراً حتى الثمانينيات من القرن

(١٩) **الرأي**، ٩/ ٢/ ١٩٩٩، ص ١.

الماضي، والمؤاتي لتوسيع جهاز الدولة في مجالات الحياة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية كافة، حتى أصبح حينها حوالى نصف القوى العاملة يعمل في الدولة. وقد ساعد هذا التوظيف في السيطرة على الفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة العشائر من أهل الضفة الشرقية، من خلال جاذبية التوظيف في القطاع العام ذي الإنتاجية المتدنية، والحصانة الوظيفية، والمكاسب العينية، واشتراط الولاء للتمتع بذلك. وقد عكس دستور عام ١٩٥٢ هذا المناخ الدولي الذي قاده الفكر الاشتراكي واليساري عامة، واقترن برأسمالية الدولة، وبالفكر والحكم الشمولي، ووطنية الدولة حتى حدود الفاشية. كما شمل التأميم، حتى في أوروبا الغربية، وكذلك الخدمات الاجتماعية المجانية، وخاصة التعليم، والخدمات الصحية، والتقاعد، ومخصصات البطالة. ولكن الدولة الأردنية كانت معتدلة في تطبيق هذه البرامج، ولم تغط النشاطات كافة المشمولة بهذا التوجّه.

أما الثنائية الأردنية ـ الفلسطينية داخل الأردن، فقد همّشت سياسياً أكثر من نصف المجتمع المتحدر من أصل فلسطيني، ومكّنت السلطة من استبعادهم عن الحكم بذريعة الانتماء والولاء لهوية ولهدف غير أردنيين، مما يجعلهم غير مأمونين وغير صالحين للمشاركة في بنى الدولة لأسباب أمنية، وذلك بعد أحداث عام ١٩٧٠، وقرارات الرباط عام ١٩٧٤ التي جعلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للفلسطينيين أينما كانوا. غير أنه يتمّ استثناء أعداد قليلة تصل إلى مواقع متقدمة في السلطة عن طريق الترقي المهني في السلّم الوظيفي في مؤسسات الدولة، وذلك لإعطاء بعض الصدقية للخطاب السياسي العلني الذي كان ولا يزال يؤكد على الوحدة الوطنية، وعلى مساواة الأردنيين على اختلاف أصولهم ومنابتهم. وقد نجح هذا الانقسام بامتصاص جزء مهم من طاقة وحيوية كل من الأردنيين والفلسطينيين، وإضعاف أية مشاريع سياسية منظمة ومشتركة. كما ساهم في هذه المعادلة والتباعد ضعف الأردنيين في منافسة الفلسطينيين في القطاع الخاص، وتوافر القطاع العام للأردنيين في سعيهم للوظائف الحكومية. فجاءت المحصلة النهائية تعزيزاً لسيادة وسلطان العرش، على رغم ضيق قاعدته الشعبية.

وكان النظام الأردني قد رسم معالمه من خلال اعتداله البراغماتي وغير العقائدي، ومن خلال الدعم الخارجي المتحقق له، وانفتاحه على التيار الرأسمالي الذي كان يتفوق دولياً على المعسكر الاشتراكي على عدة صعد، ومن خلال قدرته الفائقة على الاكتفاء بالحدّ الأدنى من القمع والعنف الضروريين لكبح المعارضة، ومرونته في إعادة احتوائها، وتوظيفها لصالحه، بالمقارنة مع المغالاة في القمع والقسوة، من قبل معظم الأنظمة العربية على اختلاف مذاهبها السياسية. وبذلك

نجح النظام الأردني بطرح حزمة كاملة وشاملة لكافة مجالات ونواحي الحياة، بما فيها شخصية الملك حسين القيادية التي لم يسهل على الغير منافستها بالأداء الفعلي، وطرح البدائل لها، باستثناء الزخم الشعبي الذي تمتع به عبد الناصر.

رابعاً: تعليق مجلس الأمة والقوانين المؤقتة

إن جوهر الديمقراطية هو التشريع من قبل ممثلي الشعب، ومساءلة السلطة التنفيذية في برامج الحكم والإدارة والتنفيذ بغرض منح الثقة والحفاظ عليها أو حجبها. وتشكل الحريات واستقلال القضاء الضمانات الكفيلة لفاعلية المساءلة والتشريع الديمقراطي. ولذلك، فإن تعليق مجلس الأمة في الأردن يلغي هذا الجوهر، فتصدر القوانين المؤقتة بقرار من السلطة التنفيذية، بما فيها القوانين المنظّمة للحريات، ولصيانتها، أو قمعها، كما يلغي هذا التعليق الآلية البرلمانية المحصّنة لضمان المساءلة الفاعلة. وتشكّل هذه الممارسة في تعليق مجلس الأمة، وغزارة الإصدار للقوانين المؤقتة ابتعاداً عن روح الدستور، إذ يتطلب ذلك حالة طوارئ حقيقية وحكومة من الأطياف السياسية كافة للحفاظ على الصفه التمثيلية.

وعلى رغم عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٤، والانتخابات العامة عام ١٩٨٩، ما زال هنالك جزء مهم من القوانين الأردنية على شكل قوانين مؤقتة. وقد ازداد عدد هذه القوانين المؤقتة بحوالى مائتي قانون بين صيف عام ٢٠٠١ وصيف عام ٢٠٠٣[٢٠]، عندما علّق مجلس الأمة ثانية. وبذلك تعطل المبدأ الدستوري الأساسي «الأمة مصدر السلطات» وأصبح غير ذي مفعول.

وبالإضافة إلى تعطيل المساءلة الدستورية بسبب غياب السلطة التشريعية عند تعليقها، فإن مساءلة السلطة التشريعية للحكومة أصبحت كمساءلة الأشباح. ذلك أن صاحب القرار الحقيقي هو العرش غير الخاضع للمساءلة، مما يفرغ المساءلة من مضمونها الحقيقي. عندها يصبح مجلس الوزراء أداة طيّعة للعرش في الحكم والقرار والإدارة، بما فيها التعيين والإقالة والولاية. وفي المقابل، أدت هذه المعادلة إلى لجوء بعض رؤساء الحكومات إلى الاحتماء بالعرش أمام معارضة بعض مجلس النواب، إلى حدّ الإعلان أن البرنامج الحكومي هو بالفعل كتاب التكليف الصادر عن العرش.

ومنذ إعادة الانتخابات العامة عام ١٩٨٩ حتى الآن، تمّ إصدار أربعة قوانين

---

(٢٠) بشأن القوانين المؤقتة، انظر: **الجريدة الرسمية**، الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣.

مؤقتة لتنظيم هذه الانتخابات، بما فيها عدد مقاعد مجلس النواب، وتوزيعها على المحافظات، وكذلك إدارة الانتخابات نفسها[٢١]. وقد كانت هذه القوانين كافة التي تسبق الانتخابات العامة، مليئة بالأمور الخلافية، مثل الصوت الواحد، والكثافة السكانية للدوائر، بالإضافة إلى عدم القدرة على الاعتماد على نزاهة إدارة العملية الانتخابية أو تحرّي استقلالها وحيادها. وقد أدى ذلك إلى تدني مستوى ومضمون المجالس النيابية التي سيطر على انتقاء أعضائها الصوت العشائري، والصوت المتأثر بالمال، أو المشدود دينياً، مما حدا العرش على اللجوء إلى المجالس الاستشارية والهيئات الوطنية واللجان الملكية التي أفرزت مستويات وأداء أفضل، لكنها لا تتمتع بالشرعية السياسية.

خامساً: البنية التحتية لمؤسسة الحكم

إن ثقافة الحياة العامة، وممارسة العمل السياسي، ويقظة الجمهور على حقوقه، وحيويته في الدفاع عنها، هي شروط أساسية لتفعيل النظام السياسي الديمقراطي ومؤسسة الحكم. ولكنها جوانب لا يسهل قياسها والتثبّت من وجودها، على رغم أثرها المباشر في حقيقة وجود الديمقراطية والمؤسسية. أما الحريات العامة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وكفاءة الإعلام، والرقابة والتنظيم، وحكم القانون، والانتخابات العامة، والمساءلة، وتداول السلطة، وهي البنية الأساسية للنظام السياسي، فهي أكثر بروزاً وظهوراً، ويمكن للمواطن تحسّسها بوضوح كاف.

عرف المجتمع الأردني، ولعهود طويلة قبل قيام الكيان، النظام العشائري، والشريعة الإسلامية، والسلطة المركزية البعيدة التي كانت تفرض نفسها بشكل متقطع وغير منتظم بين حين وآخر. وكان المجتمع قروياً وصحراوياً وقليل العدد. وعلى رغم ما حدث في العقود الثمانية الماضية من تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، وبناء الدولة المركزية، وانتشار التعليم، وقيام المدن الكبيرة، الا أن ما تحقّق للمواطن الأردني من ثقافة الحياة العامة لم يتجاوز المعرفة السطحية. فهو لم يمارس العمل السياسي إلا قليلاً، وهو مقتنع أن حقوقه السياسية ومساواته في المواطنة أقرب إلى النظرية منها إلى الواقعية، وأن حيويته في الدفاع عنها ستكون دموية وغير مجدية، وأن مكاسبه في ذلك غير دائمة كما حصل لهبّة معان، وأن العمل السياسي عبثي وغير فاعل، ومقتصر على الأجندات الفردية.

---

(٢١) بشأن قوانين الانتخابات المؤقتة، انظر: **الجريدة الرسمية** (٨ تموز/ يوليو١٩٨٩)؛ (١ آب/ أغسطس ١٩٨٩)؛ (١٦ آذار/ مارس ١٩٩٧)؛ (١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠١)، و(١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٢).

أما الحريات العامة، فقد تعوّد المواطن الأردني على الحياة من دونها، وعلى استبدالها بأشكال غير مباشرة كالتواصل الاجتماعي، والشعائر الدينية، والمناسبات العشائرية، والرياضية، ومؤسسات التعليم، والعمل. كما فقد المواطن ثقته بالأحزاب السياسية، لما يرى من جوانبها السلبية التي اختبرها، خاصة في الصدام مع السلطة، كما أنه لم يشهد أي إنجاز عملي لها، فاستعاض عنها بروابط العمل والعائلة، وهي الأقرب لفهمه لها وثقته بها. أما الإعلام، فيعتقد المواطن الأردني أنه يخفي أكثر مما يبوح، وأن الإعلان السياسي والتجاري هو أهم ما يحتويه، وأن الإعلام المعارض مشكوك في أمره وغاياته الحقيقية. ويعتقد أن الفكر والتحليل والنقاش السياسي، إضافة غير ضرورية، وأن مؤسسات الرقابة والتنظيم التي اتسع دورها، وتعدّدت مؤسساتها، نتيجة لاعتماد اقتصاد السوق والخصخصة، فمعظمها ما زال حديثاً، ولم تثبت فاعليته وجدواه واستقلاليته، وهي قضية العصر عالمياً التي لم تتجذّر ثقة المواطن فيها بعد. ويعتقد أن القانون هو قانون الدولة والقوي، وأن المحاكم مكلفة، وبطيئة، وغير مستقلة، وأنها جزء من أجهزة السلطة التنفيذية، وأنه، بشكل عام، فالديمقراطية ومؤسساتها وخطابها، تبقى جميعها في نطاق العلاقات العامة للدولة التي يتوجّس منها.

وقد عزز هذه القناعات والمواقف لدى المواطن الأردني، استبعاد الفلسطينيين عن السلطة نتيجة لإعادة ترتيب البيت الأردني في السبعينيات، بعد الصدام مع فصائل المقاومة الفلسطينية وقرارات مؤتمر الرباط. كما عززتها الممارسات الأبوية والرعوية للدولة، والمموّلة بالدعم المالي الخارجي. وعززها أيضاً غياب الممارسات الديمقراطية بشكل عام إقليمياً، وغياب القدوة أو النموذج ليحتذى به. وعزز هذه القناعات أيضاً الإيمان بأن القوى الدولية المهيمنة على المنطقة العربية والأردن لا تقهر، فلا جدوى من تحدّيها، ولا داعي بالنتيجة للعمل السياسي غير المثمر.

ولما تشكّلت اللجنة الملكية للميثاق الوطني عام ١٩٩٠[٢٢]، والتي كان من الممكن أن تحدّد المشروع الوطني القابل للإجماع، وأسس الحياة السياسية المتفق عليها، مما يجعلها آمنة ومطمئنة، فقد فوتت اللجنة وموجهها هذه الفرصة، وصرفت جهدها في عموميات بيزنطية وهلامية وغير ذات جوهر أو جدوى، وليس لها تطبيقات عملية. فلم تحدّد اللجنة شروط المشاركة بين أركان الأردن الثلاثة: العرش، والأردنيون، والفلسطينيون، ولم تحدّد المستحقات العملية لانتماء الأردن إلى العروبة والإسلام، ودور المؤسسة العشائرية، وحدود وشروط الخصخصة، وتوزيع الثروة

---

(٢٢) **الرأي**، ١٠/ ٤/ ١٩٩٠، ص ١.

والدخل، وحدود الحريات، ومقتضيات الأمن، والعلاقة الأردنية ـ الفلسطينية المستقبلية. وراحت وثيقة الميثاق الوطني تتغنّى بعبارات فضفاضة دون معايير وقواعد واضحة وقادرة أن تكون مرجعية غير خلافية للبرامج والسلوك والقرار السياسي، مثل ترسيخ القانون وسيادته، وتعميق النهج الديمقراطي، والتعددية السياسية، والهوية العربية، والعقيدة الإسلامية، والحريات الأساسية، والمساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وأن الدستور هو القاعدة، والميثاق هو المرجعية الفكرية(٢٣).

ومن دلائل ضعف أو غياب البنية التحتية لمؤسسة الحكم في الأردن، وفردية الحكم فيه، أن استبعاد مجلس الأمة من الحياة العامة لمدة سنتين، وإصدار حوالى مائتي قانون مؤقت، لم تؤد إلى اختلال في البلاد أو احتجاج مؤثر. وقد تقبل المجتمع الأردني ذلك بعدم اهتمام أو عناية بسبب هامشية مجلس الأمة ودوره الشكلي في الحكم، كما ازداد التنافس في التقرب من السلطة التنفيذية ومؤسساتها، ولجانها المختلفة. وانتعش الاقتصاد الوطني، واقتصر الشعور بعدم الاستقرار على الأحداث الإقليمية في العراق وفلسطين. فأكد المجتمع الأردني أن ليس لديه شكوى، وأنه هادئ، ومطمئن وراض، ولا ينقصه أي شيء مهم. وعندما كان يتباين الإعلام الإقليمي والدولي عن الإعلام المحلي، كان يكتفي المواطن الأردني بالبيانات الرسمية، وكأن الشعب والمجتمع في سبات، بينما تترسخ الفجوة تحت السطح بينه وبين الحكم، ويتراكم ويتعمق الاحتقان.

أما السلطة التنفيذية من وزارات ومؤسسات عامة وأجهزة أمنية، فقد حققت نجاحاً ملموساً في الكفاءة والفاعلية الإدارية في العقود الثمانية الماضية، وكادت أن تغطي جزءاً كبيراً من الفراغ في مؤسسة الحكم، والناجم عن استئثار العرش بالحكم والسيادة، وبشكل فردي. وتتضح جدوى وكفاءة السلطة التنفيذية في الأردن لدى مقارنتها مع الأقطار العربية الشقيقة في الفاعلية والكلفة، مما أدى إلى انتداب الكثير من كوادرها إلى البلدان العربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وكان الملك حسين قد كلف ولي عهده الأمير حسن بمهام كبيرة، وخاصة في المجال الاقتصادي. وقد توسّع دوره الاستشاري والتنفيذي أحياناً حتى غطّى معظم مجالات الحكم، وحيث أصبح امتداداً مكملاً للملك حسين، ومؤشراً لتنامي مؤسسة العرش. وقد تعاظم ذلك الدور حتى كاد أن يغطّي على غياب الملك حسين الأخير في مرضه دون أن يتأثر أو يتراجع أداء الدولة. ولكن الملك حسين بقي صاحب القرار

(٢٣) **الميثاق الوطني الأردني** (عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٠)، ص ٢٤ وما بعدها.

النهائي، حتى بعد أن خارت قواه البدنية، كما حصل في تغيير ولاية العهد[٢٤]. وكان الملك حسين قد طلب علناً من ولي عهده الأمير حسن وضع صيغة لدور العائلة الهاشمية في نظام الحكم، بما فيه مأسسة قرارات العائلة، وعلى رأسها اختيار ولي العهد واختيار نائب الملك، وتحديد صلاحياته عند غياب الملك. . . الخ، دون أن يؤدي ذلك الطلب لأي نتيجة عملية. ولكن عهد الملك عبدالله الثاني، وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على ملكه، لم يعط ولاية العهد دوراً ملموساً أو مؤسسياً. أما الأمراء والشرفاء والشريفات الأقل شأناً أو مرتبة، فهم يقومون ببعض المهام التشريفية والرعوية، مما لا يلقى استحساناً دائماً، خاصة في كثرة تسمية المواقع والشوارع والمؤسسات بأسمائهم الشخصية، على رغم امتيازاتهم، وذلك أيضاً على رغم اللطف والأدب الشخصي اللذين يبدونهما.

وفي المجال الأمني، فقد أثبتت دائرتا المخابرات العامة والأمن العام كفاءة ملموسة في القيام بمهامها التنفيذية والاستشارية، وذلك بالاكتفاء بالحدّ الأدنى من القمع، حتى أصبحت دائرة المخابرات العامة شريكاً فاعلاً في الحكم. أما القوات المسلحة، فهي أكبر بكثير من حاجة البلاد الآن، وخاصة أنها لم تكن فاعلة عام ١٩٦٧، بينما كانت فاعليتها عامي ١٩٤٨ و١٩٤١ في فلسطين والعراق، معتمدة على القرارات السياسية التي مهّدت لها، وعلى القيادة العسكرية البريطانية. ولكنها كانت فاعلة وحاسمة في الصدام مع فصائل المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠. وقد أدى حجم القوات المسلحة الكبير إلى إرهاق للاقتصاد الوطني، وخاصة أنها غير خاضعة لإجراءات المحاسبة الاعتيادية والشفافية. فقد كانت هذه القوات مسؤولة عن أكثر من نصف المديونية الخارجية عندما انهار الدينار في عام ١٩٨٨، بعد نفاد الاحتياطي من العملات الأجنبية. كما أنها ما زالت تستنفد جزءاً مهماً من موازنة الدولة السنوية والمشتريات الخارجية غير المراقبة بفاعلية، على رغم المعونات الأمريكية الموجّهة لهذا الغرض. وقد يكون من الأفضل رفع مستوى وأداء الأمن العام، وخاصة في مجال مكافحة الشغب، بدلاً من الاعتماد على الجيش في الصدامات الأمنية الداخلية، مثل هبّة معان عام ١٩٨٩، وأحداثها المتجدّدة عام ٢٠٠٢، وخاصة أن النكهة السياسية السلبية لاستعمال القوات المسلحة في أغراض الأمن الداخلي محبطة لكل من الجيش والمواطنين، ومضرّة بسمعة الدولة خارجياً. ولكن هذا التوجّه يحتاج إلى إيجاد حلّ بديل لتوظيف عشرات الآلاف من أبناء العشائر الأردنيين.

وفي السلطة المدنية، بما فيها الحكم المحلي، والمؤسسات العامة، فقد كان الأداء

---

(٢٤) **الجريدة الرسمية** (٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩).

ذا مستويات متباينة. فالتربية تراجعت مستوياتها، خاصة بعد هيمنة الإسلاميين عليها، وعلى مناهجها. والصحة تلهث وراء القطاع الخاص، والخدمات الطبية العسكرية. والإعلام المرئي غير قادر على التنافس مع الفضائيات العربية والأجنبية. والوزارات الاقتصادية ذات أداء متوسط، مما يؤدي إلى ضياع الكثير من الفرص. وبشكل عام، تشكو الإدارة المدنية في الأردن من فوائض العمالة فيها، لاعتبارات اجتماعية وسياسية، ومن غياب معايير الأداء المبلورة، وقياسه بغرض التقييم والإصلاح. ولكن الفساد يبقى محدوداً نسبياً. وقد أدت خطوات الخصخصة التي تمّ تنفيذها إلى التخفيف من هذه العيوب، وهي سوف تستكمل في السنوات القادمة. ولكن هيئات الرقابة والتنظيم، وخاصة الجديدة منها، لم تستطع بعد أن تطور وتنشر ثقافتها، ومؤشرات أدائها واستقلالها، كما هو حال الكثير من البلدان المتقدمة والنامية، بالنظر إلى حداثة هذا القطاع ونشاطه المهني عالمياً. وقد يكون من أهم أسباب نقص الأداء الحكومي، ضعف آليات المساءلة المالية والبرلمانية والإعلامية والحزبية، ومساءلة المجتمع المدني، وغياب مؤسسات ومراكز دراسات السياسات العامة، ودور العشائرية والشللية والجزافية في التعيينات العليا.

أما القضاء، بما في ذلك استقلاليته ونزاهته وكفاءته المهنية، فقد تعرّض للكثير من النقد ومحاولات الإصلاح. وعلى رغم أنه حقّق قدراً من الحضور الملموس في المجتمع الأردني نتيجة لاتساع التشريع في المجتمع الحديث، إلا أنه بقي هشّاً في مجالات الأمن السياسي، ومسايراً للسلطة التنفيذية، وذلك بعكس بداياته الرومانسية والطموحة لممارسة المثاليات. وقد استندت تلك المثاليات في جذورها عند البداية إلى الأنفة والكبرياء الشخصي المقترنين مع الجذور العشائرية واستقلاليتها عن السلطة المركزية، ومع الاحتفاظ بقدر من السذاجة والبراءة بعيداً عن تداعيات المجتمع الحديث وقواه الاقتصادية وضغوطه، في كل من القطاعين العام والخاص.

سادساً: العلاقات الخارجية

تمثّل العلاقات الخارجية المساحة الأكبر في اهتمام وأولويات الحكم الأردني، بالنظر إلى حيويتها في توفير الدعم الخارجي المالي والسياسي والأمني، لتغطية العجز الوطني في هذه المجالات، وكذلك بالنظر إلى حجم المخاطر والتحدّيات الخارجية التي يواجهها نظام الحكم في الأردن، ومؤيدوه والمستفيدون منه، وخاصة في مجال العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية والإسرائيلية. ويأتي على رأس هذه المخاطر، التهجير من الضفة الغربية، والتطبيع مع إسرائيل من جهة، والتعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية، ودعم المقاومة، والتطرف والعنف الإسلاميين من جهة ثانية، والتفوق

العسكري الإسرائيلي، وتأثير الصهيونية في السياسة الأمريكية من جهة ثالثة. وتشمل التحديات والمخاطر الخارجية مجال النظام السياسي العربي غير المستقر، والهيمنة والأطماع الأمريكية، وخططها الإقليمية والدولية، وتعاطف الشعب الأردني العروبي والإسلامي. وتشمل كذلك تنامي البعد الاقتصادي العولمي المتسارع والمتعمق، وتأثيره في العلاقات الأردنية ـ العربية والدولية، وتنامي حاجات ومطالب المجتمع الأردني في مجالات عولمة الإعلام، ومعايير ورصد التنمية البشرية والضعف الثقافي. وتشمل كذلك فشل العمل العربي المشترك والجزئي في ملء الفراغ الإقليمي، ولهفة الشعوب العربية إلى ذلك، واحتجاجها على الفشل، وخاصة المتمثل بالفراغ، وغياب الرؤى، والاستقرار في إقليم سوريا الطبيعية، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

إن هذه المواضيع الكثيرة والكبيرة والمتداخلة والمتفوقة في أهميتها على أي مواضيع داخلية أخرى، كانت حيّة في تفكير الملك حسين الذي كان مكتفياً في إدارتها بقدراته الشخصية التي راكمها عبر العقود. فلم يشعر بالحاجة إلى البناء المؤسسي للتعامل معها بما يكفل النجاح بتحقيق المصالح الوطنية، وبما يوفر القدرة على التفكير الاستباقي، والتخطيط المستقبلي، والمبادرة إلى التنفيذ. وفوق كل ذلك، ضمان الاستمرارية في درء الخطر وتعظيم المكاسب. ولكن مجرد التأمل في هذه المواضيع، يظهر ويؤكد الشعور بأن هناك حاجة ماسة إلى بناء القدرة المؤسسية للتعامل معها. وليس هنالك ما يبرر الامتناع عن ذلك إلا الضعف في تقدير الأهمية والخطورة، أو الرغبة في عدم الخضوع لمقتضيات العمل المنهجي والمؤسسي ومستحقاتها، ورغبة في الاستئثار بالقرار، وتجنّب الإفصاح عن كامل دوافعه والاستمتاع بتلك الخصوصية.

لقد أدى التقصير في البناء المؤسسي، للتعامل مع هذا الكمّ الهائل من المواضيع والهموم والفرص، والاعتماد بدلاً من ذلك على القدرات الشخصية للملك حسين، وبعده الملك عبدالله، من خبرة وعلاقات وذكاء وجاذبية من جهة، وعلى جهاز دبلوماسي تقليدي ومحدود الكفاءات العلمية والمعلوماتية المعاصرة، ومحدود المهمات المكلف بها، من جهة أخرى، إلى إضعاف قدرات الأردن في أخذ نصيبه الأكبر في هذه المجالات، وخاصة بعد فقدان قدرات الملك حسين الفذة بعد وفاته، والتي لا يستطيع الأردن أن ينتظر بناءها في شخص الملك عبدالله ذي السنوات الأربعين من الخبرة، بالمقارنة مع ما يقرب من الخمسة عقود من تمرس والده الملك حسين. وكذلك بعد خروج الأمير حسن، وخبراته ومعرفته وعلاقاته، من المسرح السياسي، وذلك بعد خدمة أربعة وثلاثين عاماً في موقع ولاية العهد والعمل الدؤوب فيه.

لقد أدى هذا التقصير بشكل خاص إلى غياب الرؤى والتخطيط والريادة، وقد أدى هذا الأمر بدوره إلى أن يصبح الأردن متلقياً للأحداث والتيارات المفاجئة أحياناً، مما جعله يلهث وراءها، نازفاً الكثير من مخزونه في الاستقرار والأمن، ومفوتاً فرص الرياده وقطف الثمار. فكانت الصفة الغالبة على مسيرة الأردن في هذه المجالات الارتجال، واستحقاقاته المكلفة، مثل التخبّط في التعامل مع المدّ القومي الوحدوي، في مسلسل من الأحداث، والفعل ورد الفعل، الذي بدأ بتعريب الجيش العربي عام ١٩٥٦، وانتهى في مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٨[٢٥]، مروراً بمحطات كثيرة ومؤلمة وخاسرة. وكذلك التخبّط في التعامل مع القضية الفلسطينية الذي بدأ بالتدخل الاختصامي في الشؤون الفلسطينية قبل النكبة في عام ١٩٤٨، والذي ما زال مختصماً مع مقاومة التطبيع، والوضع غير المستقر وغير المعروف النهاية. وكذلك العلاقة مع الإسلام السياسي الذي لا ينسجم مع الشخصية والثقافة الهاشميتين المعاصرتين، بدءاً من الصفقة السياسية والأمنية مع الإخوان المسلمين عام ١٩٥٥ في مقارعة التيار القومي الناصري، وحتى وصفهم من قبل الملك حسين بالسوداويين في التسعينيات، بعد أن تحسّس طبيعة تأثيرهم في وجدان وتفكير المواطن الأردني.

أما المجالات الاقتصادية والمالية، بما فيها التجارة والاستثمار الخارجيين وتبادل العمالة بأعداد هائلة وغيرها، فما زالت غير منسقة أو ممنهجة، بل متروكة لمختلف القطاعات والنشاطات والوزارات والمؤسسات، لتجتهد في اعتماد أولوياتها وبرامجها وأهدافها وأجهزتها، بشكل انفرادي، مما يؤدي إلى الكثير من الضياع وفقدان الفرص لجني الثمار والمكاسب التي تأتي من الرؤى البعيدة، والمبادئ الثابتة، والاستراتيجيات الفاعلة، والبرامج المنسّقة والجماعية والواضحة، لتشكل جميعاً معايير للأداء وقياسه وتقييمه.

ويبقى في النهاية العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والقوى الدولية الأخرى ذات الأهمية التي يتوجب مقارنة إدارتها الأردنية مع النموذج القدوة في إسرائيل. فقد حققت الأخيرة انتصارات مذهلة في هذا المجال، على رغم صعوبة الدفاع عن مآربها وأطماعها وأفعالها، المشينة خلقياً، والمكشوفة قانونياً ودولياً. فتلك المقارنة وحدها كافية لإظهار النتائج الوخيمة المترتبة على التعامل الارتجالي، وخاصة الفردي وغير المؤسسي، مع الأمور والجهات الجادة والمهمة.

---

(٢٥) سليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٥**، ٢ ج (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٥١٦ ـ ٥١٧.

سابعاً: القوى السياسية

نقل عن الملك حسين قوله إن حزبه هو الأكبر في الأردن، وهو قول صحيح إذا تمّ اعتبار التيار اليميني القطري في الأردن هو حزب الملك حسين، وذلك بالمقارنة مع التيار الإسلامي، والتيار الفلسطيني، والتيار القومي واليساري.

فالتيار اليميني القطري يشمل كل المؤيدين للوضع السياسي القائم، المتمثل بقيادة الملك حسين وبعده الملك عبدالله الثاني، والمتمثل بالخطاب السياسي الأردني، والنظام الاقتصادي والاجتماعي، والسياسات العامة الداخلية والخارجية المتّبعة. ويشمل هذا التيار أيضاً معظم الذين احتلوا مناصب سياسية، أو إدارية، أو أمنية عليا في الدولة، على رغم تذمرهم بعد الخروج من الوظيفة، وخاصة من السياسات العامة المعتمدة، ومعظم الذين جمعوا الثروات المتوسطة والكبيرة، ومعظم النخب الاجتماعية والمهنية والعشائرية، أي الشريحة العليا في المجتمع التي ربما تصل في أقصاها إلى حوالى عشرة بالمئة من مجموع السكان.

والتيار اليميني القطري لا يرى ضرورة التنظيم السياسي والمؤسسي لقواه وأعداده الكبيرة، بغرض خلق قيادات، واعتماد سياسات وبرامج للحكم، بل يفضل التنافس الفردي بين أعضائه للوصول إلى المواقع الوظيفية العليا، أو الحصول على المكاسب المادية بالوسائل المختلفة والمتوفرة، تاركين القرارات في انتقاء الأشخاص، وتحديد السياسات والمواقف، للملك الذي يؤكد عدم رغبته في قيام أي تنظيم سياسي، حتى وإن كان تابعاً ومؤيداً له. وينسجم هذا الوضع مع كثرة التغيّرات الوزارية والإدارية في المؤسسات العامة ودون معايير للأداء، فلا تطول الإقامة في أي منها، ولا تنمو الخبرة والتخصص، وهي من أسس الشرعية ومؤهلات القيادة. ويشكل الولاء الظاهر للنظام والأجهزة الإدارية العليا أحياناً، والإصرار على استتباب الأمن، الشروط الأساسية، وربما الوحيدة التي تحافظ على المكاسب التي تنعم بها هذه الفئات، وترنو أعين الأعداد الكبيرة الساعية إليها من الأجيال المتعاقبة الموقنة بحظها في تحقيق ما تصبو إليه من وظائف وثروات، والمتحررة من أي قيم أو روابط قد تشكل إعاقة لتحقيق طموحاتها. وتتفاخر الأجيال الحديثة بهذه التوجهات، وتكتفي بالقدرة على تطويع الشعارات العامة في خدمة الأجندات الفردية المستندة إلى الكفاءة والجهد وحياد القيم. أما المحاولات المتعددة وبالعشرات في تشكيل الأحزاب السياسية، ضمن التوجّه اليميني القطري، فهي لا تتجاوز المشاريع الشخصية والتنافس على المكاسب بموجب معايير هذا التيار.

أما التيار الإسلامي السياسي الذي امتد إلى الأردن من مصر في الأربعينيات،

فقد غيّر موقفه وتوجهاته أكثر من مرة، عبر العقود الستة الماضية. فبعد التحفّظ المبدئي على النظام، دخل في تحالف مع الدولة الأردنية في منتصف الخمسينيات، وذلك بالالتزام بالوقوف إلى جانبها في كل معاركها وتحدياتها، وبكل الوسائل والأشكال، من الظهور المنظّم في الشارع، إلى الدعوة في المساجد، والمناسبات العامة والخاصة، وذلك مقابل الهيمنة على وزارة التربية والتعليم، بما في ذلك المناهج التعليمية وتوظيف الأساتذة وتدريبهم وإدارتهم، وكذلك ركناً للتوجيه الديني في الإعلام الرسمي، وكذلك الباب المفتوح للقاء الملك حسين. فقد كان الملك حسين يواجه المدّ القومي واليساري والثوري، وكان هذا المدّ يهدد النظام السياسي الأردني، وموجهاً من خارج الأردن. ولكن الملك حسين أغفل الأثر البعيد المدى والمستمر لهيمنة التيار الإسلامي على الأجيال المتعاقبة من خلال التعليم والإعلام والمساجد، وتغلغل الفكر الديني الأصولي والسلفي والمسيّس فيها، مما يضع هذه الأجيال خارج سيطرة النظام، ويحصنها بالشرعية الإلهية المقدسة. وقد وفّر هذا التحالف لبعض القيادات الإسلامية الوصول إلى المواقع السياسية والإدارية العليا، ولكنهم بقوا أقلية بالمقارنة مع التيار اليميني القطري، كما أنهم الآن ومنذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي رفعت معنوياتهم ومكّنتهم من ممارسة هامشاً من الاستقلال عن الدولة، في حالة من الحيرة وفقدان البوصلة بين الخضوع للحكم وتداعيات ذلك، أو المعارضة وتحمّل عواقبها، أي قبولهم بالمشاركة السياسية المدجنة، أو التمرّد، وذلك على خلفية التباين الكبير بين ثقافة الحكم المعاصرة والمنفتحة من جهة، والفكر الديني الذي يميل إلى السلفية والأصولية من جهة ثانية.

وكانت القضية الفلسطينية قد تداخلت في التيار الإسلامي السياسي، فنتيجة للشرخ الأردني ـ الفلسطيني الذي حسم في المواجهة بين القوات الأردنية المسلحة وفصائل المقاومة عام ١٩٧٠، والذي تكرس بعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وتداعيات إعادة ترتيب البيت الأردني، وكذلك بدء الثورة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٨، وفوزها الساحق عام ١٩٧٩، بدأت المسافة بين الملك حسين والتيار الإسلامي تتعاظم، وخاصة أن هذا التيار بدأ باجتذاب الفلسطينيين في الأردن الذين كانوا بحاجة إلى تجاوز أصولهم ومنابتهم وحقوقهم المنقوصة. ثم حصلت مفاجأة انتخابات عام ١٩٨٩ النيابية، وفاز هذا التيار بحوالى ثلث مقاعد مجلس النواب. فشكّل بذلك، وبالتعاون مع التيار اليساري القومي تهديداً واضحاً للحكم[٢٦]. وقد ظهر ذلك في حكومة عبد السلام المجالي التي تشكلت لإدارة معاهدة صلح وادي

(٢٦) الدباس والشلبي، **انتخابات ١٩٨٩ : حقائق وأرقام**، ص ٢٥ و٢٧.

عربة مع إسرائيل عام ١٩٩٤، وحصلت على الحدّ الأدنى فقط من الثقة في مجلس النواب، أي بواقع ٤١ صوتاً من أصل ٨٠[٢٧]. وقد كانت هذه إشارة واضحة إلى فقدان العرش الهيمنة العريضة والمعتادة على الساحة السياسية الأردنية، مما أقلق الملك والنظام. وكان مضر بدران، رئيس الحكومة الأولى بعد الانتخابات في عام ١٩٨٩، قد اضطر إلى أن يعطي النواب الإسلاميين ستة مقاعد في مجلس الوزراء[٢٨]. كما اضطر طاهر المصري من بعده إلى أن يقدم استقالة حكومته بعد أن جمعت المعارضة بقيادة الإسلاميين أغلبية ضده، على رغم أن ذلك كان خارج قبة البرلمان[٢٩]. فكانت هذه التطورات إيذاناً بانتهاء شهر العسل بين الإسلاميين والملك حسين الذي فرض الصوت الواحد في الانتخابات اللاحقة، من خلال قانون مؤقت أدى إلى تخفيض الحضور الإسلامي في مجلس النواب. وقد عارض الإسلاميون بشدة هذا الإجراء، حتى إنهم قاطعوا الانتخابات العامة، فخرجوا من المسرح السياسي في أروقة الدولة[٣٠]. وتمّت بعد ذلك محاصرتهم من قبل الدولة وأجهزتها الأمنية التي نجحت باحتوائهم وتهميشهم، على رغم حفاظهم على كثرة أعدادهم وتعاطف الشارع معهم.

أما التيار القومي اليساري الذي يشكل بقايا المدّ الهائج في الخمسينيات، والذي يشمل البعثيين وتفرعاتهم، والشيوعيين وانقساماتهم، والقوميين العرب والناصريين، فهو محصور ومعزول عن غالبية المجتمع الأردني الذي فقد ثقته في تنظيمات هذا التيار، وهو مفتت في تجمعات صغيرة غير ذات شأن، على رغم بقاء التعاطف الشعبي الدفين معه، وظهور هذا التعاطف أحياناً بوضوح ضد إسرائيل وأمريكا في فلسطين والعراق. وتكاد هذه الشراذم جميعاً، إذا اجتمعت بمناسبة انتخابات مهنية، أو طلابية، أو غيرها، تشكل قوة مساوية للتيار الإسلامي. وما زالت هذه التنظيمات متهمة بعدم الولاء للأردن، مما يضعها في موقع الدفاع والاعتذار والتبرير، بسبب ارتباطاتها التاريخية الفكرية والتنظيمية والمالية مع المؤسسات الأم خارج الأردن، والتي يحظرها بشراسة قطرية واتهامية فوقية وغير خجولة قانون الأحزاب الجديد. وقد تراجعت جميع هذه القوى القومية واليسارية والثورية بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وبعد الأداء السيىء والفاشل لها في حكم الأقطار العربية الشقيقة، وابتعاد الجماهير

---

(٢٧) محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩**، ص ٢٨٦.

(٢٨) حول وزارة مضر بدران، انظر: **الوزارات الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٩٣** (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

(٢٩) عن ظروف تقديم استقالة طاهر المصري، انظر: محافظة، المصدر نفسه، ص ٦٣ وما بعدها.

(٣٠) حسين أبو رمان، «مقاطعة الإخوان المسلمين وأحزاب سياسية: الإنتخابات النيابية ١٩٩٧،» في: **دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧** (عمان: دار سندباد، ٢٠٠١)، ص ١٢١ وما بعدها.

العربية عن الثورية والعسكرية والتطرف، وقد ثبت أنها استغلت غطاء للأجندات الشخصية، وللقمع والبطش الشديدين، والفساد الفاضح والكبير، والتحلل الحقيقي من الالتزام بالمبادىء المعلنة، والتفتت والانقسام الناجم عن هذه الأجندات الشخصية.

أما الذين تبقّوا من الفلسطينيين خارج هذه التيارات الثلاثة: القطري والإسلامي والقومي اليساري، فإن غالبيتهم تنتمي إلى تنظيم فتح، وينشغل معظمهم في أحداث وهموم ومستقبل الضفة الغربية، ويكادون لا يشعرون بالحقوق المنقوصة أو يشكون منها. وقد تبوأ هذا العمل بعض الفلسطينيين المتقاعدين من الخدمة في الوظائف العليا في السلطة الأردنية، والمنشقين عن التيار اليميني القطري الملتزم بعدم المعارضة، لتجاوزهم مكاسبه الوظيفية والمالية، أو الذين استغنى النظام عن خدماتهم، أو الذين يتطلعون إلى صيغ المشاركة المستقبلية بين الأردنيين والفلسطينيين داخل الضفة الشرقية وحدها أو مع المقيمين داخل فلسطين. ويميل التيار الفلسطيني في الأردن والمشغول بقضية التحرير إلى عدم المشاركة في الحياة السياسية الأردنية، وخاصة في الاصطدامات العنيفة التي تحصل بين الحين والآخر بين السلطة والمصالح المحلية، وحتى في الحملات الشعبية التي تقودها النقابات وبعض الأحزاب ضد التطبيع مع إسرائيل، أو في حوار الإعلام حول القضايا المحلية، أو في نشاطات المجتمع المدني.

ونتيجة لما تقدم، تبيّن أن هناك نفوراً واضحاً وقوياً بين الحكم في الأردن والمعارضة السياسية فيه، مما يشكل شرخاً في البنية المؤسسية للحكم، ومما أدى وما زال إلى استثناء واستبعاد المعارضة من مؤسسة الحكم، وذلك بالإضافة إلى تفتت التيار القطري في عشرات الأحزاب التي لا تتجاوز الطبيعة الشللية للتجمعات الاجتماعية، وتفتت التيار القومي اليساري بشكل مشابه. وقد أدى فشل المشروع الحزبي إلى استمرار النقابات المهنية والجمعيات الطلابية في النشاط السياسي أو التظاهر السياسي العفوي وغير المنظم، مما يعرضها للصدام مع الحكم، وخاصة في القضايا الوطنية والقومية الملتهبة.

ثامناً: الاستحقاقات المستقبلية

تنحصر البنية المؤسسية للحكم في الأردن الآن بشخص الملك عبدالله الثاني وسلطاته المطلقة من جهة، والعلاقة الأردنية ـ الأمريكية من جهة أخرى. ويخضع كل من هذين العنصرين إلى احتمالات التغيّر الجذري في العقود الثلاثة القادمة، وهي فترة الحكم القادمة والمتوقعة للملك عبدالله، مما يجعل المستقبل حافلاً بكل أنواع

واحتمالات التغيّر غير القابلة للحصر، والتي تؤذن بمخاطر قادرة على أن تكون جسيمة. وتقتضي الموضوعية والإنصاف إدراك المكاسب التي تحققت في الأردن بسبب القرارات والتوجّهات الفوقية التي تجاوزت المشاركة الشعبية أو الإجراء المؤسسي، على رغم أن تحقيق هذه المكاسب لم يكن الدافع الحقيقي لهذه الممارسة المنبثقة من غريزة الاستئثار بالسلطة. وتتمثل هذه المكاسب في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقّق في الأردن، وفي تجنّب العنف السياسي الذي عاناه الأشقاء العرب، على رغم عدم تمتع الأردن بمكاسب المساءلة والحريات التي تعزّز الكبرياء والعزة والكرامة بدلاً من الإذعان والتملق للسلطة.

ففي التعامل الخارجي الدولي والإقليمي، ليس هنالك ثوابت مدعومة بكامل قدرات الأردن المجتمعية، ومدارة بآليات منظمة وكفوءة، مما يحصر هذا التعامل بقاعدة إنسانية ضيّقة، يسهل الضغط عليها والتأثير فيها. وقد يؤدي هذا التعامل ونتائجه إلى نشوّء فجوة بين الحاكم والشعب الأردنيين، مما قد يؤدي بدوره إلى التوتر الداخلي وعدم الاستقرار.

ولا تتوقف احتمالات الفجوة الداخلية عند استحقاقات التعامل الخارجي غير المسند ببنية مؤسسية للحكم، بل قد تنشأ الفجوة بسبب الاعتبارات الداخلية، بدءاً بعدم الرضى عن غياب البنية المؤسسية للحكم، والقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية المطروحة على المجتمع الأردني. ولا شك في أن شخص وكفاءة ودوافع الملك عبدالله، وتطورها في المستقبل، سوف تؤثر مباشرة في إدارة هذه الفجوات، وفي إمكانية السيطرة عليها، ومنعها من التفاقم. ومن الممكن أن يتكرر النجاح الذي حققه الملك حسين في هذا المجال، كما من الممكن أن تتكرر كلفته.

ومن القضايا الكبيرة والقادرة على خلق الفجوة بين الحاكم والشعب الأردنيين، العلاقة بين الدولة الأردنية والشعب الأردني بأصوله الأردنية والفلسطينية، والعلاقة بين الدوله الأردنية والدول العربية، والأزمات الإقليمية والقومية، وموقف الدولة الأردنية من المعاصرة والانفتاح من جهة، وتحفّظ القوى السلفية والأصولية على ذلك من جهة أخرى، وقضية توزيع الثروة والدخل، وتوفير الحدود الدنيا من الأمن الاجتماعي للمواطن الأردني في البطالة، والتقاعد، والمسكن، والتأمين الصحي، والفقر. . . الخ.

ومن تداعيات الفجوات الداخلية والتوتر وأثرهما على الاستقرار وازدياد حاجة الحاكم إلى أستعمال الوسائل القمعية في ضبط الأمن والنظام، صعوبة مكافحة الفساد، وهجرة الكفاءات العليا ورأس المال الوطني، وصعوبة اجتذاب المستثمر

الأجنبي والعربي، واهتزاز الوحدة الوطنية التي تغذّيها التباينات الاجتماعية والثقافية. ويأتي على رأس المخاوف المتجذرة في ضعف أو غياب البنية المؤسسية للحكم في الأردن في المدى البعيد، المخاطر الناجمة عن عدم استقرار النظام السياسي العربي والإقليمي، وخاصة في العلاقة مع دول الجوار (إسرائيل وتركيا وإيران)، وكذلك عن عدم استقرار النظام الأمني والسياسي الدولي، وتعاظم التنافس الاقتصادي والدبلوماسي والإعلامي، وتداعيات القطب الواحد التي تستفز التمرد عليه إفرادياً وجماعياً. وتتعاظم هذه المخاوف بسبب صغر حجم الدولة الأردنية، وتوسطها بين جيرانها الأكبر وذوي الأطماع المستقبلية، مما يجعل البنية المؤسسية السياسية للحكم شرطاً أساسياً لتوافر التماسك الداخلي درءاً للأخطار الخارجية.

خاتمـة: البدائـل

إن فرص الإصلاح السياسي في الأردن طوعياً واختيارياً ودون حصول أزمات أو تطورات تفرض التغيير، هي فرص ضعيفة بسبب الظروف الموضوعية للأردن، وحاجة الإصلاح بطبيعته إلى زمن طويل حتى يتجذر في بنية الحكم والمناخ السياسي العام، وحتى يعطي ثماره، ويكتسب صدقية لدى الجميع. وكذلك بسبب صعوبة التخلّي عن المكاسب التي يتمتع بها أصحاب الحكم والقرار، والدوائر المحيطة بهم والتي تؤثر فيهم، على رغم إمكانية إدراكهم لمخاطر الوضع الراهن على المدى الطويل. فالحاجة إلى الرؤى الثابتة والبعيدة، والإرادة في تجاوز مغريات الحفاظ على الأمر الواقع والمكاسب القائمة، والجهد المطلوب لإحداث التغيير، هي عناصر لا تتوفر وتتزامن كثيراً، وبقدر يضمن حدوث التغيير.

إن استمرار الدعم الخارجي للأردن في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية يعتمد على تجاوب الأردن مع المصالح الخارجية التي توفّر الدعم، وعلى عدم إخضاع هذا التجاوب المطلوب للتيارات والمشاعر والرغبات الشعبية التي تشكّل أحد أهم عناصر البنية المؤسسية للحكم، وخاصة أنه من المحتمل جداً أن يتزايد إلحاح الولايات المتحدة على أن يسير الأردن ضمن البرامج المعدّة لإعادة هيكلة وتنظيم الشرق الأوسط، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة، وذلك كما جاء على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول، أمام الكونغرس الأمريكي، في صدد تبرير الحرب على العراق وشرح نتائجها[٣١].

وتمرّ العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية في الأردن وخارجه بمرحلة متوتّرة، وواعدة

(٣١) انظر: نص المشروع الأمريكي «الشرق الاوسط الكبير» في: **الرأي**، ٤/ ٢/ ٢٠٠٤.

بالمخاطر، مما يجعل أسباب عدم اليقين والوضوح الصفة الأساسية لمستقبل هذه العلاقة، وخاصة أنها تخضع لقرارات وسياسات إسرائيل والولايات المتحدة التي يغلب عليها الأطماع الصهيونية، والتي لا تقف عند وعود واتفاقيات وقوانين، كما حاول الملك حسين الحصول عليها لضمان مستقبل الكيان والنظام الأردنيين. ولذلك فقد لا يستطيع الحاكم الأردني أن يغامر باستفزاز الأطماع الصهيونية، أو الاختصام مع المصالح الأمريكية، بإعطاء الفلسطينيين في الأردن فرصة المشاركة في بنية الحكم المؤسسية.

أما إذا وفّر المستقبل فرصاً، على رغم الاعتبارات المذكورة أعلاه، بإجراء نقلة نوعية، وإن كانت جزئية وغير مكتملة، في البنية المؤسسية للحكم في الأردن، من خلال تطور النظام السياسي الدولي نحو التعدّدية، بالمقارنة مع نظام القطب الواحد القائم الآن، ومن خلال عودة العقل والتعقّل إلى السياسة الخارجية الإسرائيلية، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمرضية للفلسطينيين، أو من خلال تطوّر أولويات العرش الهاشمي، أو من خلال نشوء أسباب أخرى غير مرئية الآن، فإن الرافعة الأجدى في إجراء النقلة المنشودة هي تطوير المؤسسية التشريعية، على أساس تفعيل القاعدة الدستورية لعام ١٩٥٢، بأن الشعب هو مصدر السلطات، والتي لم تحظ بالفرصة للتفعيل حتى الآن. ومن الجدير بالذكر والإصرار، أنه وفي سبيل إعطاء التغيّر المبتغى الفرصة الكاملة للنجاح، لا بد من أن يكون التطوّر بموجب برنامج متدرج، يسمح ببناء القدرات والكفاءات القيادية المطلوبة لملء الدور الأكبر لمجلس الأمة بشقّيه، وبناء الآليات السياسية والحزبية والإعلامية، لكي تصبح أكثر صدقية وقدرة على الفاعلية. وكذلك للبدء ببناء الثقة بين الحكم والشعب، وأخيراً إعطاء الفرصة للأجهزة التنفيذية والأمنية لكي تتأقلم مع برنامج التغيّر، وخاصة في مجال تقبّل المعادلة الجديدة للمرجعية بين العرش ومجلس الأمة، وفي مجال تطوير العلاقة الأردنية ـ العربية، والدولية، لاستيعاب الحقائق السياسية الجديدة في نظام الحكم في الأردن.

الفصل الثالث

العلاقــة الأردنيــة ـ الفلسطينيــة

مقدمــة

لا يمكن فهم ماضي الأردن وحاضره، في كامل مجالات حياته، وفي علاقاته العربية والدولية، بما في ذلك الأسباب التاريخية لإقامة الكيان الأردني، ولا يمكن تخيّل الإمكانيات والبدائل المستقبلية، دون النظر إلى علاقة الأردن التراكمية مع القضية الفلسطينية ومكوّناتها، عبر محطاتها الرئيسية، والتي فرض معظمها من الخارج، بدءاً بتوجّه اليهود والحركة الصهيونية نحو فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكذلك هجرة الفلسطينيين الاختيارية إلى الأردن في ذلك القرن، ووعد بلفور عام ١٩١٧، وانحصاره في صك الانتداب غرب نهر الأردن، وإخلاص بريطانيا في تنفيذه، وبانفصال الأردن عن فلسطين، وقدوم الأمير عبدالله واهتماماته وطموحاته في فلسطين، وقرار التقسيم ورفضه، ومن ثم استمرار الهجرة الاختيارية، ثم القسرية، من فلسطين إلى الأردن، وقيام إسرائيل ودعم الغرب لها، ثم الوحدة بين الضفتين، ثم فقدان الضفة الغربية، ثم الصدام مع فصائل المقاومة، ثم قرارات قمة الرباط، حتى فكّ الارتباط والانتفاضة الأولى، وقيام السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، ثم معاهدة السلام مع إسرائيل والانتفاضة الثانية، وأخيراً خارطة الطريق المتعثرة.

وفي المحطة الراهنة من العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، تبرز الحقائق الرئيسية التالية: فالشعب الفلسطيني البالغ عدده حوالى عشرة ملايين نسمة، يسكن حوالى ثلثه في الأردن، حيث يتمتع بالجنسية الأردنية على رغم التهميش السياسي، وحيث يزيد عدده على باقي الأردنيين بأصولهم المختلفة بنسبة ملموسة، وذلك باستثناء الأردنيين المقيمين في الخليج العربي ومن أصل فلسطيني، وباستثناء الفلسطينيين المقيمين في

الضفة الغربية وغزة من حاملي الجنسية الأردنية، والمرتبطين بالأردن في عائلاتهم واستثماراتهم وزياراتهم المكثّفة . . . الخ.

وتتّسم العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية الآن بالتوتّر المخفي وعدم الاستقرار، وما يكتنف ذلك من مخاوف ومشاعر سلبية متفاوتة ومتبادلة، حتى ضمن المؤسسة العائلية الواحدة، أو التجارية المشتركة، أو في المجاورة والزمالة، أو حتى التوجّه السياسي الواحد. ولكن النظرة السلبية المتبادلة بين الشعبين لم تكن من صنعهما أو لأسباب عرقية، أو لغوية، أو دينية، بل نتيجة أحداث فرضت عليهما من الخارج، وعلى رأسها التباين في أجندات الأنظمة والقيادات السياسية، على رغم الجذور الشعبية المشتركة، والانصهار في مختلف جوانب ومجالات الحياة، مما خفّف من بعض التمايز الاجتماعي والثقافي على خلفية الانتماء القومي المشترك. ولا يبدو أن هذه المعادلة مرشحة لأن تتغيّر في المستقبل المنظور، إذ ما زالت المؤثرات التي تحكم العلاقة بين الشعبين قائمة، وعلى رأسها صعوبة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعثّر حصول الفلسطينيين على حقوقهم، والتهديد بمزيد من الهجرة ومشروع الوطن البديل. أما في المدى البعيد، فليس بين الشعبين فوارق تمنع تعايشهما في مجتمع وهوية وكيان واحد، كما سوف تضمن ظروف الحياة المشتركة، والقوى الاقتصادية، والتجمّعات المدنية الحديثة، ذوبان الطرفين في صيغة واحدة.

أولاً: السكان

نمت أعداد الشعبين الأردني والفلسطيني في القرن العشرين بوتائر متباينة جداً، مما أدى إلى فروقات وتداعيات مهمة. وقد تستمر هذه الوتائر المتباينة في المستقبل، ويكون لها تأثيرات مهمة في أحداث المنطقة، وفي العلاقة بين الشعبين. فقد كانت تقديرات عدد الفلسطينيين العرب أثناء الحرب العالمية الأولى حوالى نصف مليون نسمة، وأصبح عددهم الآن، في مختلف مواقعهم، حوالى عشرة ملايين، أي بتزايد بلغ عشرين ضعفاً. أما الأردنيون، بمن فيهم المهاجرون إلى الأردن قبل قيام الكيان الأردني عام ١٩٢١، وهم من فلسطين، وسوريا، ولبنان، ومصر، والقوقاز، وأرمينيا، والحجاز، فقد كان عددهم حوالى ربع مليون نسمة[1]، وأصبحوا الآن حوالى مليونين ونصف المليون نسمة، أي بتزايد بلغ حوالى عشرة أضعاف.

وقد أدى هذا الفرق بوتائر النمو السكاني إلى أن أصبح الفلسطينيون في الأردن

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩** (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨)، ص ٣١١.

غالبية. ولولا ذلك الفرق في النمو لما تجاوزوا الآن نسبة ٤٠ بالمئة من مجموع سكان الأردن. وأدى ذلك أيضاً إلى الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكلها الراهن. ولذلك، فاذا استمر هذا التباين في وتائر النمو السكاني إلى جيل آخر بين الأردنيين والفلسطينيين، فسوف تتراجع نسبة الأردنيين من المجموع، ويصبح بذلك الأردنيون أقلية صغيرة، ويفقدون بذلك مزيداً من ثقلهم السياسي. أما إذا أدى الانصهار بين الشعبين إلى تلاشي الفروقات بينهم، فسوف تصبح هذه النتائج غير ذات أثر. وفي كل الأحوال، تبقى هذه النسب وتداعياتها قابلة للتأثر بالكثير من العوامل، ومن أهمها الهجرة الطوعية والهادئة من فلسطين إلى الأردن والقائمة الآن، أو القسرية والمفاجئة، بتشجيع من التطورات الإقليمية العنيفة والمحتملة، أو عودة المغتربين من الخليج العربي، أو هجرتهم إلى أمريكا وأوروبا، أو توطين العمالة العربية، أو الجالية العراقية المقيمة في الأردن. . . الخ، كما من الممكن أن تنقلب الوتائر الحالية في النمو السكاني وتنعكس النتائج.

كان الشعب الفلسطيني بشكل عام، أكثر تمدناً وانفتاحاً من الشعب الأردني في بداية القرن العشرين وقبل ذلك، وذلك لأسباب كثيرة، منها اهتمام المجتمع الغربي بالأماكن المقدسة المسيحية واليهودية، والحجيج إليها، وتوافر المياه، وتنامي الزراعة، والسكان، والتجارة، والحرف، والمدارس، وسهولة الاتصال الأوروبي مع الساحل، بالمقارنة مع الأردن في الداخل وفي الصحراء، ومجاورة مصر وساحل سوريا ولبنان لفلسطين بمسافات أقرب من الأردن. وعلى رغم أن الشرائح الأكثر ثراء وعلماً وتطوراً ذهبت عام ١٩٤٨، من فلسطين إلى مصر وسوريا ولبنان، بينما كان معظم المهاجرين إلى الأردن من الريف الفلسطيني، فقد بقيت هذه الفروق الاجتماعية والثقافية بين الشعبين قائمة، وخاصة بين الريف والبادية الأردنية من جهة، والتجمّعات السكانية الفلسطينية في عمّان ومحيطها من جهة أخرى. كما بقيت آثار هذه الفروقات تظهر في المجالات الاقتصادية التي أهّلت الفلسطينيين للنشاط في القطاع الخاص، حيث المردود والدخول المرتفعة، تعويضاً عن المبادرة والريادة، والكفاءة، والعلوم الحديثة، والجهد، بينما بقي الأردنيون معتمدين على الوظائف الحكومية، المدنية والعسكرية، وحيث السلطة والحكم، ومستوى المداخيل المنخفضة نسبياً، على رغم المنافع العينية[٢]. كما بقيت المؤسسة العشائرية بين الأردنيين من أهم أسباب التمايز من الشخصية الفلسطينية الأكثر معاصرة ومدنية.

---

(٢) مصطفى الحمارنة، خليل الشقاقي وروزماري هوليس، **العلاقات الأردنية- الفلسطينية إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل** (عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٦٥.

وقد ساهم في الحفاظ على هذا التمايز الاجتماعي والثقافي تخصّص خدمات وكالة غوث اللاجئين بالفلسطينيين[٣]، وعزلهم عن الخدمات الحكومية الأردنية، خاصة في التربية، وكذلك عدم انتشار الفلسطينيين في الريف والصحراء الأردنية، وتركزهم في المدن الكبيرة، وخاصة عمّان والزرقاء، والرصيفة، وإربد، وكذلك كثافة الهجرة والاغتراب للفلسطينيين في المال والأشخاص. وتظهر أحياناً هذه الفروقات في السلوك الشخصي، واللباس، واللهجة، وفي القيم الاجتماعية والثقافية الأكثر إبرازاً للمعاصرة أو عكسها مثل جرائم الشرف، والثأر، وفي الشعائر الدينية، حيث إن الفلسطينيين أكثر التزاماً وممارسة لها على رغم تداخل هذه الفروقات مع اعتبارات أخرى. وتمتد هذه الفروقات حتى إنها تصل أحياناً إلى الشرائح الثرية والمتطورة، حيث يظهر كذلك التباين في الاهتمام بالآداب، والفنون، والموسيقى، والمسرح، وكذلك أيضاً في السفر والمطالعة، وذلك على رغم التزاوج الكثيف بين الفلسطينيين والأردنيين في هذه الطبقات.

ويمتاز الفلسطينيون من الأردنيين، ويتأكد تمايزهم بشكل خاص، في الهوية الوطنية، حيث يصرّ معظم الفلسطينيين في الأردن على هويتهم الوطنية الفلسطينية، مما يثير ويستفز الأردنيين أحياناً. ويشعر بعض الأردنيين أن التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية من قبل الفلسطينيين هو استبعاد للأردنيين، مما يثير حساسيتهم، وخاصة أن تعاطف الأردنيين مع القضية الفلسطينية هو قوي، وعفوي، وعميق، حتى التماهي والمشاركة في النضال والمقاومة، منذ عام ١٩٤٨ وقبل ذلك. ويردّ الأردنيون أحياناً على ذلك الشعور بالاستبعاد المقابل بالهوية الوطنية الأردنية وبمظاهرها، حتى درجة الفتنة والاصطدام، كما يظهر أحياناً في المباريات الرياضية، او في المجابهات الطلابية في الجامعات وغيرها.

ويزايد المسيحيون أحياناً في كلا الطرفين على إبراز التباين الثقافي والأجتماعي في الهويتين الأردنية والفلسطينية، فيزيد المسيحيون الفلسطينيون من تباعدهم الاجتماعي والثقافي نحو الغرب، ويزيد المسيحيون الأردنيون في تمسكهم بمظاهر العشائرية والولاء للكيان والنظام الأردنيين، وذلك استدراراً لعطف وحماية الغالبية المسلمة في كل من الطرفين، وكذلك استطراداً للبيئتين اللتين كانا يعيشانهما.

---

(٣) تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٠٢) (خامساً) في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الوكالة عملياتها الميدانية في ١ أيار/ مايو ١٩٥٠. انظر: <http://www.unrwa.org>.

ثانياً: الفلسطينيون والدولة الأردنية

شهدت علاقات الدولة الأردنية مع الشعب الفلسطيني في مواقعه المختلفة، تاريخاً حافلاً بالتوتر، والصدام، والانقسام، والاتهام، والمهادنة أحياناً، والتحوّل العميق في الخطاب السياسي الرسمي من فترة إلى أخرى. كما أن الرؤى المستقبلية لهذه العلاقة مليئة بالمخاوف وعدم اليقين من التطورات المحتملة التي قد تشمل العنف وتداعياته. أما فلسطينيو الأردن، فقد توصلت بعض شرائح الطبقة الوسطى لديهم، وخاصة ضمن الأجيال الجديدة، إلى علاقة معايشة مستقرة وتعامل هادئ مع السلطة ومع الأردنيين تؤشر على كمية ملموسة من الانصهار.

فمنذ بدء اهتمام وتدخّل الأمير عبدالله في الشؤون الفلسطينية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وانقسام الفلسطينيين حول ذلك، وصولاً إلى أداء الجيش العربي الخلافي بقيادة بريطانية في فلسطين عام ١٩٤٨، وبعد ذلك حتى يومنا هذا، أصبحت الحصيلة أن تكوّنت هنالك فجوة في الثقة بين العرش الهاشمي والفلسطينيين، مما أدى إلى فقدان الطمأنينة والثقة في التعامل بينهما. وبالإضافة إلى المخزون المتراكم من المشاعر السلبية المتبادلة وغير المعلنة، يرى العرش الهاشمي في الفلسطينيين خطراً على مستقبله وسبباً لعدم الاستقرار، ومتمثلاً بشعار «الوطن البديل» للفلسطينيين في الأردن[٤]. ذلك أن القناعة العامة، الإقليمية والدولية، تؤكد استبعاد احتمال وإمكانية عودة أي أعداد مهمة من الفلسطينيين إلى أي من إسرائيل أو الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، يستمر النزيف السكاني الهادئ من الضفة الغربية، وخاصة من قبل شرائح المجتمع العليا الذين لا يشكّلون أي سبب مباشر لفزع الدولة والشعب الأردنيين، وخاصة أنه يخلق رواجاً عقارياً واقتصادياً عاماً. بينما يرى الفلسطينيون أن مصالح الكيان والنظام الأردنيين، وعلاقاتهما مع أمريكا وإسرائيل، قد يصطدمان مع مصالح وأماني الشعب الفلسطيني، كما ظهر في محطات هذه العلاقة المتعاقبة، وحصيلتها ورمزها «الأردن أولاً». كما يرى بعض الأردنيين في الفلسطينيين في الأردن شريكاً منافساً يهدّد حصصهم ومكاسبهم في الدولة الأردنية.

لقد أدى هذا الواقع والمشاعر والمخاوف والنيات المفترضة لكلا الطرفين إلى حرمان الشعب الفلسطيني في الأردن من ممارسة الحقوق السياسية المتحققة لأشقائهم الأردنيين، أو المساواة مع الأردنيين في الهامش الديمقراطي الذي يسمح به الحكم،

---

(٤) للاطلاع على تطورات قضية الوطن البديل، انظر: سعيد التل، **الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية** (عمان: دار اللواء، ١٩٨٦)، ص ٧٩ وما بعدها.

مع تباين هياكل وميول الشعبين. غير أنه من الطبيعي أن هذا الحرمان لا يمكن أن يدوم، وأن استكمال الحقوق المنقوصة لا بد من أن يأتي مهما طال الزمن، بالنظر إلى غياب أي فروق أو فواصل دائمة بين أبناء الشعبين. كما يبدو أن أحد أسباب حجب جوهر الحقوق الدستورية عن المواطنين الأردنيين، على اختلاف أصولهم، ومنابتهم، نابع من عدم ارتياح العرش لنتائج مشاركة الفلسطينيين في الأردن في العملية الديمقراطية التي شكّلت من خلال هذه المشاركة خطراً على سيطرة العرش الهاشمي الكاملة على الحكم، بالمقارنة مع طواعية الشعب الأردني بسبب هياكله الاجتماعية والعشائرية، وطواعية الوافدين من الخارج. وفي كل الأحوال، وحيث إن الديمقراطية بطبيعتها، تضع حدّاً لاستئثار العرش الهاشمي المطلق بالسلطة والسيادة، وبذلك تنسحب هذه الأفكار، والمخاوف، والمصالح، على الشعب الأردني الأصل، وخاصة على نخبه التي تشكّل أدوات الحكم، وقيادات التيار اليميني القطري.

أما علاقة الدولة الأردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت في مجملها وفي حقيقتها غير مرتاحة منذ البداية في الستينيات، عندما فرضت الجامعة العربية بقيادة أحمد الشقيري المنظمة الفلسطينية أثناء فترة رئاسة جمال عبد الناصر، والتي أعلنت في مؤتمرها الأول في القدس عام ١٩٦٤[٥]، وذلك على رغم الوئام الظاهر منذ المصالحة الأردنية ـ الفلسطينية عام ١٩٨٤[٦]، ومؤتمر مدريد عام ١٩٩١[٧]. وربما كانت معظم أسباب غياب هذه الراحة الصدام المسلح عام ١٩٧٠، وبقاء القيادات نفسها في الحكم لدى الطرفين. وكذلك قرار الرباط الذي أضفى الشرعية على الحقيقة السياسية القائمة بتمثيل المنظمة للفلسطينيين أينما كانوا، حيث إن غالبيتهم خارج فلسطين موجودة في الأردن. وحتى بعد إعلان أوسلو والتوقيع عليه في البيت الأبيض عام ١٩٩٣[٨]، كان الفلسطينيون يفضلون أن تنتظر الأمة العربية حتى قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة، وحصول الفلسطينيين على كامل حقوقهم التي يطالبون بها، قبل أن تقيم الدول العربية الصلح مع إسرائيل، وذلك

---

(٥) سليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٥**، ٢ ج (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٧٨، و Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (London; New York: I.B. Tauris, 1993), p. 214.

(٦) موسى، المصدر نفسه، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٨.

(٨) **وثيقة اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية ـ الفلسطينية** (عمان: دار الجليل، ١٩٩٨)، صفحات متفرقة.

لكي يبقى انتظار ذلك الصلح شكلاً من الضغوط على إسرائيل في يد الفلسطينيين. ولكن الملك حسين سارع إلى توقيع معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤، أملاً بأن تلتزم إسرائيل بعدم التهجير لتحقيق أطماعها بابتلاع كامل فلسطين. ولكن الأردن رفض حتى الآن بحث مشاريع الوحدة بين الأردن وفلسطين، معلناً أن ذلك لا يمكن أن يتمّ قبل الاستقلال الكامل لفلسطين[٩]. وربما كان السبب الحقيقي وراء تلك الذريعة الشعور بأن الشعب الفلسطيني لم يعد ممكناً تدجينه، كما كان الحال قبل خمسين عاماً، وأن أي علاقة مع فلسطينيي الضفة الغربية سوف يفاقم الخطر على العرش الهاشمي، أو على الأقل على استئثاره بالسلطة، وذلك بالإضافة إلى عدم وضوح شروط السلام مع إسرائيل، وبالنتيجة إلى عدم وضوح معالم الشريك الفلسطيني، وأرضه، وسكانه، في أي اتحاد مع الأردن.

أما علاقة الدولة الأردنية بإسرائيل، فهي تشكّل أحد أهم مصادر القلق الفلسطيني من خطر استمرارها على حسابهم وعلى حساب مصالحهم، والتي يتحسّب الرأي العام العربي أيضاً لها بسبب قيامها الفعلي قبل حصول الفلسطينيين على حقوقهم، على رغم اختراق إسرائيل لمصر في كامب ديفيد[١٠] ولبعض الدول العربية الأخرى. ولكن العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية هي أكثر استقراراً وعقلانية من علاقة كل منهما مع الفلسطينيين، على رغم فوقية الطرف الإسرائيلي وإعطائه لنفسه الحق بعدم الالتزام بأية عهود تهدّد تحقيق أحلامه. غير أن هذه العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية، وحتى ضمن المظلة الأمريكية، لا تضمن الوفاء الإسرائيلي بتعهداتها للعرش الهاشمي، ومراعاة مصالحه، بسبب أطماعها على كامل فلسطين. فهي لم تلتزم بالشروط الخفية والعلنية لتقاسم فلسطين في حرب ١٩٤٨، وهي احتلت الضفة الغربية عام ١٩٦٧، ولم تعدها إلى الأردن بأي شروط، حتى خرجت الضفة من الدائرة الأردنية دبلوماسياً، وقانونياً، وعلى أرض الواقع، وامتلأت بالمستوطنات والأراضي المصادرة. وهي الآن تطالب، أو على الأقل يطالب اليمين الإسرائيلي الحاكم، بتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية، مما يشكّل خطراً واضحاً على الحكم الهاشمي في الأردن. وقد ساهم في تصاعد هذه المخاوف، تعثّر عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، بسبب تحلّل إسرائيل من التزامات أوسلو، وانفجار الانتفاضة الثانية نتيجة لذلك، مما أجّج المشاعر الشعبية في الأردن نحو مقاومة السلام والتطبيع

(٩) سامي الخزندار، **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٨ ـ ٤٣.

(١٠) للاطلاع على اتفاقية كامب ديفيد، انظر: شريف جويد العلوان، **تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني** (بغداد: دار واسط، ١٩٨٢)، ص ٢٤٥ ـ ٢٥١.

مع إسرائيل. ويقوم الأردن بدوره في قمع هذه المشاعر والشعارات خوفاً من تفجّرها وفقدان السيطرة عليها، وهو ما ينعش الذاكرة السياسية الدفينة لدى الفلسطينيين، واتهامهم الأردن بالتواطؤ والتآمر مع إسرائيل.

أما الفلسطينيون في الأردن خارج الأطر السياسية، فهم في نعيم نسبي وواضح وظاهر، بالمقارنة مع إخوانهم في لبنان وسوريا، وحتى في الخليج العربي وفلسطين التاريخية. إن هذه الحالة لا تنحصر فقط في تمتعهم بالجنسية الأردنية التي تساوي بينهم وبين الأردنيين، بل كذلك في الوئام الاجتماعي مع الأردنيين، وذلك باستثناء الحقوق السياسية، وكذلك باستثناء حظهم في التوظيف الحكومي والعسكري. كما أن سعي الفلسطينيين لاكتساب الكفاءات بكل أشكالها، وكذلك تمتعهم بمرونة وعصرية القيم في مجال العمل، وتأصّلهم في القطاع الخاص، وفّر لهم نسبة عالية من العمالة والدخل، بما يميّزهم من الأردنيين، خاصة في المناطق الريفية، حيث بطالة الخريجين الجامعيين الأردنيين ملموسة.

وبالنظر إلى أحوال الفلسطينيين في الأردن المزدهرة بالمقارنة مع أشقائهم في مواقعهم الأخرى والمختلفة، وكذلك بالنظر إلى أعدادهم الكبيرة بالمقارنة مع الأردنيين ومع بقية الفلسطينيين، وبالنظر إلى تفوقهم الحضاري العام، فإنه من الممكن إذا استمرت هذه الأحوال على ما هي عليه الآن لفترة طويلة من الزمن، أن يتولّى المجتمع الفلسطيني في الأردن قيادة كامل الشعب الفلسطيني في مجالات الحياة كافة، بما فيها تنمية الهوية الفلسطينية، وأن يتحقق ويبرز الثقل الفلسطيني في الأردن في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بما سوف يجعل باقي الفلسطينيين امتداداً له ومرتبطين به، وكذلك ينصهر الشعب الأردني فيه، ويتحقق الوطن البديل.

ثالثاً: الحقوق المنقوصة

إن إحدى أهم القضايا المعلقة في العلاقات الأردنية- الفلسطينية هي الحقوق المنقوصة للفلسطينيين في الأردن، وذلك بالمقارنة مع الأردنيين وليس بشكل مطلق، لأن الشعبين يطالبان بالمزيد من الديمقراطية أو المشاركة الحقيقية في الحكم. فالحقوق الفلسطينية المنقوصة ملحّة، ومصدر قلق واحتقان، وتؤذن بأن تصبح سبباً للتوتر وعدم الاستقرار، وربما الصدام، في المستقبل. فالهوية الوطنية الفلسطينية تنامت في مضمونها السياسي والنضالي منذ وعد بلفور، وانصقلت في حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ عندما تمّ تهجير غالبية الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها. وتأجّجت هذه الهوية في الصدام بين فصائل المقاومة الفلسطينية والقوات المسلحة الأردنية عام ١٩٧٠، واصطدمت بالهوية الوطنية اللبنانية طوال الحرب الأهلية اللبنانية والاحتلال

الإسرائيلي حتى جلاء المنظمة عن لبنان، ومن ثمّ انفجرت في الانتفاضتين الأولى والثانية، وما زالت نازفة دون أي وضوح مستقبلي. وشحنت هذه الهوية الفلسطينيين في الأردن بمزيد من مشاعر الانتماء الشديدة إلى فلسطين ومحنتها، والى قياداتها ورموزها، وذلك على خلفية التشكيك والاتهام والتباعد المتبادلين بين الدولة الأردنية والفلسطينيين في الولاء والانتماء، أو في الإخلاص والنيات المبيّتة، مما فاقم الموقف بينهما. ويزيد في ذلك أن الفلسطينيين في الأردن يشعرون أن تاريخ الأردن الحديث قد بدأ عام ١٩٤٨، وليس عام ١٩٢١، وأن النهضة الاقتصادية والاجتماعية فيه كان وقودها ومادتها الشعب الفلسطيني.

فمنذ قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤، والإعلان عن إعادة ترتيب البيت الأردني، بدأت حقوق الفلسطينيين السياسية في الأردن تتناقص، كما بدأ يتناقص حضورهم في القوات المسلّحة، والأجهزة الأمنية، وفي مجلس الوزراء، والإدارة المدنية، وفي مجلس الأمة، وذلك عن طريق التشريع بقوانين مؤقتة لتوزيع مقاعد مجلس النواب، والممارسة المقصودة في تعيين أعضاء مجلس الأعيان، ومجلس الوزراء، وملء الوظائف الحكومية، وخاصة في المواقع العليا. وقد تمّ ذلك بحنكة وتدرج، ودون إخراج للفلسطينيين من وظائفهم، بل تمّ الحفاظ عليهم، وخاصة في الوزارات الخدمية كالصحة والتربية... الخ، مع الإصرار على ولائهم العلني وتناسيهم جذورهم. وقد ساعد تأجّج المشاعر الفلسطينية في الأردن بسبب الانتفاضة على تأكيد هويتهم وانتمائهم الفلسطينيين، مما عكس تقبّل وتبرير التهميش السياسي لهم. ويرى بعض المراقبين أن هذا التأجّج مرهون بحال المجابهة العنيفة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وأنه في حالة التسوية السلمية والعادلة، سوف تهدأ مشاعر الفلسطينيين في الأردن، وسيستأنفون مواطنتهم الأردنية التي رفع شعارها قبلاً بعض الفلسطينيين الخارجين من المواقع الحكومية العليا، على شكل الشكوى من الحقوق المنقوصة، ومفترضين أن المواقع الحكومية التي كانوا قد احتلوها تؤهلهم لمثل هذه الشكوى وتحميهم من عواقبها. وكان هذا الشعار قد قوبل بالاستياء الشديد من قبل الحكم في الأردن، وأدى إلى استبعاد أصحابه.

ولكن التمايز الثقافي والاجتماعي، أو الارتباط السياسي، أو الانتماء العرقي، أو الديني، لا تشكل أساساً مقبولاً لتباين الحقوق في المواطنة المعاصرة، كما هو حال الموارنة في لبنان، والسنّة العرب في العراق، والعلويين في سوريا الذين يتمتعون جميعاً بحقوق سياسية تفوق أعدادهم، وتمنحهم الهوية الفئوية المشتركة والمميزة، كما هو حال الفلسطينيين في الأردن ولكن بشكل معاكس. ذلك أن معادلة التمايز في الأردن تجعل من كل من هو غير فلسطيني أردنياً، كالسوري والشركسي

والحجازي. . . الخ. ويؤشر هذا التباين على غياب الوحدة الوطنية لعدم الاستقرار، ويؤذن بالصدام والعنف في المستقبل، كما حصل في الماضي القريب، أو في الدول المجاورة.

غير أن الشكوى في الأردن من الاستبعاد والتهميش والقمع ما زالت منضبطة، ذلك أن بعض النوافذ ما زالت مفتوحة بدقّة وعناية لامتصاص كمية الغضب الناجم عن التمييز الذي يواجهه الفلسطينيون في الأردن. لقد كان الملاذ الأساسي للفلسطينيين في الأردن للتعبير عن وجودهم السياسي بعد انحسار المدّ القومي هو التنظيمات الفلسطينية في الأردن التي تشكل امتداداً وعمقاً ودعماً للنضال والمقاومة في فلسطين، وترابطاً مع فروعها الأخرى في لبنان وسوريا. وقد أخذت الدولة الأردنية وأجهزتها الأمنية موقفاً حكيماً نسبياً من هذه التنظيمات. فهي تغضّ الطرف ما دام التنظيم والنشاط سلمياً، وغير مسلح، أو عنيفاً، أو مخترقاً الحدود الآمنة مع إسرائيل. كما تستفيد من هذه التنظيمات لضبط أعضائها من خلال التنسيق معها، ما دامت هذه التنظيمات لا تنشط في القضايا الأردنية الداخلية، مثل أحداث معان الأولى والثانية، أو التظاهر السياسي الهائج انتصاراً للفلسطينيين في الداخل، أو مقاومة التطبيع في العلاقات مع إسرائيل، إن كان في المجالات التجارية او الثقافية أو غيرها. وتوجد الفصائل الفلسطينية كافة في الأردن، مثل فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحماس، والجهاد الإسلامي، وكذلك الناشطون والمفكرون السياسيون وغير المنتظمين لأية جهة معيّنة.

أما الملاذ الثاني للعمل السياسي الفلسطيني في الأردن، فهو الإسلام السياسي والمنظَم. وقد تعاملت الدولة الأردنية مع هذا النشاط بالدقة والترقّب والمراجعة المستمرة، حتى تباينت المواقف والممارسات بين التشدّد والاستيعاب كما تمليها المقتضيات الأمنية، وذلك بسبب العاطفة الدينية العفوية لدى المواطن الأردني والفلسطيني بشكل عام، والتي تحرص الدولة على عدم استفزازها، دون مبرّر واضح، مثل الأعمال الأمنية والعنيفة التي يقوم بها المتشدّدون من أنصار القاعدة وغيرها. وقد اكتسبت مقارعة الدولة للتشدد والعنف مقداراً من الشرعية لدى الشعب في الأردن وخارجه، وتتراجع هذه الشرعية أحياناً بسبب ممارسات إسرائيل الإرهابية ووصف الولايات المتحدة لها بأنها دفاع عن النفس، وبسبب مواقف وتهديدات واحتلال أمريكا للعراق والعديد من الدول العربية الأخرى، وبسبب حربها المعلنة على الثقافة الإسلامية وبنيتها الأساسية في مناهج التعليم، والإعلام، والدعوة، والتنظيمات والجماعات الخيرية.

وقد برز لجوء الفلسطينيين في الأردن إلى العمل السياسي الإسلامي في الانتخابات النيابية، والبلدية، والمهنية، والطلابية. . . الخ، فكانت نسب الفلسطينيين في التصويت للنخب الإسلامية واضحة. ويساهم في هذه الظواهر المتمايزة ضعف التعاطف مع الإسلام السياسي لدى الأردنيين نسبياً، بسبب انتمائهم العشائري، وابتعادهم عن ثقافة الإسلام السياسي، وبسبب وظائفهم الحكومية المدنية والأمنية.

أما القلّة من الناشطين الفلسطينيين في السياسة في الأردن، والطامعين لتحقيق المكاسب الفردية، وخاصة المادية منها، وغير المهتمين كثيراً بأية اعتبارات أو قيم أخرى، إن كانت سياسية أو اجتماعية، فهي تتّجه دوماً إلى اليمين القطري، حيث تسمح لهم الدولة الأردنية بنسب متدنية في قيادة أجهزتها ومؤسساتها. أما في المجال الاقتصادي، فقد أبلى الفلسطينيون فيه بلاء كبيراً، ربما ساهم في إلهائهم عن النشاط السياسي، ووضعهم بجانب متساو أو ربما متفوّق مع أشقائهم الأردنيين ذوي القيم والأجندات التجارية والاجتماعية المتطابقة، وخاصة في الشرائح العليا.

ويبقى ذوو الفكر السياسي القومي واليساري، من بقايا التيارات العريضة التي اجتاحت الوطن العربي قبل حوالى نصف قرن، فالفلسطينيون وأقرانهم الأردنيون الناشطون في هذه المنابر، مفتتون ومبعثرون حتى ضمن التوجّه العقائدي والمبدئي الواحد. ولكن هذه المجموعة من التنظيمات الحزبية التي يصل عددها إلى العشرات تفتقر إلى القواعد الشعبية العريضة، والى الزعامات المقنعة. وبذلك، فإن دورها هامشي جداً، ولا يتجاوز النشاط الفكري السطحي أو الإعلامي الضيّق، ودوائر الصداقة الشخصية أو العلاقات العائلية.

أما خارج العمل السياسي، فإن المجتمع المدني في الأردن الذي تنامى في العقود القليلة الأخيرة بشكل ملموس، وخاصة في المجالات الاجتماعية والثقافية، فهو يشمل الأردنين والفلسطينيين بالتساوي. وليس هنالك من تمييز بينهم في القانون، أو الممارسات الإدارية والأمنية. وقد تشكّل هذه المشاركة الهادئة والموضوعية، بعيداً عن تنافس الهويات، أو المصالح الفردية أو الجهوية، صيغاً للعلاقة المستقبلية بين الأردنيين والفلسطينيين، على أسس الانتماء إلى المجتمع الواحد والمساواة بينهم، وكذلك القيم المعاصرة، والطروحات الفكرية والاجتماعية. علماً أن النشاط في المجتمع المدني لا يتناقض مع الطموحات أو القيم السياسية أو المادية، ولكنة قادر على أن يخفّف من حالات الإحباط أو الاكتئاب أو القمع أو التنافس الحادّ، ويخلق أريحية وأخوة ومناخاً من التعاون، يتجاوز الثنائية السياسية الأردنية ـ

الفلسطينية، ويتجاوز الإدارة المشحونة أمنياً والمترقّبة للديمقراطية وإفرازاتها بصيغها الجديدة في الأردن. ويستثنى من نشاط وتنظيم المجتمع المدني أعلاه النشاطات ذات الطبيعة الجماهيرية كالأندية التي تنظّم المباريات الرياضية، والتي خضعت للانقسام الأردني ـ الفلسطيني، وحيث يبرز التوتر والعنف أحياناً بين المناصرين لها من أردنيين وفلسطينيين.

رابعاً: الاستحقاقات المستقبلية

ربما كانت العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية المؤثر الأكبر في واقع الأردن ومستقبله، بسبب حجم العنصر الفلسطيني الذي يشكّل أحد طرفي هذه العلاقة، وبسبب البعد التاريخي المعقّد لهذه العلاقة، وبسبب كون القضية الفلسطينية بمجملها معلّقة وملتهبة، وكون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية وللشرق الأوسط مما يبقيها تحت المجهر، وبسبب حجم وقدرات وأطماع الخصم المتمثل بإسرائيل، والصهيونية، واليهودية العالمية، وتغلغلها في المجتمعات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. وأخيراً، بسبب مركزية العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية في مستقبل الهوية الوطنية الأردنية، وإمكانية تجاوز غياب أو ضعف هذه الهوية، وفي مستقبل الكيان الأردني وسيادته، أو اندماجه مع الكيان الفلسطيني المحتمل، وفي مستقبل النظام السياسي الأردني وبنيته المؤسسية.

ولذلك، وفي ظل العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية المعلّقة وغير المستقرة، وفي ظل التأثيرات الخارجية الكبيرة، وربما الحاسمة في هذه العلاقة، تنحصر الآن الرؤى والمساعي لاحتواء تداعيات هذه العلاقة المحفوفة بالمخاطر، في إطار إدارة الأزمات والمسكّنات، وبذلك تحلّ الإجراءات التكتيكية المؤقتة مكان الاستراتيجية البعيدة المدى. ويؤدي هذا التعليق للعلاقة إلى استبدال السعي لتعظيم المكاسب المستقبلية التي تعد بها طاقات وقدرات الشعب الفلسطيني في الأردن، والتي تتّسم بالحجم الكبير والمتنوع، باجراءات درء المخاطر التي بطبيعتها تنحصر بالمفاهيم الأمنية. وهكذا، تستنزف هذه الإجراءات طاقات الدولة الأردنية وشعبها بشقيه الأردني والفلسطيني، في التوجّس والتحسّب الداخلي، بدلاً من تحقيق الإنجازات الطموحة والتفوّق والإبداع في مشروع وطني شامل.

وبالإضافة إلى تداعيات غياب الاستقرار في العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية على هذه العلاقة نفسها وعلى طرفيها، فإن لهذا الغياب تداعيات على العلاقة الأردنية ـ العربية التي تبقى خاضعة للطعون والتشكيك على مستوى الشعوب، وللاستغلال كوسيلة ضغط، أو الابتزاز والتشهير عند الحاجة، على مستوى الدول والحكومات.

ولهذا الغياب أيضاً تداعيات على علاقات الأردن الدولية، من خلال بقاء الأردن معتمداً على الدعم الخارجي، وخاصة من الولايات المتحدة، وكلفة وآثار هذا الدعم، ومن خلال بقاء الأردن معرضاً للإحراج في المجال العربي والداخلي بسبب علاقاته مع إسرائيل، والتي تبقي النظام الأردني مكشوفاً في التعامل معها، بسبب تحفّظ فلسطينيي الأردن والكثير من الأردنيين نحو ذلك.

في هذا العرض الموجز للاستحقاقات المستقبلية للعلاقات الأردنية ـ الفلسطينية، يبدو واضحاً أولوية هذه العلاقات على جميع هموم وهواجس الدولة الأردنية وشعبها، وتداخل هذه العلاقات مع تلك الهموم والهواجس. ولذلك، فإن حسن إدارة هذه العلاقة، وخاصة في حالتها غير المستقرة، تشكّل العنصر الأكبر في مستقبل الأردن واستقراره وازدهاره.

ويبدو أن الأسئلة الرئيسية التي تسعى لأجوبة تدور حول الدولة الفلسطينية المستقلة، واحتمال قيامها، ومساحة أرضها، وحجم شعبها، ومدى سيادتها، ومواردها، وطبيعة علاقاتها مع جيرانها، ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين، في لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وغزة، ومستقبل فلسطينيي الخط الأخضر في إسرائيل ١٩٤٨، ومستقبل العلاقة بين الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة، ومدى استقلال قراريهما، واكتفائهما الذاتي اقتصادياً، وسياسياً وأمنياً، ومستحقات ذلك، وما هو مستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، ومشاريع ورؤى شمعون بيريس للشرق الأوسط[١١]، بما فيها مشروع «البينلكس»، والحالة الإقليمية للشرق الأوسط، سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً، وخاصة العلاقات بين دول سورية الطبيعية، والتطور التدريجي أو السريع والعنيف نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومستقبل أنظمة الحكم ومؤسساتها، وما هي استحقاقات الفوارق الاقتصادية الهائلة في الشرق الأوسط، وبقاء أو خروج الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط ودوله، ونفطه، وكيفية ملء الفراغ إذا خرجت أمريكا، وما هي أحجام ردود الفعل الإرهابية لأمريكا وإسرائيل، وما هي احتمالات الأسلمة أو العولمة، والانفتاح، والليبرالية.

واذا تأخر الحلّ النهائي والشامل للقضية الفلسطينية كثيراً، فإن لذلك استحقاقات على الاستقرار السكاني والأمني، وعلى العلاقات بين الدول المعنية مباشرة، والمحيطة بفلسطين، وعلى أنظمة الحكم القائمة فيها. ولا يبدو أن هذه

(١١) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد** (عمان: دار الجليل، ١٩٩٤)، صفحات متفرقة.

السيناريوهات المختلفة قد أخضعت للدراسة العلمية الهادئة من قبل المعنيين، من أجل تطوير وإعداد ردود الفعل للأزمات الممكنة لكل منها، باستثناء التأملات الفردية للحاكم أو للمواطن العادي.

خاتمة: البدائل

إن السيناريو الأكثر واقعية وعقلانية في المستقبل المنظور هو السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني الذي ينضم إليه الأردن، بسبب حجم الشعب الفلسطيني فيه، وكما تصوّره شمعون بيريس، وكما يقبل به العرب، وتشكيل اتحاد أو تحالف ثلاثي ينتقل إليه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا، ويكون النظام السياسي للحكم فيه ديمقراطياً. فهل يتّسع ذلك الاتحاد للعرش الهاشمي في الأردن؟ وهل هذا العرش قادر على المرونة والدستورية المطلوبة لجعل ذلك ممكناً؟

في هذا السيناريو ستكون الغلبة للمجتمع الاسرائيلي المتفوق سياسياً، وعلمياً، واقتصادياً، وأمنياً، وربما كانت الغلبة الاجتماعية والثقافية للهوية العربية، وخاصة أن نصف اليهود في إسرائيل هم من أصول وثقافة عربية. وبذلك يفقد المجتمع الإسرائيلي هويته اليهودية الأشكنازية أو الأوروبية مع مرور الزمن. ويكون لهذا الاتحاد الثلاثي الذي يبلغ عدد سكانه الآن أكثر من خمسة عشر مليوناً، دور قيادي في المنطقة العربية وما حولها من دول الجوار، مثل تركيا، وإيران، وخاصة إذا لم تعتمد دول الزخم العربي في مصر وسوريا والعراق التطور والمعاصرة في أنظمتها السياسية والاقتصادية، أو إقامة تعاون إقليمي أو قومي في تطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية والأمنية.

أما إذا كانت المسيرة نحو حلّ القضية الفلسطينية متدرجة ومتقلّبة، ودون مناخ التصالح المبني على العدالة والواقعية والتطلع إلى المستقبل الواعد، فسوف تكون المسيرة مؤلمة ومحبطة أحياناً، وعنيفة أحياناً أخرى، ومانعة لإمكانية النظرة التفاؤلية والأمل. فتبقى الهياكل والكيانات السياسية على حالها، ولا تتحقق الديمقراطية أو التنمية الطموحة، ويفلت الاستقرار، ويكون المستقبل كالماضي فوضوياً، وغير آمن، ومضيعة للفرص، في تخبّط غير قابل للتنبؤ أو التقدير. وتكون المسيرة غير ذات هدف أو انضباط أو تناغم، وسوف يحسم ويستثمر هذا الخيار اليمين الصهيوني المتطرف وأطماعه غير المحدودة بمباركة أمريكا. وإذا لم يرفع الحظر والحصار عن النمو والممارسه الطبيعية والحرة للهوية الفلسطينية في الأردن، وخاصة في المجالات الثقافية والاجتماعية، واذا لم يتساو الفلسطيني مع الأردني في المشاركة السياسية والقطاع العام والأجهزة الأمنية، مع مراعاة متطلبات الدولة الأردنية الأمنية بشفافية

ومؤسسية، فسوف يتكون ويتعمق الاحتقان الناجم عن طمس الهوية الفلسطينية وفرض تبنّي واعتماد الهوية الأردنية على الفلسطينيين في الأردن في مقايضة الجنسية الأردنية. كما سوف يتداخل ويتفاقم هذا الاحتقان في قضايا الأردن المعلقة كافة.

أما إذا تحقق التفاؤل، وزاد عن ذلك، واستفادت المنطقة العربية من تجارب الصيغ الإقليمية الثرية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، فقد تقوم الفدرالية السورية، وتخلق مجتمعاً لا يقلّ أهمية على المدى البعيد عن أي من دول أوروبا الكبرى، ويكون لذلك منطقه الخاص وتفاصيله.

غير أن هذه السيناريوهات المتفائلة أو النظرية، لم تنعكس بعد على المجتمعات في الأردن وفلسطين وإسرائيل، من خلال التيارات الفكرية والحوار والبحث العلمي أو الأكاديمي، وحتى الآداب والفنون بأشكالها المختلفة، والتي تعنى بهذه المشاريع أو الرؤى المستقبلية. فهذه التيارات الفكرية هي البنية التحتية لنشوء الحركات السياسية، وللإعداد لهذه المشاريع المستقبلية التوحيدية، بدءاً بإنشاء وتقوية العلاقات الإنسانية والاقتصادية والثقافية والبرامج السياسية، من خلال اللقاءات والحوارات والتنسيق. وبالخصوص ليس هنالك طروحات سياسية للجمع بين غرب النهر وشرقه، حتى على مستوى النخب. كما أن الخطاب السياسي الرسمي في كلا الجانبين مصرّ على خصوصية كل جانب، ورفضه الدخول في أي حديث حول التوجّه المستقبلي. غير أن هذا ما كان يجب أن يمنع المواطنين من الخوض فيه، علماً بأن لهذه الصيغ والنخب دوراً كبيراً في استشراف المستقبل والإعداد له على أسس سليمة، وعدم ترك القرارات فيها لأنظمة الحكم وحدها، وخاصة في توجيه المشاعر الشعبية العارمة، وغير المصقولة، وغير القادرة وحدها على السلوك السياسي والأمني الهادىء والمسؤول والمثمر. ويثير هذا الغياب للفكر والتنظيم الأهلي مزيداً من المخاوف في المسيرة السياسية غير المنتظمة، وغير الهادفة، والمقتصرة على أجندات واجتهادات الحكام أو المغامرين.

الفصل الرابع

النظـام الاقتصـادي والاجتماعـي

مقدمـة

حققت القوى التي أقامت الكيان الأردني وفرضت نظامه ورعتهما، وهي بريطانيا والهاشميون، في العقود الأربعة الأولى من تاريخ الدولة الأردنية، ومن ثم الهاشميون والأمريكيون حتى الآن، إنجازاً غير مألوف نسبياً حتى في البلدان العربية النفطية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد جاءت هذه القفزة الكبيرة بسبب الهوة الكبيرة بين حاجات الكيان الأردني الوليد، حسب المنظور المعاصر للسلطة الحاكمة من جهة، وإمكانيات المجتمع الأردني الفعلية والمالية من جهة أخرى، وخاصة في مجال فرض الأمن على مساحات البلاد الواسعة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، وبناء البنية التحتية، بالإضافة إلى كلفة إدارة الكيان المستحدث والدفاع عنه.

ولكن هذا الإنجاز الكبير شمل أيضاً عيوباً كبيرة، قادرة إذا لم تعالج على أن تهدد تلك المكاسب، أو أن تفقدها بريقها، أو أن تحبطها وتعطل قوى الدفع في مسيرتها. وقد أدى غياب الديمقراطية في مؤسسة الحكم في الأردن إلى غياب دور المجتمع الأردني عن القرار في خياراته الاقتصادية والاجتماعية، وعن المراقبة والمساءلة في تنفيذها. فاقتصر دوره في التفاعل مع السياسات والأنظمة المفروضة عليه من الدولة. ومن الجدير ذكره أنه لا تتوفر إمكانية المقارنة مع الشعوب العربية الشقيقة لإبراز أثر الديمقراطية في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، بسبب غياب الديمقراطية في هذه الدول كافة، مما يبرئ الدعم الخارجي من مسؤولية ذلك الغياب أولاً، كما يساوي تلك الحالة بين هذه الدول كافة.

وقد كان للدعم الخارجي الاقتصادي والسياسي الكبيرين للكيان الأردني، ودور

الوافدين المستقدمين إلى القطاع العام خاصة، والمنجذبين إلى فرص القطاع الخاص أيضاً، أثر كبير في توجيه وأداء الاقتصاد والمجتمع الأردنيين، بما في ذلك الإنجازات الكبيرة التي جعلها ذلك الدعم ممكنة، وكذلك العيوب الناجمة عن فلسفته وأهدافه ومصالحه. وقد اتسمت هذه القيم والرؤى والمصالح البريطانية والأمريكية والهاشمية بالحداثة والمعاصرة والليبرالية الرأسمالية، بالمقارنة مع المجتمع البدائي والمتخلف الذي كان سائداً في الأردن، باستثناء جيوب بعض التجار والوافدين، خاصة في مدينة السلط، من مجتمعات أكثر مدنية في فلسطين وسوريا، وخاصة في مرحلة التأسيس وحتى مقتل الملك عبدالله وهجرة الفلسطينيين ووحدة الضفتين.

وفي استبدال الملك عبدالله بحفيده الملك حسين، واستبدال البريطانيين بالأمريكيين، جاءت صياغة الاقتصاد الوطني، والمجتمع الأردني، في النصف الثاني من القرن العشرين، خليطاً من قيم الملك حسين الشخصية التي اتسمت أيضاً بالحداثة والمعاصرة والطموح الوطني من جهة، والمناخ اليساري الدولي والإقليمي الذي دفع نحو تعظيم دور الدولة والقطاع العام من جهة أخرى، كما حصل في معظم البلدان الشقيقة، وخاصة المجاورة، على رغم التفاوت في التطبيق الذي عكس مدى التأثر بالفكر والممارسة اليسارية من خلال العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية، وكذلك موارد الدول المالية المختلفة، وخاصة البلدان النفطية. وقد تطابق ذلك الخليط في الأردن مع تعاظم دور اليمين القطري، المدفوع بالأجندات الفردية، والذي كان قد ظهرت بوادره في حكم الأمير ومن ثم الملك عبدالله. وقد استمر ذلك من خلال ورثة هذا التيار من أبناء شيوخ العشائر، والتجار المحليين والوافدين الذين انضم اليهم نتاج الإفرازات العصامية، والمجتمع الفلسطيني الأكثر تمدناً وعلماً وتجربة، بالإضافة إلى البيروقراطية الأردنية الحديثة. وقد اتسمت هذه العناصر جميعاً بالمرونة، فتطابقت مع أجندة النظام السياسية، ورفدتها أرباح التجارة والعمولة وأسعار العقارات المرتفعة بشكل غير مسبوق، وقد أدت إلى نشوء طبقة رأسمالية ثرية.

وقد تركّزت مؤشرات الإنجازين الاقتصادي والاجتماعي الكبيرين وآثارهما في المجال الإنساني والاجتماعي، وفي مجال الاقتصاد الوطني، ولكن دون التأثير العميق في المجال السياسي. وتبدو هذه المؤشرات واضحة وجليّة عند المقارنة مع الحال الأردني الآن وما كان عليه عند قيام الكيان في عام ١٩٢١، وكذلك عند المقارنة مع المجتمعات العربية الشقيقة، وخاصة على خلفية الأردن عند التأسيس من البدائية، والتخلف، وقلّة السكان، وشحّة الموارد، التي تجاوزت في سلبيتها معظم الدول الشقيقة. فقد انخفضت الأمية من شبه الكاملة عند البداية إلى أقل من عشرة بالمئة

الآن[١]، بينما ما زالت نسبتها تشكّل أكثر من ثلث السكان في معظم الدول العربية، وهي بلاد الزخم التاريخي والموارد. وارتفع معدل الحياة الآن في الأردن إلى أكثر من سبعين عاماً[٢]، بعد أن كان حوالى سنّ الخامسة والثلاثين في البداية، متجاوزاً بذلك المعدل في معظم البلدان العربية. وقد ارتفع مستوى المعيشة من الكفاف في بداية الكيان إلى حوالى ألفي دولار للفرد الواحد في السنة الآن[٣]، متجاوزاً بذلك الدول العربية كافة ما عدا لبنان ودول الخليج. وقد تحققت هذه المكاسب وما ترمز اليه، بينما تضاعف عدد السكان بسبب هجرة الفلسطينيين، أكثر من عشرين مرة منذ التأسيس، أي ضعف معدل الأمة العربية بشكل عام. وتقطن غالبية هؤلاء السكان الآن في المدن الكبيرة، وبما يتجاوز أيضاً بكثير تلك النسبة في الدول الشقيقة.

أما النواقص والعيوب التي تؤرق الرؤى المستقبلية، فمعظمها ذات طبيعة هيكلية، مما يسهل معها نسبياً التصحيح والعلاج إذا توفرت الإرادة والبصيرة، ذلك أن المجتمع الأردني يتمتع بالموارد الإنسانية والبنية التحتية التي تجعل الإصلاح في توظيف هذه الموارد مشروعاً مجدياً، وبالنتيجة ممكناً، كما سوف يظهر في الفقرات التالية.

وقد استمر النظام الاقتصادي السياسي الأردني في تغذية وإشباع وتنمية الطبقة الثرية في الأردن حتى يومنا هذا، مما ساهم في تقوية اليمين القطري المتكسّب من النظام السياسي القائم والملتفّ حوله، ومما أضعف قوى المعارضة ذات المنابر القومية واليسارية والديمقراطية. وقد استفاد النظام واليمين القطريين من غياب الديمقراطية، بأن استطاعا تمويل المزيد من الإنفاق العام وعمولاته المرتفعة، خاصة في العقود العسكرية، بواسطة الاقتراض الذي لم يدخل في الموازنات السنوية المعلنة، كما يتطلب الدستور. ولم يعلن عن هذا الاقتراض بأي وسيلة أخرى، ولم تتمّ الإشارة إليه من قبل ديوان المحاسبة الذي أنشئ بموجب دستور عام ١٩٥٢، لمراقبة التزام الحكومة بالموازنة التي تعدّها الحكومة ويقرّها مجلس الأمة[٤]، حتى إن هذه المديونية وصلت إلى حوالى ضعفي الدخل القومي. وقد انفجرت هذه الحالة عام ١٩٨٨، وذلك على أثر إعلان فكّ الارتباط، وهروب المزيد من الأموال، وخاصة للفلسطينيين من الأردن، وهبوط الدينار[٥]. ولم ترتفع أي أصوات للمطالبة بالتحقيق

(١) انظر: <http://www.dos.gov.jo>.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) انظر الدستور الأردني.
(٥) هاني الحوراني، «انتفاضة ١٩٨٩: دروس وعبر،» **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (١٩٨٩)، ص ٢٢ ـ ٢٥.

في ما حدث، وأسبابه والمستفيدين منه، وسائر المعنيين بذلك، بل اقتصر الحوار على كيفية تجاوزه.

أولاً: السكان

لم يكن للدولة الأردنية دور مباشر في تنامي أعداد سكانها في العقود الخمسة ونصف العقد الماضية، باستثناء البرامج الحكومية في الخدمة الصحية والتعليمية وارتفاع مستوى المعيشة. فقد ازداد عدد السكان الأردنيين من حوالى أربعمائة ألف نسمة في عام ١٩٤٨، إلى حوالى خمسة ملايين ونصف المليون نسمة في عام ٢٠٠٣[٦]، بالإضافة إلى حوالى مليون أردني يعملون ويقيمون في الخليج العربي، وحوالى مليون عامل ومقيم عربي وأجنبي في الأردن، معظمهم من مصر والعراق، وكذلك الأعداد الكبيرة من المقيمين في فلسطين ويحملون الجنسية الأردنية والذين على علاقات وثيقة مع الأردن عائلياً واستثمارياً، وعلى اتصال مكثف معه. ويشكل الفلسطينيون، بعد موجات متكررة من الهجرة القسرية منذ عام ١٩٤٨، أكثر من نصف السكان المقيمين في الأردن الآن، باستثناء الأردنيين المقيمين في الخليج، ومن ينزح طوعاً أو قسراً من الضفة الغربية وغزة الآن وفي المستقبل. وبذلك يفكر المخطط الأردني في القطاع العام والقطاع الخاص في مجموع متناثر من السكان في الداخل والخارج يبلغ حوالى عشرة ملايين نسمة قابل أن يتضاعف خلال عقدين.

وبالإضافة إلى مخاطر التهجير من فلسطين، لم تستقر الحالة حتى الآن، بسبب التوالد الذي يعطي زيادة سنوية تقدر بحوالى ثلاثة في المئة[٧]، وبسبب الاغتراب والهجرة، والعمالة الوافدة المستقرة والمؤقتة. وبذلك، فإن هذه الاتجاهات السكانية تشكل عامل عدم استقرار في الاقتصاد والمجتمع الوطني، وقادرة أن تغيّر الحقائق الأساسية وطنياً واقليمياً. وبذلك لا يعود الأردن منطقة فراغ فاصلة بين دول المنطقة كما كان عند تأسيس الكيان، بل بلداً له ثقله الذاتي، بنفسه وبمقتضيات حياته وعلاقاته مع جيرانه. كما سوف يتضاعف دوره الإقليمي، السياسي والأمني والاقتصادي، وربما كذلك الثقافي. ويشكل غياب اليقين في هذا المجال همّاً لا تسهل إدارته أو استباق تداعياته، وخاصة أن الوعي بتفاصيل وأهمية هذا المتغيّر يكاد ينحصر في دوائر قليلة وضيّقة.

يتركّز الآن حوالى نصف سكان الأردن، بما فيهم الأجانب، في العاصمة

(٦) انظر: <http://www.dos.gov.jo>.

(٧) المصدر نفسه.

عمّان، وربع آخر في المحافظات الثلاث المحيطة بها، فلا يبقى للشمال إلا حوالى ١٥ بالمئة، والجنوب حوالى ١٠ بالمئة، مما يشكل تركّزاً غير متوازن، وخاصة أن غالبية الأصول الفلسطينية تقيم في العاصمة وما حولها، بينما تتركز معظم الثروة والنشاط في العاصمة عمّان. وفي كل الأحوال، تراجعت القرية والبادية لصالح المدينة الحديثة، حيث يسكن حوالى ٩٠ بالمئة من مجموع السكان[٨]. وقد تأتت هذه النتيجة بمعظمها بسبب غياب السياسات والخطط السكانية للدولة، وفقدانها السيطرة على موجات النزوح من الداخل والخارج. ومن غير المعروف إذا كان هذا النمط سوف يستمر. ولكن من الواضح أنه غير قابل للتغيّر إلا بسياسة وبرامج هادفة وإن بطيئة، وبموارد اقتصادية كبيرة، وهي ليس من المؤكد توافرها أو توافر الإرادة لها. ومن المستحقات الكبرى لهذا التوجّه ما يعكسه من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الناجمة عن ضرورات وتكاليف بناء البنية التحتية لاستيعاب الأعداد الهائلة المتوقعة في المستقبل القريب، وعن أثر ذلك في تنامي الثروات العقارية المتأتية منها، وفي النسيج الاجتماعي المتأثر بها. فقد ظهرت بوضوح الآن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عمّان، وبينها وبقية أنحاء الأردن، حيث المحافظات البعيدة والمعزولة، والريف الأردني المتخلف عن ركب الحياة والحضارة في العاصمة عمّان، ونبضها المتسارع باستمرار.

تحتل العمالة في المجتمع والاقتصاد الوطني الأردني مساحة مهمة ومؤثرة في وضعهما الحالي، وفي أية احتمالات مستقبلية لهما. ففي البداية تشكل العمالة الأردنية حوالى ربع السكان، أي نصف ما هي عليه الحالة في المجتمعات المتطورة، مما يخفض بنسبة كبيرة معدل مستوى الدخل القومي للفرد، إذ يعيل العامل الأردني نفسه وثلاثة مواطنين آخرين بدلاً من مواطن واحد آخر في المجتمعات المتقدمة. ولهذا السبب اضطر الأردن إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، العربية والآسيوية، والتي لم يتمّ حتى الآن حصرها بشكل دقيق. ولكن معدل التقديرات يضعها حول نصف المليون عامل، بينما يعاني الأردن البطالة والبطالة المقنعة، وهي ربما تصل إلى أعداد مشابهة[٩]. وهذه الأعداد في تزايد مستمر، وخاصة بين الجامعيين في المناطق الريفية، ويعزى هذا الأمر إلى التباين بين المهارات وقيم العمل التي يتطلبها السوق من جهة، وما تخرّجه المؤسسات التعليمية والتدريبية والاجتماعية

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) نسبة البطالة (أي معدل المتعطلين منسوباً إلى قوى العمل) ١٤,٣ بالمئة «ذكور ١٣,٥ بالمئة و١٨,٩ بالمئة إناث» انظر: دائرة الاحصاءات العامة، **مسح العمالة والبطالة: التقرير الرئيسي، تشرين الثاني ٢٠٠٢** (عمان: الدائرة، ٢٠٠٣)، ص ١٧.

من جهة أخرى. وتشكّل هذه الظاهرة مصدر قلق سياسي، وعدم استقرار اجتماعي، وخلل وهدر اقتصادي، وخاصة أن معظم العاطلين عن العمل هم من أصول أردنية. ولا يبدو أن الدولة مدركة بصورة كافية خطورة هذه الحالة وأساليب معالجتها، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأمر وتفجّره. وقد يكون من أسباب هذا الإهمال الخطير، عدم حساسية رجال الأعمال الذين يقودون ويؤثرون في الدولة تجاه خطورة الوضع المستقبلي، وتهديده لمصالحهم إذا لم يعالج، مما يؤكد قصر النظر من جهة، وعدم الاكتراث بالمدى البعيد من جهة أخرى. ويعكس ذلك في الوقت نفسه النظرة التجارية القصيرة والسريعة، كأساس لطبيعة علاقة اليمين القطري والثري بالدولة والمجتمع الأردنيين.

أما اغتراب الأردنيين، وخاصة إلى الخليج العربي، فقد حقق مزايا كثيرة وكبيرة، تتمثل في تخفيف الضغط على سوق العمل في الأردن، وخاصة للشرائح المتعلمة والطموحة. ولكنه يحرم الأردن في الوقت نفسه من هذه الطاقات والكفاءات ومن عطائها في المجالات الحياتية كافة. وتتمثل هذه المزايا أيضاً بالتحويلات المالية الكبيرة التي نشأت عن الاغتراب، مما يشكل دعماً أساسياً للاقتصاد الوطني الأردني، ولكنه في الوقت نفسه يباعد بين المغترب الأردني ومجتمعه، وخاصة بالنظر إلى سرعة التطور الاجتماعي والثقافي فيه. ويساهم بذلك في ضبابية مضمون الهوية الوطنية للمغترب، وفي ارتخاء عصبية الانتماء لديه. وبالنظر إلى أعداد هؤلاء المغتربين الكبيرة، ومستوياتهم العالية في الكفاءة العلمية والخبرة العملية، فهنالك فوائد كبيرة وكامنة في توثيق العلاقة معهم وتوظيفها في اتجاهات معطاءة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

وقد اختلفت الطبيعة الاجتماعية والثقافية لسكان الأردن في العقود الثمانية الماضية بشكل جذري وعميق، مما أدى إلى اختلاط وبلبلة القيم واضطراب المؤسسات الاجتماعية. فقد تراجعت الزراعة والمؤسسة العشائرية نسبياً في الدور والجوهر، وخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وارتفعت مستويات المعيشة في المجالات السكنية والغذائية والصحية كافة، وفي التعليم والاتصالات. كما تراجعت الأسرة الممتدة، وتراجع حجم الأسرة النووية التي انتقلت من المجتمعات القروية الصغيرة إلى التجمعات المدنية الكبيرة، مما وفّر الاطلاع على الحضارات والثقافات والقيم الأخرى، وأخذت المرأة الكثير من الحقوق العصرية، في العمل والسياسة والثقافة[١٠]. ولكن ما زالت جرائم الشرف والثأر والعنف بشكل عام، أحداثاً شبه

(١٠) **المرأة في الأردن** (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ٢٠٠١)، صفحات متفرقة.

يومية، وأحياناً جماعية، مثل عصابات التهريب، والتمرد على قوات الأمن. وربما كان ذلك من بقايا ثقافة الغزو، وبسبب التغيّرات الاجتماعية السريعة، وسقوط العديد من قيم وتقاليد الجسم الاجتماعي المتماسك والمترابط سابقاً.

ولكن سرعة التغيير الاجتماعي والثقافي أفرزت إشكالات جديدة، مثل التباين بين قيم وسلوك الأجيال المتتالية والمتعايشة معاً، وخاصة في مجال الحريات الاجتماعية والفردية التي تتعاظم في ظلّ المجتمع الجماهيري الذي يكرّس سيادة الفرد وخياراته الشخصية. وبقيت المواجهة بين السلفية والأصالة من جهة، والمعاصرة والحداثة من جهة أخرى غير محسومة. وقد فاقم هذه المواجهة الرقابة الاجتماعية الجماعية وخلافية المجتمع حولها، وضعف الحريات العامة، وغياب الحوار الاجتماعي والثقافي المفتوح والصريح على مستوى المجتمع، والضروري للتعامل مع هذه التحديات بكفاءة وجدارة. وقد جاء الدفع من قيادة المجتمع، وخاصة العرش، نحو التسريع في التحديث في القيم والممارسات، سبباً ضاغطاً ومرهقاً للمجتمع المنقسم على نفسه، وبالنتيجة غير المستقر في تعامله مع هذا التغيّر السريع والطرح الجديد. ويخلق ذلك كمية من التوتر والحساسية لدى المواطن، وربما الصدام والتباين والافتراق. وقد أدى الاختلاط الاجتماعي والثقافي بين الأردنيين والفلسطينيين إلى تسارع التأثر بالقيم المتبادلة، ولكن لصالح التحديث والمعاصرة بشكل عام.

ثانياً: الهرم والأمن الاجتماعي

تؤكد تجربة المجتمعات المعاصرة أن المساواة والأمن الاجتماعيين، بما فيه التعليم المجاني والتأمين الصحي والتقاعد، لهما مردود اقتصادي وسياسي إيجابي، بالإضافة إلى المردود الاجتماعي والإنساني، مما يجعل كلفة توفير الأمن الاجتماعي، وتقليل الفروقات الطبقية، ذات جدوى مرتفعة، وخاصة في الحدود الدنيا للأمن والمساواة. وربما تضعف المبالغة فيهما المردود الاقتصادي لهما، مما يجعل المزيد من الاستثمار فيهما ذا مردود سلبي، بسبب عدم تحقيق المزيد من الإنتاج الناجم عن غياب حوافز العمل، أو بسبب هروب الاستثمار إلى مناخ وبيئة أكثر تشجيعاً وتحفيزاً، على شكل الإعفاءات الضريبية على الأرباح والمداخيل المرتفعة، أو الضرائب المتدنية على الرواتب، أو الضرائب على القيمة المضافة أو المبيعات لأغراض تغطية كلفة التأمينات الاجتماعية.

وقد أكدت التجربة الأردنية، في بداية عهد الدولة، صحّة العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في المجالات الإنسانية والإنتاجية، والجدوى الاقتصادية المتأتية عن ذلك. وتبرز نتائج هذه التجربة بشكل خاص في مجال التعليم الذي انتشر في الأردن،

وسبق المجتمعات الشقيقة وغيرها، من خلال توفير الدولة وضمانها للتعليم المجاني، أو شبه المجاني، وهو يشكل أساس النهضة الاجتماعية والاقتصادية الأردنية الحديثة. وقد تحقق هذا النجاح على رغم أن تراجع المستويات العلمية، والمبالغة في الثقافة والمناهج الدينية، أدّيا إلى تأكل قوة الدفع النهضوية، والتفوّق الأردني إقليمياً منذ الستينيات. ولكن مؤشرات مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تزال تؤكد العلاقة الإيجابية والقوية بين المستويات التعليمية ومستويات الرواتب والأجور. غير أن المضمون المتردّي للتعليم المدرسي والجامعي في الأردن في العقود الأخيرة، بدأ يؤثر سلبياً وبشدة في أحجام البطالة، وخاصة في الشرائح المتعلمة العليا، حيث تعمّ البطالة على رغم ستة عشر عاماً من الدراسة في المدارس والجامعات.

أما عناصر التأمين الاجتماعي الأخرى، فهي متوفرة بدرجات أدنى بكثير من المستويات الدولية في الغرب، وخاصة بالنظر إلى الوعي العام الذي حققه انتشار التعليم في الأردن بمستوياته المختلفة. فالمعونة الوطنية لإنقاذ الذين يعانون الفقر المدقع تصل إلى جزء فقط من الذين يستحقون هذا الدعم. كما أنه ليس هنالك برامج لإعطاء الأطفال في هذ الشرائح الفقيرة الفرصة للإفلات من دائرة الفقر المفرغة، لكي يخففوا من أعباء المجتمع في بقية حياتهم من جهة، ويثروا المجتمع بالإنتاج من جهة أخرى. وينسحب هذا أيضاً على البطالة، حيث لا يتوفر لضحايا هذه الظاهرة الحدّ الأدنى من أسباب الحياة لحمايتهم من التردّي، والتراجع الإنساني والعنف والانحراف. وكذلك لا تتوفر برامج التأهيل لتمكينهم من الانخراط في سوق العمل والمجتمع. وعلى رغم التقدم الكبير الذي أحرزه القطاع الصحي في الأردن الذي أصبح مركزاً إقليمياً مرموقاً لهذه الخدمات، فإن التأمين الصحي لا يغطي المجتمع الأردني بالكامل[11]، إذ إنه محصور في موظفي الدولة والشركات الكبيرة في القطاع الخاص ولفترة عملهم فقط. وينسحب هذا التمييز نفسه على الحفاظ على كرامة المسنّين، وخاصة مع التغيّر في العلاقات العائلية. فرواتب التقاعد هي أيضاً محصورة بموظفي الدولة والشركات الكبيرة. وبذلك يحرم حوالى نصف المجتمع من كل من التأمين الصحي وتقاعد الشيخوخة.

ومما يفاقم هذه الأحوال من الحرمان، والاحتقان الناجم عنه، ومخاطر ذلك على استقرار المجتمع، أن القطاع العام في حالة تراجع في نسبته من العاملين في الاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر إلى تغيّر المناخ الفلسفي لإدارة الاقتصاد الحديث الذي يعتمد

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٢، و**النهضة الصحية في الأردن: تقدم متواصل وطموح بلا حدود** (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٧ و٣٥.

بدرجات متزايدة على القطاع الخاص، واقتصاد السوق، والتوجّه العام للخصخصة، وتقلص الخدمات الحكومية، حتى في الأجهزة الأمنية والدفاع. وبذلك بدأ الأردن في التسعينيات الماضية بالتخلّي التدريجي عن ممارسات الدولة الأبوية والرعوية، مما يفقد الأردني الأصل خاصة حماية الدولة والوظيفة فيها. وقد أدى هذا التوجّه الجديد إلى المزيد من البطالة في صفوفهم، وخاصة في الريف، بالمقارنة مع الفلسطينيين الذين تعوّدوا منذ الهجرة على التكيّف مع متطلبات القطاع الخاص الذي مكنهم من تجنّب آفات البطالة.

وفي الطرف الآخر من المجتمع، حيث الثراء الكبير الذي تتمتع به نسبة ضيئلة من المجتمع، ربما لا تتجاوز ٥ بالمئة، فإن هذه الفئة تشكو من أمراض عسيرة وخطيرة تفقدها الدور الحيوي في التنمية والتطور الذي يقوم به أمثالها في المجتمعات المتطورة. ففي البداية، حققت هذه الفئة الثروة من مصادر لا تعكس التفوق والريادة والقيادة والإدارة والإنتاجية. فقد كانت مصادرها الأساسية ارتفاع قيمة الأراضي الموروثة، بسبب إنفاق الدولة على البنية التحتية، وتسارع النمو السكاني، وكذلك من العمولات والرشى التي شجّعها الفساد التقليدي الذي أصبح مؤسسياً، مما كرّس قيمه وثقافته، وحرّره من الوصمة الاجتماعية، مستفيداً من مفاهيم الغزو القبلية القديمة. ولم تكن مصادر ثروة المغتربين تختلف كثيراً في النوع والطبيعة، وخاصة في ظل الثروة النفطية السخيّة. وقد ساعد في تنامي هذه الثروات طبيعة النظام الضريبي في الأردن الذي تتعاظم فيه واردات الدولة من الضرائب غير المباشرة، مثل الجمارك، أو ضريبة المبيعات أو الرسوم، بينما تتضاءل الواردات من ضريبة الدخل المباشرة إلى حوالى ثلث المعدّلات الدولية التي كذلك تعفي الأرباح الرأسمالية وانتقال الثروة بالإرث. ولذلك، فإن الطبقة الثرية غير مؤهلة بالقدرة والتجربة والقيم لكي تقوم بدور القيادة في الاقتصاد الوطني. ويساهم ذلك في هجرة ثرواتها للإيداع في الخارج.

فقد اشترك الأردن مع المجتمعات العربية الشقيقة في ظاهرة هروب الأموال الخاصة إلى الغرب، لأسباب أمنية وسياسية، ولأسباب محدودية استيعاب الاقتصاد الوطني، وذلك لاستثمارها في الودائع والسندات والأسهم والعقارات، وليس في المؤسسات الإنتاجية، بسبب خلفية أصحاب هذه الأموال البعيدة عن الممارسات الاقتصادية المثمرة التي تتطلب خصائص لا يتمتع بها هؤلاء الأثرياء. ولا تتوفر المعلومات الموثوقة عن أصحاب هذه الثروات المهاجرة، كما تتباين التقديرات لها كثيراً، ولكنها في كل الأحوال ذات أحجام كبيرة. وقد أدى هذا الهروب إلى نتائج سلبية ووخيمة في المجتمعات العربية بما فيها الأردن. فقد فوّت الهروب المالي على

المجتمعات الأم نتائج استثمار هذه الأموال وطنياً، وخاصة في مجال خلق الوظائف، وزيادة الإنتاج القومي، وتحسين ميزان المدفوعات والصادرات والاحتياطات النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى هذا الهروب إلى إضعاف روابط أصحاب الأموال المهاجرة مع مجتمعهم ووطنهم، وهذا يظهر جلياً في الأزمات الوطنية والقومية، ويكسبهم نفسية وصورة الأجنبي المقيم أو العابر. ويزيد من هذا التفتّت في المجتمع سلبية تداعياته على الطبقات الوسطى والفقيرة، وهي تنظر إلى فئة الأثرياء نظرات يسودها الحقد والحسد، وربما الكراهية والمعاداة، والتشكيك في الغايات والانتماء. ومن مستحقات هذه الحالة، ارتباط فئة الأثرياء بتيار العولمة المتنامي وبالتيار القطري اليميني الذي يشترك مع شرائح الإدارة الحكومية العليا في الولاء المصلحي للنظام السياسي الحاكم، وهو لذلك السبب لا يشكل ارتباطاً عميقاً ومستقراً لهذه الفئة، أو مصدراً للشعور بالأمن البعيد لها، أو تعزيزاً للعصبية الوطنية، أو ممارسة للعقائد والقيم المشتركة.

وبين طبقات الفقر والثراء، تمثل الطبقة الوسطى، بشرائحها العليا والدنيا، المساحة الاجتماعية الأكبر التي تصل إلى حوالى ثلثي السكان. وتتّسم هذه الطبقة بأن معظم أعضائها من ذوي الدخل الثابت في القطاعين العام والخاص، مما يجعل التضخم المالي، وخاصة عند هبوط الدينار، كما حصل عام ١٩٨٨، أكثر تأثيراً في مستويات معيشتهم. أما المهنيون، وصغار التجار، والمزارعون، فهم يعتاشون من خدماتهم لهذه الطبقة، ويتأثرون مباشرة بتعثرها أو ازدهارها. كذلك، فإن نصف أعضاء هذه الطبقة هم من الجامعيين، مما يجعلها على درجه أعلى من الوعي، وبذلك أكثر حساسية للإنفاق الاستهلاكي الاستفزازي الذي تمارسه الطبقة الثرية من حولهم.

ثالثاً: الرقابة والتنظيم

لم تتوقف سياسة الإنفاق المخفي، وخاصة في مجال القوات المسلحة[١٢]، وكذلك تجاوز الإنفاق المشرّع في الموازنة العامة بعد أحداث عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، بل بقيت الموازنة العامة مجرد إعلان نيات، مزيّنة بطبيعة الحال، مما يبقي حقيقة الإيرادات والإنفاق العام مستقلة عن قانون الموازنة، وذلك باستثناء الرواتب وبعض النفقات العامة. وقد استمرت الأوامر تصدر إلى الخزينة بشكل علني وغير علني لمزيد من الإنفاق من خارج الموازنة المعتمدة، وهي الممارسات التي أدت إلى المديونية الهائلة

(١٢) «بلغت الإنفاقات العسكرية الكلية ١٨ بالمئة من إجمالي الإنتاج الوطني في الأردن». انظر: محمد أحمد المقداد، **الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني** (إربد: دار الكتاب، ٢٠٠١)، ص ٢٥.

وانهيار الدينار عام ١٩٨٨. فهيئة الرقابة الأولى، وهي ديوان المحاسبة، وذراع مجلس الأمة في المساءلة المالية، بقي يعمل في التفاصيل الثانوية، وبعيداً عن المواضيع المالية الجوهرية.

وينسحب غياب فاعلية ديوان المحاسبة على المؤسسات الحكومية المستقلة التي تشمل قوانين معظمها تكليف ديوان المحاسبة بمراقبة حساباتها وأوجه إنفاقها، علماً بأن اعتماد ميزانيات وإيرادات ونفقات هذه المؤسسات منوط بالسلطة التنفيذية دون سواها، وهي لا تتوقف عند قوانين هذه المؤسسات أو تراعي بنودها في فرض إرادتها عليها وعلى أموالها، وخاصة المؤسسات الثرية مثل البنك المركزي، والضمان الاجتماعي، وكذلك الشركات التي تهيمن عليها السلطة التنفيذية. وبشكل عام، فإن غياب الممارسة الدورية لقياس وتقييم أداء المؤسسات والدوائر والسياسات والإنفاق، بموجب معايير علمية، يفقد الدولة الكفاءة في الإنفاق والإدارة التي يتحمل أعباءها المواطن العادي.

أما هيئات الرقابة الأخرى في الأردن، فقد تكاثرت نتيجة برامج الخصخصة التي بدأ اعتمادها عالمياً منذ الثمانينيات كرموز لأنظمة الحكم الليبرالية، وثقافة اقتصادات السوق والعولمة التي تقودها الولايات المتحدة. وقد تزايدت سرعة تنفيذ هذه البرامج في الأردن في التسعينيات، وهي تدعو إلى الفصل بين الملكية والإدارة من جهة، وبين الرقابة واعتماد السياسات العامة من جهة أخرى[١٣]. وبالنظر إلى حداثتها في الأردن كما في بقية الدول، فهي لم تثبت بعد جدواها وفاعليتها واستقلالها عن السياسات الحكومية، لتتمّ ممارستها بعيداً عن الأهواء السياسية وفي ظل قوانينها. ولكن هذه الرقابة في الأردن ذات حظ أقل مما هو حاصل في الديمقراطيات الحقيقية التي تساعد فيها الشفافية والرأي العام على حماية هذه المؤسسات الرقابية من هيمنة السلطة التنفيذية، ومن ورائها المصالح التجارية، وكذلك تحول دون جعلها امتداداً لها. وفي كل الأحوال، يقتضي الإنصاف عدم استباق الأحداث، والحكم على الرقابة والتنظيم في التجربة الأردنية، قبل ظهور الأدلة النهائية والمشتملة على ذلك، علماً بأن الأداء الرقابي الذي تتوفر إمكانية تقييم فاعليته حتى الآن، لا يبشر كثيراً بالخير في القطاع المالي والاتصالات والنقل والطاقة والتعليم والصحة. . . الخ، وذلك استمراراً لسجل الرقابة على الامتيازات

(١٣) رفعت الفاعوري، **تجارب عربية في الخصخصة** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤)، ص ٦ ـ ٨، وعادل القضاة، «لماذا التخاصية في الأردن؟،» **الندوة** (جمعية الشؤون الدولية)، السنة ١٠، العدد ٢ (أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ٤.

والاحتكارات في السابق. واذا استفحل الأمر وتغوّلت المصالح الرأسمالية على آليات الرقابة والتنظيم في حماية المستهلك، فسوف يفقد المواطن ثقته بالنظام العام نتيجة ذلك، مما يؤدي إلى تعميق الهوة بينهما، والى عدم الاستقرار في المجتمع.

أما دائرة مكافحة الفساد ذات الفاعلية الأمنية والقضائية المحصّنة، فهي تشكو من انفلاتها من أية ضوابط، ومن غياب الشفافية بالكامل، مما يؤدي إلى احتمال الظلم والمزيد من التشكيك في دوافع سلوكها، وخاصة في ظل غياب مجلس الأمة، ومحدودية حرية الإعلام، وتآكل مهنية واستقلال القضاء، وهشاشة البنية المؤسسية للحكم.

رابعاً: التراكم التاريخي

ولد الكيان الأردني في كنف النظام الاقتصادي الأوروبي المتمثل بالرأسمالية الليبرالية وتنامي القيم الإنسانية والاجتماعية المسيّسة. وقد كان ذلك على خلفية النظام الاجتماعي السائد في الأردن، والمتمثل باقتصاد الكفاف الزراعي الحرّ في الريف، والعشائري في البادية، والمؤسس على خليط من الملكية الجماعية والفردية التي كانت تقودها شريحة من البرجوازية التجارية الوافدة من سوريا وفلسطين. وقد تميّز الأردن منذ البداية بشحّة موارده الطبيعية، وخاصة الطاقة والمياه التي أدت إلى تراجع نسبي للقطاع الزراعي في العقود اللاحقة، وتعاظم كلفة الطاقة المستوردة التي تشكل أهم أسباب العجز في الميزان التجاري السلعي(١٤).

وعبر العقود الثمانية الماضية من حياة الكيان الأردني المستحدث، استمر الأردن في ظل النظام الرأسمالي ذي الهيكل الطبقي، والمكوّن من الشريحة الثرية الصغيرة، والطبقة الوسطى العريضة، والطبقة الفقيرة المحرومة والمتكاثرة. ويكافىء هذا النظام مزايا القوة الاجتماعية، والنفوذ السياسي، والذكاء، والعلم، والجهد، والحظ، والفساد، بتجميع وتراكم الثروة لدى القلّة العددية التي يعززها الإرث المستند إلى قدسية الملكية الفردية المكرّسة في الدستور وفي الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من التيارات اليسارية الثورية التي اجتاحت العالم في معظم القرن العشرين، وتعاظم القطاع العام ورأسمالية الدولة، وقد انتشرت في المنطقة العربية، بما فيها الأردن بعد تحقيق الاستقلال الوطني، استمر النظام الرأسمالي يحكم المجتمع الأردني.

جاءت الثروة إلى الأردن في البداية عبر المعونة الاقتصادية من الخارج التي

---

(١٤) انظر الدستور الأردني.

أنفقت على مشاريع البنية التحتية والرواتب. فأدت الأولى إلى العمولات، والى ارتفاع قيمة الأراضي المحيطة بالمشاريع من طرق ومنشآت وخدمات ومرافق وغيرها. وأدت الثانية إلى توسع السوق الاستهلاكي الذي كان صغيراً جداً، وإلى رواج التجارة نسبياً. ثم جاءت نكبة فلسطين، والهجرة إلى كل من الضفتين، ومن ثم اتحادهما، مما أدى إلى تعاظم الإنفاق على البنية التحتية من خلال زيادة المعونة البريطانية لاحتواء النقمة السياسية والبطالة المتعاظمة. وأدى ذلك إلى اتساع السوق التجاري، وبداية انتشار الفساد في شكله الحديث الذي يختبئ في ثنايا المجتمع المتكاثر عدداً في المدن والمخيّمات. وقد بدأ المجتمع الأردني يكتسب صفات المجتمع الجماهيري بدلاً من المجتمع القروي والصحراوي المتناثر، وخاصة عندما انتقل فجأه من مئات الآلاف القليلة والمبعثرة إلى بضعة الملايين المركزة في المدن الكبيرة.

ثم بدأ النفط العربي يتدفق ويموّل إنفاقاً هائلاً في البلدان العربية النفطية منذ أواخر الأربعينيات، وقد اجتذبت آلاف الأردنيين والفلسطينيين للعمل فيها كمدرسين، وأطباء، ومهندسين، وعمال، وكتبة. ومن بعد ذلك كتجار ومقاولين . . . الخ. وبدأ الأردنيون والفلسطينيون يكوّنون الثروات، ويحوّلون بعضها إلى الأردن، لمساعدة أهاليهم، وللتملك والاستثمار. وحتى بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بقي اقتصاد الضفتين مترابطاً. ثم بدأت الفورة النفطية الثانية في السبعينيات التي ساهمت في انفراج الانقباض السياسي والاجتماعي الذي تراكم منذ فقدان الضفة الغربية، والصدام مع فصائل المقاومة، والتردّي الاقتصادي الناجم عن ذلك، والهجرة الفلسطينية الثانية. ورافق ذلك تعاظم أعداد المغتربين ومداخيلهم، والمنح الرسمية للدولة الأردنية، لتمويل المزيد من البنية التحتية الضرورية للملايين المتزايدة، وفقاً للمعايير الدولية الحديثة.

خامساً : القطاع العام

يشكّل القطاع العام في الأردن، بما فيه الحكومة المركزية، بشقيها المدني والأمني، والمؤسسات الحكومية المستقله، والبلديات، حوالى نصف الاقتصاد الوطني في الإيرادات والنفقات والاستثمارات، وذلك على رغم البداية الجادة في الخصخصة التي إذا استمرت بالزخم والوتيرة نفسهما القائمتين الآن، فإنها قادرة على أن تخفف بشكل مادي وملموس المساحة التي يحتلها القطاع العام. وقد كان هذا القطاع المسؤول الأول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حقّقها الأردن في العقود الثمانية الماضية. وربما جاء التحوّل نحو القطاع الخاص، المدفوع بالتيارات الدولية، وخاصة الغربية، في الوقت الصحيح. فالقطاع الخاص، وخاصة المشارك والمستثمر

الأجنبي فيه، العربي والدولي، قد حقق كفاءات وقدرات غير متوافرة في القطاع العام التقليدي في الأردن. وتؤهله هذه الكفاءات لأن يقوم بدور ناجح وفعّال، شريطة أن تبقى الحكومة على دورها وبمشاركة شعبية، في رسم السياسات الاقتصادية العامة، وكذلك لأن يقوم قطاع وثقافة الرقابة والتنظيم الحديث النشأة في معظمه، والمعزّز ديمقراطياً، بالدور المأمول منه في ضمان التطابق بين التنمية الحقيقية والمباركة السياسية من خلال المساءلة العلنية في المؤسسة التشريعية وفي الإعلام من جهة، والاعتبارات والحوافز التجارية من جهة أخرى.

أما المؤسسات العامة المستقلة، فإن ميزانياتها وإداراتها خاضعة فعلياً فقط للسلطة التنفيذية، وليس للسلطة التشريعية وللمجتمع دور ملموس في ذلك. فالمساءلة والشفافية غير حاصلة، وخاصة في غياب مجلس الأمة. أما القوانين التي من المفروض أن تعمل هذه المؤسسات بموجبها، فمعظمها مؤقتة، وهي مطبقة فقط ضمن النطاق اليومي أو الروتيني، تاركة القرارات العليا والمهمة للأوامر الشفهية الصادرة عن العرش أو الحكومة. وكلما زادت أهمية هذه المؤسسات، كالبنك المركزي، أو الضمان الاجتماعي، زادت احتمالات التدخل والتوجيه من فوق.

ومن أركان الموازنة العامة أيضاً كلفة الدفاع المعلنة والباهظة، وهي حوالى عشرة بالمئة من الدخل القومي أو ثلث الإنفاق الحكومي[١٥]. ويفوق ذلك الإنفاق المعدلات الطبيعية في معظم أنحاء العالم بكثير، مما يثير التساؤل حول أداء السياسة الخارجية وأدواتها الدبلوماسية، أو في ما إذا كانت هنالك مبالغة في حاجة البلاد إلى هذا الكمّ الهائل من الإنفاق الدفاعي. ويثير التساؤل أيضاً حول أسباب هذه المبالغة وفاعلية هذا الإنفاق، وكذلك التساؤل حول البدائل القادرة على توفير الأمن الداخلي والخارجي بوسائل أخرى وكلف أقل.

وقد أدى ضعف دور وإيرادات الضرائب المباشرة، وكلفة الدفاع والأمن المرتفعة، إلى عجز كبير ومزمن في الموازنة العامة، كان قد بدأ عند قيام الكيان عام ١٩٢١، ولم ينته بعد. وقد أدى هذا بدوره إلى الاعتماد على المعونات الخارجية، واستحقاقاتها المختلفة والعميقة على البلاد، وعلى العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية، وعلى المشاعر الوطنية والقومية نحو شروط هذه المعونات. ولم تكف هذه المعونات الخارجية، حتى في بحبوحة الثمانينيات، عندما كان الدعم عربياً ودولياً،

---

(١٥) المقداد، **الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني**، ص ٢٥.

فتوجّهت الدولة إلى الاقتراض الواسع، دون إعلام وموافقة المجتمع ومجلس الأمة، ودون إشراف أو شفافية في الإنفاق.

سادساً: القطاع الخاص

بقي القطاع الخاص طوال تاريخ الكيان الأردني معتمداً على الدولة ومستفيداً منها، وقد بدأ بترأس العرش للنظام السياسي والحكم الذي يميل بطبيعته إلى النظام الليبرالي والرأسمالي، وخاصة في وجود طبقة ثرية ومحيطة بالحكم وحامية له وشريكة معه، مما يتطابق مع مفهوم اليمين القطري.

وقد استمد القطاع الخاص أيضاً عبر تاريخ الأردن الدعم المادي من الدولة. فالمعونة الاقتصادية القادمة من الخارج إلى الدولة، موّلت بناء البنية التحتية، بما فيها الخدمات الاجتماعية، بدلاً من الاعتماد على الموارد المحلية الضريبية. كما أن المعونة الاقتصادية الخارجية كانت ولا تزال في العهدين البريطاني والأمريكي قادمة من دول تقود الليبرالية والرأسمالية والعولمة في العالم. فعلى رغم تعاظم دور الدولة والقطاع العام في الأردن، حتى قبل انتشار الأيديولوجية اليسارية في معظم أرجاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بقي الإطار الدستوري والقانوني في الأردن يحمي بوضوح تام الملكية والمبادرة الفردية، والقطاع الخاص بشكل عام.

وفي العقدين الأخيرين من تاريخ الأردن الحديث، حقّق القطاع الخاص نمواً كبيراً تمكّن من خلاله أن يحقق استقلالاً نسبياً عن الدولة، وربما نحو التوازي والتوازن معها، وحتى القيام بدور الشريك الأقوى في التأثير المتبادل في الشؤون الاقتصادية. وقد تحقّق هذا الحال المستجد أولاً بسبب الثروة الهائلة التي تجمّعت لدى القطاع الخاص، بسبب ارتفاع أسعار الأراضي الناجم عن إنشاء البنية التحتية، وعن التزايد في السكان، وبسبب الثروات القادمة من البلدان النفطية، وعمولات العقود الحكومية، وخاصة العسكرية. وتحقّق ثانياً بسبب إعادة ترتيب البيت الأردني الذي أبعد الفلسطينيين عن مؤسسات الدولة، فانصب نشاطهم في القطاع الخاص، حيث نمت لديهم مؤسسات كبيرة وثروات طائلة. وتحقّق ثالثاً بسبب تراجع الدولة عن دورها الاقتصادي من خلال الخصخصة، واعتماد النمط الدولي في فصل التنظيم والرقابة عن الملكية والإدارة، وعن السياسات العامة، مما يؤدي إلى حجم أصغر للحكومة ولدورها المباشر. ومن المتوقع أن يزداد دور الدولة تراجعاً، ويزداد القطاع الخاص نمواً وأهمية باكتمال برامج الخصخصة وشمولها الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم، مما سوف يؤدي إلى تعاظم تأثير القطاع الخاص في الدولة.

ويتميّز هيكل ونشاط القطاع الخاص في الأردن من الأنماط الإقليمية والدولية بشكل نسبي، وليس بشكل مطلق. فالزراعة والإعلام والثقافة والفنون هي في حالة ضعف بالمقارنة مع بعض البلدان العربية كلبنان ومصر. أما تفوّق القطاع الخاص الأردني، فهو في قطاعات التجارة الخارجية، والخدمات المالية، وخاصة سوق رأس المال، والسياحة، والاغتراب، والتعليم، والصحة، والاتصالات. وبذلك تبقى القطاعات الأخرى عادية في حجمها وأدائها كتجارة التوزيع المحلي، والإنشاءات والصناعة، والإسكان، والعمولات. وتتمتع هذه النشاطات كافة بتنظيمات قطاعية تتفاوت في فاعليتها وأدائها في تطوير النشاطات المعنية. وجميع هذه التنظيمات هي ديمقراطية التكوين والإدارة وجزء مشرف من المجتمع المدني في الأردن.

يؤكد الخطاب الاقتصادي الرسمي، والقوانين والسياسات كافة، أن المنافسة الحرة هي أحد أركان الاقتصاد الوطني الأردني. ولكن هنالك حقائق اقتصادية واجتماعية كبيرة تؤشر في الاتجاه المعاكس، وفي التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من ذلك. فالقطاع العام، والمؤسسات الحكومية المستقلة التي عددها بالعشرات، والحضور المعنوي للدولة، تحتل جميعاً مساحة كبيرة حيث المنافسة غائبة. وقد يصل هذا النشاط إلى حوالى نصف الاقتصاد الوطني. وهنالك الامتيازات الاحتكارية، وخاصة في الصناعات الكبيرة والنقل والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية التي لم تتمّ خصخصتها بعد، والتي تزيد من المساحة غير الخاضعة للمنافسة. واذا ما أضفنا النفوذ الاجتماعي والسياسي لدى فئة قليلة، وكذلك الضعف الإنساني والإداري أمام إغراءات الفساد، وغياب المساءلة الفعالة في مجلس الأمة، أو في الإعلام أو في المجتمع المدني بشكل عام، فإن المنافسة الحرة تتراجع بشكل ملموس، بالإضافة إلى مجالات العمولات، ومجالات تنظيم المدن، والبنية التحتية وأثرها في أسعار العقارات والأراضي.

لا يختلف الأردن جوهرياً عن النموذج الرأسمالي التقليدي منذ البداية في دور وتأثير أصحاب المال، من عائلات ومؤسسات، في الحكم، وتوجهاته، وقراراته، وذلك من خلال مقايضة الدعم والتأييد والخدمة في الإدارات الحكومية مقابل تحقيق المصالح المادية. فالأمور الأساسية في السياسة والأمن هي من اختصاص العرش من حيث التوجّه والقرار، على رغم أن اليمين القطري، المتمثل بالمشاركة بين أصحاب المال والمؤسسات من جهة، والبيروقراطية والتكنوقراطية من جهة أخرى، يقوم بالتنفيذ بصدق وإخلاص. وكذلك فإن القرار في حجم الحضور الفلسطيني في الإدارة الحكومية بعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وخاصة في مجلس الأمة، ومجلس الوزراء، والأجهزة الأمنية، هو من اختصاص العرش.

ولا تعني هذه المشاركة، وتوزيع الأدوار، والاختصاصات، أن هنالك تنظيماً يمينياً رأسمالياً، أو أن هنالك مؤسسية في انتقاء النخب للقيام بأدوار محدّدة في الإدارة الحكومية. فالتنافس الفردي والشللي هو الحاصل بين أصحاب المؤسسات والبيروقراطيين الذين تصل أعدادهم إلى الآلاف، ولكن بموجب ضبط للإيقاع يقوم به العرش. كما أن المنافسة هي على أشدها في العمولات والمكاسب التي يسعى إليها جميع أفراد هذه الطبقة. ولكن هنالك بعض المكاسب العامة التي يجمع عليها القطاع الخاص، وقد نجح بالحصول عليها، ومنها تخفيض الضرائب المباشرة إلى حدودها الدنيا من خلال الإعفاءات والنسب الضريبية المتدنية، بالإضافة إلى التهرب من الضريبة بأشكال مختلفة. وكذلك ضبط الحركات العمالية والنقابية، وقوانين العمل المنظمة لها، واستقدام العمالة الرخيصة من الخارج، وإعفاء القطاع الخاص من أكلاف البنية التحتية، وتخفيض الرسوم البلدية على المباني. . . الخ.

ونتيجة لبرنامج الخصخصة، واجتذاب المستثمر الأجنبي، وتغيّر دور الدولة في الاقتصاد الوطني والمجتمع، وتأثر الأردن بأنماط العولمة الدولية، فإن الصراع بين المصالح الطبقية المختلفة سوف يصبح أكثر وضوحاً وحدّة. ومن غير المحسوم إذا كان العرش سوف يقف في الوسط أو سوف يميل إلى جانب أصحاب القطاع الخاص، وخاصة أن المستثمر الأجنبي هو أكثر شراسة في متابعة مصالحه المالية، دون التأثر بالاعتبارات الاجتماعية أو السياسية، وهو أكثر قدرة على ذلك بسبب أحجام استثماراته والموارد التي تحت تصرفه، وكذلك بسبب ارتباطاته الخارجية وثقافة العولمة، إن كان ذلك مع الشركات الأم، أو مع الشركات العالمية الأخرى. وسوف يكون تعامل هذه المصالح المالية الكبيرة في الأردن مع هيئات الرقابة والتنظيم متأثراً بتمكّن هذه الهيئات من توظيف مؤسسات الديمقراطية والرأي العام لدعم مواقفها.

ومن الجدير رصد وتحليل الإطار الثقافي ومنظومة القيم التي يتحلّى بها القطاع الخاص وينمّيها. فالقطاع الخاص الذي يسيطر عليه الفلسطينيون المستبعدون عن الحكم، والمهمشون سياسياً، غير معني بالوطنية الأردنية وبالقيم الاجتماعية، كالصدق والإخلاص والنزاهة في التعامل، وفي حماية المستهلك. وكذلك الأمر في ما يخصّ الوافدين إلى الأردن من البلدان العربية الأخرى، أو في ما يخصّ الأردنيين الذين وفدوا من قراهم ومدنهم الصغيرة، وتخلّوا عن معظم مشاعرهم وروابطهم نحو عشائرهم وقراهم، والذين لا تتجاوز الدولة الأردنية بالنسبة اليهم مصدر التكسّب والوظيفة والمنافع. وتضاف هذه الخصوصيات الأردنية للنزعة الإنسانية العامة نحو السعي للمال والثروة، إلى الفردية، والأنانية، والمادية، وتراجع قيم العلم، والأصالة، والوطنية، أو الإخاء الإنساني، ومساعدة الضعيف، والدفاع عن

كرامة الإنسان، أو الحكم الصالح. وهكذا، فإن القطاع الخاص في الأردن هو مدفوع بغرائز السعي للثروة مهما كان الثمن، ودون تباطؤ أو اهتمام بأي اعتبارات أخرى، مما يشكّل سيفاً ذا حدّين. فهذه الحالة توفّر الحافز الذي يمكن من خلاله تحقيق الهدف الذي يختاره الحكم، وذلك بتوظيف هذا الشغف للثراء بأي اتجاه يختاره، كما أنه في الوقت نفسه يهدّد بتحويل المجتمع إلى عصابات منحلّة ومتخلّية عن أية روابط، أو اعتبارات وطنية أو إنسانية أو ثقافية.

سابعاً: الانكشاف

يخلق غياب أو ضعف هوية الأردن الوطنية والثقافية المستقلة، كما يخلق عمق ترابطه الاقتصادي العضوي مع محيطه الخارجي بدرجة أكبر من غيره، حساسية وتوجساً نحو أي تغيّر أو تطور سياسي أو اقتصادي خارجي، مما يمنع الحسّ بالاستقرار ويتطلب اليقظة المستمرة، واعتماد البرامج والسياسات التي قد تعوض عن هذه الحالة. فالاقتصاد الأردني مرتبط إقليمياً ودولياً، بدرجة أكبر من المعدلات المألوفة، بالتجارة الخارجية في السلع والخدمات، وبالاستثمار الخارجي في الأردن، وبأموال الأردنيين في الخارج، وبالعمالة الأردنية المغتربة، والأجنبية والوافدة، وبالمقيمين الأردنيين في الخارج، وغير الأردنيين في الأردن، وبالطلبة الدارسين في الأردن من الأقطار المحيطة، والطلبة الأردنيين في الخارج، وبحاجة الأردن إلى المعونة المالية والسياسية الكبيرة من الخارج، وبحسّ الانتماء العربي، والتعاطف الشديد حتى التماهي مع أحداث فلسطين والعراق، وبالمشاركة بالأخطار الأمنية الإقليمية، وبهجرة العقول الأردنية، وبالحاجة إلى الخبرات العالمية، وبموقع الأردن المحاط بدول أكبر وأقوى منه.

فتجارة السلع الخارجية تشكل حوالى ٨٠ بالمئة من الدخل القومي[١٦]، ويتفوّق الأردن في التجارة الخارجية العربية البينيّة على هذه الدول كافة، حيث إن التجارة بينها لا تزيد على ١٠ بالمئة من مجموع تجارتها الخارجية السلعية، بينما هي أضعاف ذلك في حالة الأردن[١٧]. ويسري ذلك الارتباط مع البلدان العربية أيضاً على تجارة الخدمات من عمالة، وسياحة، وتعليم، ومعالجه طبية، وخدمات نقل، ومصارف،

---

(١٦) «تبلغ تجارة السلع الخارجية حوالى ٧٦,٩ من الناتج المحلي الإجمالي. . .»، انظر: **التقرير السنوي، ٢٠٠٢** (عمان: البنك المركزي الاردني، ٢٠٠٢).

(١٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٨٧)، ص ١٥٩، و <http://www.dos.gov.jo>.

وتأمين. وتصل هذه التجارة الخدمية في مجملها مع البلدان العربية وغيرها إلى حوالى ٥٠ بالمئة من الدخل القومي الأردني، مما يجعل مجموع التجارة الخارجية من سلع وخدمات يفوق بكثير الدخل القومي الأردني[١٨]. اما الاستثمار الخارجي، ومعظمه عربي، فهو يصل إلى أكثر من ٤٠ بالمئة من البورصة الأردنية، مما يفوق المعدلات الدولية[١٩]. وينسحب ذلك على أموال الأردنيين في الخارج على رغم أنها غير محصورة بالدقة، وتقدرها المصادر المختلفة بمستويات تشبه البلدان النفطية العربية في ارتفاعها. وهي في كل الأحوال لا تقل عن عشرات المليارات من الدولارات.

وهنالك حوالى مليون أردني مغترب للعمل والإقامة، ومعظمهم في الخليج العربي. وهنالك ما يشبه هذا العدد من العمال والمقيمين العرب في الأردن، مع أعداد ملموسة من الآسيويين والأوروبين. كما أن هنالك عشرات الآلاف من الطلبة الجامعيين العرب في الأردن، وما يزيد عليهم من الطلبة الجامعيين الأردنيين في مختلف دول العالم. أما المعونة الخارجية، فهي قد تصل إلى أكثر من ١٥ بالمئة من الدخل القومي[٢٠]، وهو ما يفوق ربما ما تستلمه إسرائيل، ويفوق بأضعاف ما تستلمه مصر وغيرها، كنسبة من دخولها القومية.

أما غياب أو ضعف الهوية الوطنية الأردنية، كما هو مشروح بإسهاب في الفصل الأول، فقد كان من أسبابه وإفرازاته الحسّ العربي العميق والشديد، وخاصة مع الشعب الفلسطيني في بلده، حيث إن معظم الشعب الأردني هو من أصل فلسطيني. أما هجرة العقول الأردنية إلى البلدان العربية والغربية، فربما ساعد في ذلك ضيق الحال وقلة الفرص في الأردن، على أكثر من مستوى، مما يصعب معها استيعاب الكفاءات والمواهب الأردنية، مع أنها ظاهرة عامة إقليمياً ودولياً، وتذكّر بالحالة المعاكسة قبل وبعد قيام الأردن في العشرينيات واستقبال الأردن لخبرات وكفاءات الوافدين الذين استقروا فيه.

ثامناً: المجتمع المدني

تشكل الروابط والمصالح والهويات المشتركة التي توجد في المدن وبعيداً عن الإدارة الحكومية والأهداف التجارية، أساساً لقيام المجتمع المدني. وقد رافق انتقال السكان في الأردن من الريف والبادية إلى المدن، حيث اندمجت مع الزمن مخيمات

(١٨) **النشرة الاحصائية** (البنك المركزي الأردني) (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٥٨.

(١٩) انظر: < http://www.ase.com >.

(٢٠) **النشرة الاحصائية** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٥٩.

اللاجئين الفلسطينيين، تطور مؤسسات المجتمع المدني على درجة ملموسة من التسارع، وخاصة في العقدين الماضيين. وربما زاد في هذا التنامي وتسارعه غياب فرص العمل السياسي، مما أعاد توجيه الرغبة في العمل العام، خارج إطار العائلة والوظيفة، نحو النشاطات الاجتماعية، وقد ازدهرت هذه النشاطات بشكل عام في الأردن، مما أفرز بوضوح مواقع القوة والضعف في المجتمع الأردني مثل مستويات وأشكال الوحدة الوطنية، وأوضاع الأقليات، وأثار تمايز مستويات الدخل، والثقافة. . . الخ. وقد شمل ذلك النشاط النوادي الاجتماعية، والثقافية، والرياضية، والطلابية، والجمعيات الخيرية والدينية، والنقابات المهنية والعمالية، والدواوين العائلية الممتدة، وجمعيات القطاعات الاقتصادية. . . الخ. وأخيراً الأحزاب السياسية التي سمحت بها القوانين والأنظمة الصادرة في التسعينيات من القرن الماضي[٢١]، ولكن دون أن يحدث ذلك السماح أي تغيّر مهم في المسرح السياسي. وقد كان للنقابات، منذ تأسيسها في منتصف القرن الماضي، نشاطات سياسية واضحة وعلنية، كما كانت التيارات السياسية المختلفة تتنافس على قيادتها، وعلى مواقفها السياسية، وعلى انتخاب لجانها الإدارية.

ولكن هامش التسامح مع النشاط السياسي لهذه النقابات كان ضيقاً، فضاقت السلطة والأجهزة الأمنية ذرعاً بها، وبدأت تتدخل لتحدّ من نشاطاتها، وطرحت أفكاراً كثيرة حول إدارة هذا النشاط الحساس سياسياً وأمنياً، مثل جعل العضوية في هذه النقابات اختيارياً، وليس إجبارياً، وكذلك منعها من الخروج عن الحدود المهنية لنشاطاتها. وقد خلق هذا التدخل الذي قاده الملك حسين شخصياً، نقاشاً عاماً وواسعاً لم ينته بعد. ولكن فشل الحياة الحزبية في اجتذاب المواطنين اليها، وتعطيل مجلس الأمة، جعلا من هذه النشاطات النقابية بديلاً للأحزاب. كما انتقل هذا النشاط السياسي إلى طلاب الجامعات والى النشاط الرياضي. وكان أكثر المواضيع استفزازاً للسلطة مشاركة النقابات المهنية كمنبر لمقاومة التطبيع مع إسرائيل الذي تبنّته التيارات السياسية والعقائدية، القومية والإسلامية. وقد أدت مواقف السلطة في هذه المجالات إلى تنامي الهوة بينها وبين المجتمع بشكل عام، والى تضييق هامش الحريات في التعبير عن الرأي المعارض في مناحي الحياة كافة. وقد تجعل هذه المواقف من النقابات ساحة مواجهة مع السلطة، وتجعل من قيادات النقابات المهنية قيادات للمجتمع بشكل

(٢١) للاطلاع على الأحزاب السياسية الأردنية وتطورها، انظر: **الأحزاب السياسية الأردنية: عرض موجز**، إعداد فريق من باحثي مركز الأردن الجديد للدراسات؛ تقديم هاني حوراني، كتاب الأردن الجديد (عمان: المركز؛ دار سندباد، ١٩٩٧)، صفحات متفرقة.

أوسع، وتعطيها التأهيل والصدقية السياسية، مما سوف يزيد من عدم الاستقرار ومخاطر الصدام الداخلي. وفي الوقت نفسه، ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وخاصة في الطبقات الوسطى، في تعزيز اللحمة الاجتماعية بين كافة شرائح المواطنين على اختلاف مشاربهم، وربما كان ذلك تعزيزاً لفاعليتهم في المستقبل في التأثير في إدارة الدولة لشؤونهم.

وعبر العقود الثمانية الماضية، ونتيجة لتحديث المجتمع الأردني من خلال التعليم والانتقال إلى السكن في عمّان العاصمة والمدن الكبرى، والتنمية الاقتصادية الهائلة، وهجرة الفلسطينيين إلى الأردن، تراجعت العشيرة والعائلة الممتدة في حضورهما، وتقلّصت العائلة النووية، وازدادت الحريات الفردية والاجتماعية مساحة، مما جعل الزواج خياراً فردياً أكثر مما هو قرار جماعي وعائلي، وازدادت الجريمة بأشكالها المختلفة، وأصبحت سبل التواصل أكثر فردية، واتجهت وسائل اللهو والترفيه نحو ميادين الرياضة والاحتفالات الجماهيرية وحياة الليل، وتأخرت أعمار الزواج حتى سنّ الثلاثين[٢٢]. ونتيجة لسرعة التغيّر في الحياة الاجتماعية والثقافية، ولتولي الإخوان المسلمين مسؤولية إدارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى التغيرات أعلاه، ونتيجة انتكاسة عام ١٩٦٧ وانحسار الفكر القومي، تنامت المؤسسة والممارسة الدينية، فسيطرت على شرائح واسعة من المجتمع، وأثرت بذلك في القيم العامة والسلوك الفردي، وانقسم بذلك المجتمع في واقع الحال إلى متديّن وغير متديّن، على رغم تمسّك الجميع بالمظاهر الدينية الخارجية.

تاسعاً: الاستحقاقات المستقبلية

سوف يسير ويتأثر النظام الاقتصادي والاجتماعي في الأردن على خلفية تداخله مع قضايا الأردن الأخرى المعلّقة، وخاصة النظام السياسي، وغياب البنية المؤسسية فيه والتطور الاقتصادي والاجتماعي المتسارعين. فغياب الآلية التي تضمن أن يعكس النظام الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهاتهما وسياساتهما رغبات المجتمع وخياراته المتجدّدة، يدفع باتجاه تعميق أزمته، وتفاقم قضاياه المعلّقة الأخرى. فانكشاف الاقتصاد الوطني الأردني سوف يزداد من خلال تعاظم وتعميق ارتباطه بالاقتصاد الدولي، وخاصة اقتصاد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. والتنمية المتسارعة والمتراكمة سوف تؤدي، من خلال هيكل الاقتصاد الوطني القائم، إلى توالد القيم الجديدة والمستوردة وتناميها، وذلك ضمن الشريحة الثرية والصغيرة والمعزولة عن

(٢٢) معدل الزواج ٢٨,١: للذكور ٢٩,٣ وللإناث ٢٦,٣. انظر: . <http://www.dos.gov.jo>

باقي المجتمع، وسوف يؤدي ذلك بدوره إلى التباعد بين الطبقات الاجتماعية والثقافات المختلفة. وسوف يؤدي ذلك أيضاً إلى اجتذاب الطبقات الغنية والمهنية من الضفة الغربية، وكذلك الاستثمار الأجنبي ونفوذه، مما سوف يخلق مجالات إضافية للصدام والقلق وعدم الاستقرار. كما أن تقلّص القطاع العام المستمر على خلفية العشوائية في أنظمة الأمن الاجتماعي القائمة في مجالات التأمين الصحي والبطالة والفقر والتقاعد، سوف يفاقم هذه العشوائية والفوضى الاجتماعية، ويعظّم مخاطر السقوط من المجتمع المنضبط والتمرّد عليه، في مختلف أشكال الجريمة والهزيمة الاجتماعية التي تستنزفه.

كذلك، فإن استمرار الخلل في الموازنة العامة، الناجم عن ضعف دور الضرائب المباشرة على الدخل، لصالح الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، يؤدي إلى مزيد من التباعد بين طبقات المجتمع. كما أن حجم وكلفة أجهزة الأمن والدفاع المبالغ فيها، سوف يبقيان الأردن مبذراً لموارده، ومعتمداً على الدعم الاقتصادي الخارجي واستحقاقاته. وكذلك، فإن ارتباط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي سوف يبقي الأردن متأثراً بتطورات الاقتصاد والمجتمع الأمريكي وعلاقاته بالاقتصاد الدولي، مما يفقد الأردن بعض سيطرته على اقتصاده. كما أن إدارته لعلاقاته الاقتصادية الخارجية، وهشاشة الاستقرار لديه، بسبب صغر قاعدة الاقتصاد الوطني نسبياً، والثراء غير الناجم عن الإنتاجية والإبداع والعطاء، سوف تستمر في دفع رأس المال الوطني للهروب إلى الخارج، بدلاً من توظيفه في الداخل.

أما النظام الاجتماعي، فسوف يستمر في التحولات العميقة، من خلال الآثار التراكمية لتوجهاته في تراجع نسب التوالد، وفي عدد أفراد العائلة النووية، وفي تزايد نسب القوى العاملة في المجتمع، وارتفاع سنّ الوفاة، وتزايد مشاركة المرأة في قوى العمل، بينما تتزايد البطالة والعمالة الأجنبية في الوقت نفسه، وتتركز الأعمال والسكان في عمّان العاصمة، وفي المدن الكبيرة الأخرى، ويتراجع مضمون وفاعلية العشائرية مع الاحتفاظ بأشكالها الخارجية، وتتعاظم أمراض المجتمع الصناعي الحديث في الجريمة والفساد والطلاق والتوتر الاجتماعي، كما تتعاظم في الحريات الشخصية والاجتماعية، مما يزيد التباعد والعداء المشحون بين الأردني الثري، الغربي الهوى في حياته وقيمه وسلوكه، والأردني الفقير المتمسك بتراثه وشعائره الدينية.

وسوف يبقى علاج هذه التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية، في غياب المساءلة السياسية، وفي ضعف دور الإعلام في تفعيل الرأي العام عشوائياً، ويبقى الإصلاح معتمداً على حساسية ومزاج الحكم نحو الضرورات الملحّة، بدلاً من أن تعكس

المطالب والإرادة الاجتماعية. وتبقى التنمية العامة والقطاعية، ونجاح الخصخصة، وفاعلية الأجهزة الرقابية المختصة، لا تعكس رغبات وخيارات المجتمع العريض، بقدر ما تعكس المصالح الخاصة والمؤثرة.

خاتمـة: البدائـل

إن حجم وطبيعة وموقع الاقتصاد الوطني والمجتمع الأردنيين، لا تترك لهما خيارات كثيرة في تحقيق الجمع بين التنمية والعدالة والاستقرار والمنعة، سوى التوجّه نحو مأسسة القرار الاقتصادي والاجتماعي، على قاعدة التمثيل الشعبي العريض، والحوار المفتوح، وسيادة القانون، وعلى الصيغ الدولية الحديثة، في بناء التحالفات أو الوحدات الاقتصادية الإقليمية الثابتة. واذا توفرت الإرادة في خلق التوازن مع الطبقة الثرية ومواردها، فإن مجال ذلك هو في توسيع دور الثقافة والعلوم والمهن، وتعزيز الرقابة، وتقديم العون والعمل على تكافؤ الفرص، وتنمية المواهب والكفاءات والمشاريع العربية المشتركة، وإزالة معيقات التواصل العربي الأهلي.

ويشكل الانتماء القومي والإقليمي للأردن ذخراً من جهة، وإعاقة من جهة أخرى، في هذين المجالين، إذ بينما يسهل تسويق وإقامة العلاقات الاقتصادية الوحدوية جماهيرياً من جهة، فإن ذلك يتطلب موقفاً مطابقاً لدى البلدان العربية الشقيقة من جهة أخرى. وبينما تتوافر الرغبة الشعبية لدى البلدان العربية كافة نحو الإصلاح السياسي، باتجاه مأسسة الحكم والديمقراطية والتوحّد العربي، فإنه من الصعب جداً أن تحقق أي من هذه الدول نجاحاً في هذا المضمار دون أن تشاركها في ذلك بقية الدول الشقيقة، وخاصة المجاورة. وتعني هذه الصعوبات ضرورة تزامن وتناغم قوى التطوير في الوطن العربي لكي تعطي أكلها، في مواجهة المقاومة الجماعية لأنظمة الحكم القائمة التي يسهل عليها التنسيق في ما بينها.

الفصل الخامس

العلاقـة الأردنيـة ـ العربيـة

مقدمـة

يتكوّن الإطار العالم للعلاقات الأردنية ـ العربية من أربعة محاور هي: **أولاً** النظام السياسي العربي بما فيه دول الجوار، وهي إيران وتركيا وإسرائيل والقرن الأفريقي، **وثانياً** خصائص الدولة الأردنية، **وثالثاً** الهيمنة الغربية بعد حقبة الحرب الباردة وتداعياتها على المنطقة العربية، والتي حُسمت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، بانتصار الغرب بقيادة أمريكا، وانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، **ورابعاً** الهوية القومية العربية.

أما الخصائص الأردنية، فقد تمّ شرحها وتفصيلها أكثرمن مرة في هذه الدراسة، وهي تتلخّص في غياب أو ضعف الهوية الوطنية الأردنية، وكفاءة مؤسسة الحكم الإدارية، مع بقاء القرارات السياسية محصورة في شخص الملك الذي يعطيه الدستور حق تعليق مجلس الأمة، وفي عدم استقرار العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية في الداخل وفي الخارج، في ظلّ الأطماع الإسرائيلية، وفي الفجوات الكبيرة في النظام الاقتصادي والاجتماعي، وفي أسباب ومخاطر هذه القضايا المعلّقة وتداخلها.

أولاً: النظام العربي العام

تشكّل النظام العربي الحديث عبر القرنين الماضيين، حيث تباين أداء عناصره الأساسية الأربعة، وهي: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بشكل كبير، على رغم تداخلها الطبيعي في ما بينها. وقد كانت الحالة في بداية قيام هذا النظام العربي متسمة بالتراجع أو التقلص العددي، حتى إن مجموع سكان البلدان

العربية لم يتجاوز عشرة ملايين نسمة عند مجيء نابليون إلى مصر عام ١٧٩٨[١]، واتسم بالتخلف الثقافي الشديد الذي أفقده العلاقة مع حضارة ماضيه ذي الإنجاز الباهر، بما في ذلك ركاكة اللغة العربية الفصيحة، وتباعدها في حالاتها العامية، وبانحصار تطبيق الشريعة الإسلامية في المدن دون البادية والريف في الكثير من المجالات الحياتية والعشائرية والقبلية كنظام اجتماعي وأمني لم يتغيّر عبر العصور، وفي الاحتلال العثماني لمعظم البلدان العربية، على رغم انحصار معظم آثاره في المدن، والمناطق ذات المردود المهم للتجنيد، وللجباية الضريبية، وخاصة في الموانىء والمناطق الزراعية، وبالفقر والعوز الشديدين، وذلك كله بعد قرون من الانحطاط، الذي تلا حضارة مزدهرة.

وبمقارنة النظام العربي القائم في بداية القرن الواحد والعشرين، وبعد قرنين من الزمن، ببداية تشكّله، نجده وقد اتّسم بكثافة سكانية عالية بلغت حوالى ثلاثمائة مليون نسمة[٢]، وهي مرشحة لأن تتضاعف في حوالى ثلاثة عقود، مما سوف يجعلها مشابهة لسكان القارة الأوروبية. ويعيش أكثر من نصف هذا العدد في المدن، حيث تراجعت الأمية، ولكنها بقيت مرتفعة إلى حوالى نصف السكان. ولا تزال العشائرية قائمة على رغم فقدانها الدور الأمني لصالح الأجهزة الحكومية الحديثة، وتراجع ممارسات الغزو والثأر. وقد تحرّر ثلث المجتمع العربي من الفقر المدقع، وانحسرت الشريعة الإسلامية بالأحوال الشخصية، واحتل النفط واقتصاد المدينة مكان الزراعة سابقاً، وقطعت المرأه شوطاً في تحررها ومشاركتها في القوى العاملة والحقوق المدنية، وتنامت الأحاسيس والروابط العربية والإسلامية وتأججت سياسياً وثقافياً، وحققت اثنتان وعشرون دولة عربية استقلالها السياسي والقانوني[٣]، بينما بقيت جميعاً تحت الهيمنة الغربية، والنفوذ والاحتلال الأمريكيين، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية المعلّقة، وقد استنزفت الشعب الفلسطيني خلال القرن الماضي، كما

---

(١) «. . . في تقدير أولي يرى أن سكان البلدان العربية ازداد من ١٨ ـ ٢٠ مليوناً عام ١٨٠٠ إلى حوالى ٣٥ ـ ٤٠ مليوناً عام ١٩١٤ «بينما يقول العيساوي إن سكان مصر عند احتلال نابليون كانوا حوالى ٢,٥ مليون نسمة مما يجعل مجموع السكان العرب، أقل من عشرة ملايين، انظر: Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1991), p. 294, and

شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ترجمة صليبا بطرس، السلسلة الاقتصادية ([القاهرة]: مكتبة الوعي العربي، ١٩٨٧)، ص ١٧٨.

(٢) عبد علي الخفاف، **الوطن العربي: أرضه ـ سكانه ـ موارده** (عمان: دار الفكر، ١٩٩٩)، ص ١٨٤.

(٣) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، ٢ مج (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٨)، صفحات متفرقة.

استنزفت طاقات المجتمع العربي المحيط به، حتى أصبحت إسرائيل القوة المؤثرة الأولى في كامل المنطقة.

وقد انتعشت اللغة العربية وآدابها في هذين القرنين، على رغم عدم تحقيقها المستويات الغربية، وبقيت الأنظمة السياسية استبدادية وقمعية وأبوية ورعوية، حيث ما زال القطاع العام يمثل المساحة الأكبر في الاقتصاد الذي ما زال يتّصف بالتخلّف. وتتمسك البلدان العربية بقطرية شديدة تغطي المجالات الحياتية، السياسية والأمنية والاقتصادية، وحتى الثقافية، بحيث ترعاها أنظمة الحكم بعناية ومتابعة بهدف إدامتها والتحكّم بها. وتنفق البلدان العربية نسباً مرتفعة من الناتج المحلي والدعم الخارجي على الأجهزة الدفاعية والأمنية. وبذلك، فإن النظام العربي العام يتلخص الآن بالقطرية والتنافر، وبالاستبداد، وبالظلم والفقر والأمية، وبسوء توزيع الدخل والثروة، وبالتخلف الثقافي والاجتماعي، وبسيطرة الغرب عليه.

ثانياً: الاستقلال والتبعية

قام النظام السياسي العربي الراهن على خلفية ولايات تابعة للدولة العثمانية لحوالى أربعة قرون، وقد تمّ خلال القرن الأخير منها احتلال معظم البلدان العربية من قبل الدول الأوروبية الغربية: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وقد ضمّتها كجزء منها، أو أقامت عليها أنظمة وصاية وحماية وانتداب. وقد بدأ ذلك بالجزائر وعدن في أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ثم في مصر وتونس في الثمانينيات من القرن نفسه، وكل ما تبقّى من الوطن العربي، المغرب وليبيا والخليج، في بداية القرن العشرين، ومن ثم الهلال الخصيب في الحرب العالمية الأولى. ولكن طوال فترة هذا الاحتلال لم يكن الأمن مستتباً للمستعمر الأوروبي، بسبب أشكال التمرد والمقاومة المختلفة التي تصاعدت في النصف الأول من القرن العشرين لتحقيق الاستقلال الوطني وجلاء قوات الاحتلال.

وقد رأت الولايات المتحدة في الخمسينيات أن هذا الاستقلال والجلاء كان شكلياً، وأدى إلى خلق فراغ سياسي وأمني أعلن عنه وزير خارجيتها دالاس عام ١٩٥٧[٤]. وما لبثت الولايات المتحدة أن ملأت جزءاً من ذلك الفراغ بواسطة تعاظم قوة إسرائيل، وحضور الولايات المتحدة سياسياً ودبلوماسياً بشكل مكثّف ومباشر في الشرق الأوسط، إحلالاً للوجود البريطاني السابق، وذلك من خلال الاتفاقات

(٤) للاطلاع على مبدأ أيزنهاور، انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٣٧ وما بعدها.

والتحالفات والقواعد والمناورات العسكرية المشتركة. وقد أعطى احتلال العراق للكويت ذريعة للوجود العسكري الأمريكي الواسع والدائم عام ١٩٩٠ الذي تكثف في المجابهة العسكرية الأخيرة التي فرضتها أمريكا على العراق والمنطقة في عام ٢٠٠٣ من خلال احتلال العراق. وهكذا لم يعش النظام السياسي العربي حرّاً من الهيمنة الغربية سوى فترات قصيرة، ما بين الاحتلال والسيطرة المباشرة على بعض الأقطار العربية من جهة، والدعم الاقتصادي والنفوذ العميق في الأقطار الأخرى من جهة ثانية. وكان دخول الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة مؤقتاً، ولكنه شمل معظم البلدان العربية المهمة التي ما لبثت ان دفعت ثمناً غالياً لاستقبالها، أو لدعوتها، الاتحاد السوفياتي، فكانت هزيمة عام ١٩٦٧ التي تلتها عودة الشقيقة العربية الكبرى مصر إلى الكنف الأمريكي، وتبعتها اليمن والجزائر والسودان، ومن ثم العراق، ولم يبق من تلك التركة السوفياتية في الشرق الأوسط سوى سوريا وليبيا.

يتّسم النظام السياسي العربي بعدة صفات، منها التفتت العربي الذي أوصل عدد أقطاره إلى ٢٢ عضواً في جامعة الدول العربية. وربما تكون هذه الصفة أكثر وضوحاً في سورية الطبيعية التي تشكّل الآن خمسة كيانات، تعبيراً عن رغبة ومصالح بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك في الخليج العربي، حيث قامت ثلاث إمارات، وثلاث ممالك، وفي وادي النيل حيث فصل السودان عن مصر. أما الأقطار العربية الأخرى، فهي أكثر طبيعية تاريخياً وجغرافياً، كالعراق، واليمن الذي اتّحد بغفلة من الزمن، وتونس، والجزائر، والمغرب. ولكن حدودها الحالية هي أيضاً من رسم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا التي خلقت أيضاً جيبوتي، والصومال، وليبيا، وموريتانيا. ولم يكن للاستعمار الخارجي دوراً معاكساً للتفتت الا في الإمارات المتحدة المشكّلة من سبع مشيخات، وفي اليمن الجنوبي الذي وحّدت فيه بريطانيا مشيخات أخرى عديدة. ولم ير الوطن العربي تصحيحاً لهذا التفتت الا في توحيد اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠، بينما لا تزال تلوح في الأفق خطط المزيد من التقسيم الذي تهدد به الولايات المتحدة العراق، والسعودية، والسودان، ناهيك عن الفصل القائم بين الأردن وفلسطين. أمّا جامعة الدول العربية التي تشارف على الانهيار الآن، وكانت قد قامت بجهود خطة بريطانية قبل حوالى ستة عقود، فلم يكن أداؤها ملموساً في أي من مجالات الحياة، وخاصة في المجالين السياسي والدفاعي. وقد كان أهم تداعيات هذا التفتت، غياب كل من القرارين الوطني والقومي، واحتراب وتنافس الأقطار العربية، وخاصة المتجاورة منها، وارتهان أمن هذه الكيانات بالدعم الخارجي واكتفاءه به.

لم تعش البلدان العربية طويلاً في كنف إدارة مركزية موحّدة لفترات طويلة في

حكم الأمويين والعباسيين أو حتى الفاطميين والعثمانيين، إذ سرعان ما كانت السلطة المركزية تفقد سيطرتها الكاملة والمباشرة على كل مناطقها لصالح قوى محلية، على رغم بقائها تحت مظلة المركز السياسي والعسكري البعيد الذي كثيراً ما كان يقتصر على العلاقة الرمزية مع السلطة المركزية، عن طريق الدعوة لها في المساجد أيام الجمعة والأعياد. ولكن الوطن العربي لم يختبر سابقاً الانفصال المحكم بين شعوبه، وقد أقامته حواجز وحدود الكيانات العربية الحديثة بينها، على رغم تشبّثها الإعلامي وغير الصادق بالهوية والانتماء العربيين.

وقد وفّرت وحدة الهوية الثقافية والاجتماعية للوطن العربي، على رغم تكاثر الأقليات الدينية والطائفية والعرقية، أو التعدّد العشائري، إمكانية رسم الحدود للدول القديمة والحديثة بما يعكس مصالح وقدرات القوى المحلية، أو المركزية في الماضي، وبعد ذلك مصالح وقدرات الدول الأوروبية، ومن ثم الأمريكية في الحاضر. فالحدود بين هذه الدول لم تكن في معظمها حدوداً طبيعية أو ثابتة. وكثيراً ما توزعت المجتمعات المحلية والقبلية بين دولتين أو أكثر، كما في سورية الطبيعية، وبين مصر والسودان. . . الخ. ومما يؤكد هذه الظاهرة أن القرن العشرين شهد وحدتين شاءت الظروف أن لا تصطدما مع المصالح والقوى الغربية، بل ربما تطابقت معها، وذلك **أولاً** في توحيد معظم مناطق الجزيرة العربية في العربية السعودية في بداية القرن العشرين، وقد وضعت بريطانيا حداً لها في الشمال والشرق والجنوب لاعتبارات استراتيجية بريطانية محضة، كان أهمها النفط، والدولة الصهيونية المستقبلية، والاحتياجات الامبراطورية، وطرق الاتصال مع الهند. أما الوحدة **الثانية**، فقد كانت بين اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠. ولكن الخريطة السياسية والجغرافية في الوطن العربي تبقى مفتوحة للمراجعة الآن من قبل الولايات المتحدة، حيث تشمل المشروعات المستقبلية المعلنة تفتيت العراق فدرالياً، أو بشكل دويلات مستقلة، على أسس عرقية وطائفية، وتفتيت مصر على أسس جغرافية وطائفية، والسودان على أسس عرقية ونفطية ومائية. . . الخ. وقد تنشأ ظروف دولية مغايرة تقتضي توحيد دولتين عربيتين أو إعادة رسم الحدود بينهما، دون أن تكون الأسباب الاجتماعية والثقافية أو التاريخية والجغرافية عائقاً في ذلك.

ثالثاً: أنظمة الحكم

أما الصفة الثانية الأساسية للنظام السياسي العربي، فهي غياب الديمقراطية، بمعانيها ومؤسساتها الحديثة والحقيقية، مما يجعل الدساتير والتعددية والحريات أشكالاً دون مضمون حقيقي. وتمتلىء السجون بنشطاء المعارضة أو الرأي الآخر، كما تشهد

منظمات الحرية وحقوق الإنسان الدولية. فالسبيل إلى الحكم والحفاظ عليه هو السلاح والقمع استمراراً لثقافة الحكم العربية الموروثة، وخاصة من الحكم الأجنبي أو الاستعماري. أما القواعد الفعلية التي يستند إليها الحكم، في إقامة أجهزة الأمن، والتنظيم السياسي، أو الحزب الواحد أحياناً، فمصادرها هي عادة عائلية أو طائفية، أو دينية، او قومية، أو يسارية، أو المقاومة للاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني، أو الأداء الإداري والأمني والتنموي. وعادة ما تقتصر هذه الشرعية على الخطاب العلني، ويبقى الحكم فردياً، ويتخلّى فعلياً عن مبادئه المعلنة.

وبذلك لا تمارس الشعوب العربية دوراً مهماً في سيادة كياناتها، أو رسم حدودها، أو في اختيار التوجهات السياسية الداخلية أو الخارجية. وهكذا تصبح دوافع ومبرّرات السياسات الخارجية للأقطار العربية جميعاً، وفي ما يفيض عن مصالح القوى العظمى، هو أمن هذه الأنظمة الحاكمة وطموحاتها في المقام الأول، وهي التي تعبّر عنها أمزجة وهوى ورغبات قادتها. ونتيجة لغياب الأسس الديمقراطية للعلاقات بين أنظمة الحكم العربية، تصبح هذه العلاقات غير مستقرة.

وعلى رغم أن أنظمة الحكم في ١٤ دولة عربية هي جمهورية في الشكل، مما يهيىء نظرياً لتداول الحكام، الا أن الجمهوريات العربية توجّهت في العقود الأخيرة نحو فترات طويلة من حكم الشخص الواحد، تزيد على الثلاثين عاماً في الكثير من الأحيان، أو حتى الموت. وقد أصبحت هذه الأنظمة عائلية، ووراثية في الجوهر، وذلك كالملكيات، حيث يرث الابن الحكم عن والده، أو يرثه نائب الحاكم أو ابن نظامه عند الوفاة. وكثير ما يستبق الوارث وفاة سلفه بالانقلاب عليه وخطف الحكم منه. أما عدم الاستقرار في علاقات الحكام في ما بينهم، فينبع من المزاج الشخصي للحاكم دون أية ضوابط مؤسسية أو شعبية. وينبع من تغيّر الظروف المحيطة بأي حاكم باستمرار، مما يؤدي في النهاية إلى تنافس وصدامات وتحالفات غير دائمة بين الحكام، وهي قابلة للتحول إلى تباعد أو حتى خصام واصطدام.

رابعاً: دول الجوار العربي

تحيط بالوطن العربي عدة دول، تأتي في مقدمتها تركيا وإيران في الشرق والشمال، وفي الجنوب والجنوب الغربي تأتي الحبشة ودول أفريقيا الوسطى والغربية، وهي عديدة ولكنها فقيرة وصحراوية وقليلة السكان نسبياً. وتأتي إسرائيل في الوسط. وتشترك هذه الدول جميعاً مع البلدان العربية بالدين الإسلامي، باستثناء إسرائيل والحبشة وإريتريا وبعض الدول الأفريقية، المسلمة جزئياً وبدرجات متفاوتة.

وقد ساهم التباين الديني أو الطائفي في عدم استقرار العلاقة مع دول الجوار. ويفاقم عدم الاستقرار كثيراً الاختلاف على المناطق الحدودية، كما هو الحال بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى، وبين إيران من جهة، والعراق ودول الخليج من جهة أخرى، وكذلك الحال بين دول شمال أفريقيا وجاراتها. ويعزّز هذا الاختلاف الحدودي التداخل العرقي والديني أحياناً، مما يشكل سبباً إضافياً لعدم الاستقرار، بالإضافة إلى ذاكرة الصدامات التاريخية القديمة، أو الموارد النفطية والمائية المختلف عليها. وربما كانت الحدود المائية والصحراوية الطويلة للوطن العربي سبباً في تقليل عدد وأهمية دول الجوار والعلاقات معها نسبياً، مما يجعل من الوطن العربي شبه جزيرة تحمي البحار والصحراء حدوده وهويته. وتشكّل إسرائيل أكثر دول الجوار العربي خصومة، وخاصة أنها استيطانية على حساب اللاجئين الفلسطينيين والدول المحيطة، وأنها مدعومة بالغرب وطموحة للهيمنة الإقليمية، ومستفيدة من تناقضات النظام العربي الداخلية، والخلافات مع دول الجوار التي سهّلت تحالف إسرائيل معها. وعلى رغم العولمة، ووسائل الاتصال الحديثة، وهيمنة القطب الأمريكي الواحد، يبقى الجوار الحضاري الأوسع للوطن العربي محدداً بالعالم الإسلامي وأوروبا وأفريقيا السوداء. ويحكم كل من هذه الآفاق الواسعة الكثير من التاريخ، والتراث الحضاري، والمصالح المشتركة، وهذه لم تجد حتى الآن تعبيراً مؤسسياً وثابتاً لها، وخاصة في المجالات الأمنية والاقتصادية، بهدف تعميق وصيانة الاستقرار بينها.

خامساً: النفط

ظهر النفط في معظم البلدان العربية منذ بدايات القرن العشرين، على رغم أن ذلك كان متباعداً زمنياً، ومتبايناً في غزارته ونوعيته، وحجم احتياطاته، وكلفة إنتاجه. وقد أدى هذا التباعد والتباين إلى فروقات كبيرة وغير طبيعية في مستويات المعيشة، وفي الإمكانيات المالية للبلدان العربية، وخاصة أنه ظهر أحياناً في مناطق شبه خالية من السكان. وأدى النفط إلى خلق خلافات حدودية وكيانات مصطنعة لعبت دوراً تدميرياً في تاريخ جاراتها. وقد خلق ذلك حساسيات على مستوى الدول والشعوب، على رغم الكرم الظاهر للدول الغنية، وعلى رغم العمالة والاستثمارات المتبادلة بأحجام كبيرة. وبذلك أصبح النفط مصدر فتنة وغيرة وكراهية، وسبباً للاحتقان الذي زاد في عدم الاستقرار، وخاصة أنه غيّر الموازين التاريخية والموروثة بين هذه الدول، وجعلها معتمدة على الحماية الغربية ذات الأطماع والمآرب الخاصة بها. وقد أصبح النفط المورد الأساسي لخزائن معظم البلدان العربية، مما أفقد الحكّام ضرورة الاعتماد على الضرائب وحاجتهم بذلك إلى استرضاء شعوبهم. ففقدت

الديمقراطية الكثير من قوة الدفع وزخم القاعدة الكلاسيكية (لا ضرائب دون تمثيل)، وفقد المواطن أخلاق العمل والإنتاج.

وعلى رغم حجم صناعة النفط في الوطن العربي وثرائها المالي، لم تقم هذه الصناعة بدفع الاقتصاد العربي في المجال التكنولوجي عبر العقود الطويلة الماضية، حتى في قطاع النفط نفسه الذي بقي معتمداً على الغرب في هذا المضمار، وحتى بعد أن تمّ تأميم هذه الصناعة. وبذلك لم يتحقق توطين تكنولوجيا النفط أو امتداد هذه التكنولوجيا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولا يبدو أن هذا الفشل كان بريئاً أو غير مقصود.

ومن سلبيات النفط العربي أيضاً إثارة أطماع البلدان الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، في السيطرة السياسية والعسكرية على حقوله بغرض تعزيز قدراتهم الاقتصادية والسياسية، حتى أدى ذلك إلى احتلال أحد أهم الأقطار العربية، وهو العراق، وكذلك الخليج العربي. وقد أدى النفط أيضاً إلى تنامي القيم المادية، والى خلق شرائح ثرية في المجتمع العربي، ابتعدت بسبب ذلك، مع الكثير من النخب والقيادات، عن هموم مجتمعاتها. كما أن حجم هذه الغنائم دفعت بتسارع إلى الفساد، والى هروب هذه الأموال إلى خارج الوطن العربي، مما قلل كثيراً من الإيجابيات النفطية للمجتمع العربي.

سادساً: التطرف والثورية

مرّت الأمة العربية في حقبة طويلة لم تنته بعد، من الثورية العسكرية والانقلابية والقومية واليسارية والأصولية الدينية التي آمن الشعب العربي بشرعيتها، وأصبحت السبيل السريع لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية. وقد وفّرت هذه التيارات الشرعية السياسية لتدخّل البلدان العربية في شؤون بعضها البعض، مما شجّع على قيام المحاور بين الأقطار العربية المختلفة، لتعزيز قدراتها الدفاعية أو الهجومية، كما زاد حدة الاختصام الذي عبّأ أجواء المنطقة لفترات طويلة، وما زال بعضها قائماً. وقد تغذّت هذه التيارات المتطرفة والثورية على حالة القهر التي كان يتحسّسها المواطن العربي، وخاصة في علاقاته مع الغرب وإسرائيل التي أفقدته استقلاله الحقيقي، وسلبته الوطن الفلسطيني والأماكن المقدسة، والسيطرة على موارده النفطية، وفتّتت وحداته الوطنية الطبيعية، وخاصة في الهلال الخصيب ووادي النيل، كما تغذّت على الفكر اليساري والقومي العالمي، وعلى العصبية الدينية، والمؤسسة العسكرية الحديثة، على خلفية غياب التجربة والمؤسسة السياسية، وعلى احتقار أنظمة الحكم العربية.

وقد حلّ مكان الإطار القومي لهذه الثورية والعنف بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ونجاح ثورة إيران عام ١٩٧٩، الإطار الديني الإسلامي، السلفي والأصولي، وكانت بعض الدول قد اعتمدته كمصدر للشرعية في مناهضة التيار القومي. ولكن سرعان ما انقلب هذا التيار على الدول الراعية له، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وخروجه من أفغانستان. وأصبح بذلك هذا التيار خطراً على أمن أنظمتها، بسبب المزايدة في التطرف من جهة، واضطرار أنظمة الحكم المختلفة بالأخذ بالواقعية والاعتدال في تعاملها داخل دولها ومع الخارج من جهة أخرى. وكان أول مظاهر هذه الظاهرة افتراق «الإخوان» عن الملك عبد العزيز آل سعود في العشرينيات والثلاثينيات، عندما تمردوا وقاموا بغزو الأردن والعراق، ثم اصطدموا مع الجيش النظامي السعودي الذي تغلّب عليهم. ثم عاد وانفجر هذا الاحتقان في الحرم الشريف في مكة عام ١٩٧٩، وتكرّر في تنظيم القاعدة في أفغانستان، بعد أن رعته العربية السعودية وأمريكا، وموّلته ودرّبته في مقاومة احتلال الاتحاد السوفياتي. وتكرّرت هذه الظاهرة في مصر، والسودان، والأردن، والجزائر، وسوريا، واليمن، وحتى في فلسطين المحتلة.

سابعاً: القضية الفلسطينية

انفردت فلسطين، بما فيها من رموز إسلامية وعربية مقدسة شدّت عبر التاريخ أنظار الوطن العربي والإسلامي[٥]، في التخلّف عن الركب العربي في فشلها في تحقيق الاستقلال الوطني. فقد تغلّبت الحركة الصهيونية بالدعم الفعلي والحاسم من بريطانيا التي أسست لها مشروعها، ومن ثم أمريكا، في اغتصاب معظم فلسطين عام ١٩٤٨، ومن ثم احتلال الجزء المتبقي عام ١٩٦٧. وهي تطمع بوضوح في تكملة هذا الاغتصاب ليشمل أجزاء أخرى من البلدان العربية المحيطة، وتهجير المزيد من الفلسطينيين. وقد تبنّى المجتمع الغربي ومؤسساته المدنية المشروع الصهيوني في فلسطين، بدوافع متنوعة، تشمل البعد الإنساني لما عاناه اليهود في أوروبا، معززاً بالشعور بالذنب نحوهم. كما تشمل دوافع الامتداد الحضاري الأوروبي، والمشاعر السلبية الدفينة نحو العرب والإسلام، والمتراكمة عبر القرون.

---

(٥) انظر: مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ١٠ ج (الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٧٦)، صفحات متفرقة. تتطرق الصحافة الإسرائيلية باستمرار الى الموضوع الديمغرافي، ويشير معظم الكتاب إلى تساوي اليهود والعرب على أرض فلسطين التاريخية، وخاصة أن هنالك نزوحاً من إسرائيل إلى أمريكا، مع الاحتفاظ بالجنسية الإسرائيلية. وكان صك الانتداب على فلسطين قد شمل كلاً من فلسطين والأردن، ولكنه استثنى شرق النهر (أي الأردن) من وعد بلفور بقرار بريطاني وموافقة عصبة الأمم.

وقد تعدّلت هذه الصورة في أوروبا بعد أن اتضحت عدالة القضية الفلسطينية، بينما توغّلت في التطرف في الولايات المتحدة، مدعمة ببعض الدعوات الدينية المسيحية المتجدّدة. وقد زاد في أهمية القضية الفلسطينية في العالمين العربي والإسلامي الزياده الكبيرة في أعداد الفلسطينيين، وانتشار نصفهم خارج فلسطين، ومعظمهم في الأردن، وكذلك آثار هذا الانتشار السياسية والأمنية في بلدان إقامتهم. وقد أصبح الآن عدد الفلسطينيين داخل فلسطين يساوي عدد اليهود فيها، وهو أكثر من خمسة ملايين.

وأصبح الادعاء الإخلاص للقضية الفلسطينية أحد أهم مصادر الشرعية لأنظمة الحكم في الوطن العربي، بالنظر إلى شدة التعاطف الشعبي العربي مع هذه القضية. كما أصبح الامساك بهذه الورقة مؤهلاً مهماً على مسرح السياسة الدولية. وبذلك أصبح الدعم للقضية الفلسطينية أحد أهم عناصر الخطاب السياسي للبلدان العربية كافة، وإن اقتصر ذلك في معظم الأحيان على الخطاب الرسمي والإعلام اللذين لم يكونا دائماً صادقين أو جادّين أو حقيقيين. وقد تميّزت القضية الفلسطينية بهذا الدعم العربي والإسلامي على مستوى الشعوب من القضايا المثيلة كالإسكندرون وعربستان وسبتة ومليلة . . . الخ، بسبب مكانة الرموز الدينية والقومية في فلسطين، والطبيعة الإحلالية للاستيطان الصهيوني، الذي يمثّل تحدياً حضارياً وثقافياً، كما أدى إلى تهجير نصف الشعب الفلسطيني.

وقد تعمّقت مشاعر التعاطف مع القضية الفلسطينية لدى الشعوب العربية والإسلامية بسبب القوة العسكرية الهائلة التي بنتها إسرائيل بدعم أمريكي، مما جعلها تطمح إلى السيطرة على المنطقة العربية، كما جعلها تتفوّق على البلدان العربية مجتمعة. وقد عزّز هذه القدرة العسكرية اقتصاد تكنولوجي حديث، وقدرة إعلامية ودبلوماسية هائلة، تمكّنت إسرائيل معها من اختراق الكثير من الدول الإسلامية المهمة، ودول العالم الثالث الكبرى.

ثامناً: العمل الجماعي والثنائي

منذ تأسيس جامعة الدول العربية[٦]، وفي معظم الوقت الذي مرّ على وجود هذه الجامعة، كانت الشقيقة مصر هي المسيطرة عليها وعلى أعمالها، وذلك ما عدا فترة انسلاخ مصر عن الأمة العربية في انفرادها بالصلح مع إسرائيل، وذلك من عام

(٦) علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية،» ورقة قدمت إلى: **الجامعة العربية: الواقع والطموح** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣١ وما بعدها.

١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٩. ولكن عدم التزام الأقطار العربية بقرارات جامعة الدول العربية، حتى عندما تكون بالإجماع، أفرغ جامعة الدول العربية من المضمون الحقيقي والفاعل، وأصبحت بذلك منبراً لإعلان مواقف الدول الأعضاء الدعائية، وليس لإصدار القرار وتنفيذه. وبالنظر إلى إلحاح الأقطار العربية على سيادتها القطرية، اعتمدت قرارات جامعة الدول العربية الصيغة الفضفاضة، والمعتدلة جداً، وغير الملزمة، من أجل ضمان الإجماع على القرارات. وينسحب هذا على المجالات غير السياسية كافة، وخاصة الأمور الاقتصادية. كما أدت هذه الصيغة إلى أن تميل القرارات في الشكل لإرضاء الرأي العام العربي، مما أكسبها الصيغة القومية ظاهرياً، ولكن دون مضمون تنفيذي. وبذلك بقي أعضاء جامعة الدول العربية مسيّرين في الحقيقة بدوافع المصالح القطرية وأنظمتها، ومتمسكين بالسيادة القطرية المطلقة في واقع الحال، ولكن متشدّقين بالدعوات القومية. وقد وصلت هذه الرسالة بوضوح إلى الشعوب العربية، مما أسقط جامعة الدول العربية من وجدانها، فأصبحت غير ذي شأن بالنسبة اليها.

وأدت هامشية جامعة الدول العربية في المجالات السياسية إلى ضعف مؤسساتها القومية، في مجالات الأمن، والاقتصاد، والتنظيم الاجتماعي بأشكاله العريضة. فاقتصرت هذه المؤسسات على تبادل وجهات النظر، وعلى القرارات الطوباوية وغير الملزمة، أو ذات الفاعلية السطحية. وقد انسحب هذا الضعف على المؤسسات الإقليمية في الخليج، وشمال أفريقيا، ومجلس التعاون العربي بين مصر واليمن والأردن والعراق الذي لم يدم طويلاً. ولم تتجاوز هذه المؤسسات اللقاءات الدورية أحياناً، وربما التنسيق في بعض المجالات غير المهمة، ولكن دون اكتساب أو ممارسة أية سلطات تنفيذية أو إلزامية.

وفي المقابل، تصرّ الأقطار العربية على تفضيل العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية والمؤسسية[٧] التي تبقي لها كامل الحرية في ممارسة السيادة الكاملة، ودون إلزامها بالاستمرار في أي التزام محدّد، إذ تبقى العلاقة الثنائية رهينة رغبات أي من الطرفين في مجالاتها وجوانبها كافة. وقد حصل استثناء أن أقيمت بعض المؤسسات أو الشركات الثنائية أو الثلاثية، وأعطيت بعض الصلاحيات التنفيذية، ولكنها بقيت قليلة العدد، ومحدودة النطاق، وبعيدة كلياً عن أي دور سياسي أو أمني، إن كان

(٧) للاطلاع على مسيرة العمل العربي المشترك، انظر على سبيل المثال: ثناء فؤاد عبدالله، «مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والاخفاق،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٤ وما بعدها.

إقليمياً أو دولياً. ويؤشر إلى هذه الحقيقة والمناخ غير الوحدوي أن التجارة البينية للأقطار العربية لا تتجاوز ١٠ بالمئة من مجموع تجارتها الخارجية(٨)، وكذلك إلى ضآلة الاستثمار العربي المتبادل أو المشترك، باستثناء الأردن ولبنان، وذلك بسبب ظروفهما الموضوعية وغير الاختيارية، وقد حققا ارتباطاً إقليمياً عضوياً وعميقاً، مع الأقطار العربية الشقيقة. ويؤشر إلى هذه الحقيقة أيضاً تعاظم العمالة غير العربية الوافدة لتصل إلى أكثر من عشرة ملايين عامل وافد، بينما تشكو المجتمعات العربية كافة من البطالة.

ولم يتوقّف حرص أنظمة الحكم العربية على السيادة القطرية المطلقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، بل تجاوزها إلى المجالين الثقافي والإعلامي، حيث بنت هذه الأنظمة الجدران المرتفعة حول أقطارها بما فيها المناهج التعليمية، لتعميق جهل المواطن العربي بأحوال البلدان العربية الأخرى، وعزله عنها وإخراجها من وجدانه، بالإضافة إلى المساعي الحثيثة لبلورة وتنمية الثقافة المحلية، وإبراز تمايزها من الثقافة الجامعة والمشتركة بين المجتمعات العربية المختلفة.

وعندما يحتدم الصدام العربي الثنائي أو المحوري، تكون أولى ضحاياه العلاقات الاقتصادية بين الأقطار المعنية التي يدفع ثمنها المواطن العادي في هذه الأقطار، في التجارة والاستثمار والعمالة، وحتى في عبور الحدود المؤقت لأغراض السياحة أو المعالجة أو الدراسة، أو للاعتبارات الشخصية، العائلية، أو المهنية، أو الثقافية. وتمتد هذه المعاناة عند توتر العلاقات بين الأقطار العربية حتى تصل إلى الاجراءات الأمنية القاسية، بما فيها الاعتقال دون محاكمة أو حدود زمنية، ضد مواطني الدولة نفسها، أو ضد مواطني الأقطار الأخرى المعنية، وذلك بصورة خاصة على نقاط عبور الحدود، أو عند الإقامة، أو ممارسة أي نشاط مشروع إنسانياً، أو غير ذلك. وعند توتر العلاقات، تثور ثائرة الإعلام الرسمي، أو الخاص المأجور أو المأمور أو المنافق والمتملق، وتبالغ في هجومها ودفاعها. وتنحدر المستويات في المدح، فيزيد ابتعاد المواطن عنها، ويعتبر كل ذلك أمراً خارجاً عن اهتمامه ولا يعنيه، على رغم تأثره عملياً بنتائجه. وتنشط العمليات الاستخبارية والمخابراتية التي تعتمد وسائل العنف أحياناً. ويزيد ذلك من أجواء القطيعة والتحوّط، وقد تصل الحالة إلى الاشتباك العسكري، كما حصل بين اليمن والسعودية، والبحرين وقطر، وقطر والسعودية، والأردن وسوريا، ومصر والسودان. . . الخ.

---

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٨٧)، ص ١٥٩، و <http://www.dos.gov.jo>.

ونتيجة لهذه الصفات التي اتسم بها النظام السياسي العربي، ونتيجة لطبيعتها الموضوعية والمتداخلة، والمثبتة طوال القرن العشرين، فإن الوطن العربي فاقد للأمن الإقليمي المؤسسي، المستقر والمستقل والفاعل، الذي يتجاوز أي تباين بين أعضائه. وينسحب هذا الغياب، ليس فقط على علاقات الأقطار العربية بعضها ببعض، بل كذلك على علاقات أي منها مع العالم الخارجي، القريب أو البعيد، مما خلق فراغاً كبيراً، سارعت القوى الدولية إلى ملئه على حساب السياده الوطنية والقومية. وقد أدت هذه الحالة أيضاً إلى ضياع الفرص الاقتصادية الضرورية لحياة المواطن العربي، من عمالة واستثمار وتجارة، وهي تزيد من وزن الوطن العربي وقدرته في التعامل مع العالم الخارجي.

وأفقدت هذه الحالة المواطن العربي احترامه وثقته بالنظام السياسي العربي، وخلقت لديه شعوراً بالإحباط والظلم والقهر، والحرمان من العزّة العربية، وما يولّد ويخزن ذلك الشعور من احتقان وأحقاد. كما زادت في شهية المصالح الدولية وجشعها، واستباحتها الكرامة، والمصالح، والموارد الوطنية والقومية، وهذا الأمر بدوره يؤجج المشاعر الشعبية العربية.

وأخيراً، ساهمت الأقليات العرقية والدينية في الوطن العربي في توفير فرص التناحر والصدام التي تؤدي إلى الضعف والتفكيك، علماً بأن الثقافة العربية المعاصرة لم تنجح ببناء صيغ وطنية وقومية للتعامل مع هذه القضايا واحتوائها، وسحب فتيل الفتنة منها، ومنع تعرضها للاستغلال من قبل النفوذ الأجنبي وأطماعه. وقد انسحب هذا الفشل على كل من الفكر القومي، واليساري، والإسلامي، وحتى القطري على حدّ سواء.

تاسعاً: الهيمنة الغربية

لم يحصل تغيّر مهم في طبيعة المصالح الغربية في البلدان العربية خلال القرن العشرين، باستثناء تخلّي بريطانيا عن الامبراطورية وامتدادها إلى القارة الهندية، والضرورة الاستراتيجية الكبرى في الحفاظ على وسائل الاتصال بينها وبين بريطانيا عبر الوطن العربي. وكان التحالف البريطاني ـ العثماني التقليدي قد تمّ استبداله بالاحتلال المباشر من قبل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ثم استبدال ذلك بالاستقلال الوطني، وجلاء القوات الأوروبية عن مجموعة كبيرة من الكيانات العربية. وقد حدّدت أوروبا عدد هذه الكيانات وحدودها، وأنظمة الحكم فيها. وأخيراً، تمّ استبدال الهيمنة الأوروبية بالهيمنة الأمريكية أحياناً، واستبدال بعض الأنظمة الليبرالية الصديقة للغرب بأنظمة ثورية يسارية أحياناً أخرى، حاولت تحقيق

الاستقلال السياسي الفعلي عن الإرادة الغربية ومصالحها وأدوات نفوذها، من خلال دعم ومصادقة الاتحاد السوفياتي. ولكن الطرفين لم يكونا فاعلين حقاً أو طويلي الدوام، مما أعاد الوطن العربي برمته إلى الهيمنة الأمريكية المباشرة.

ولم تتغيّر أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، في خدمة وتأمين المصالح الغربية، على رغم تصفية الامبراطوريات الأوروبية والسوفياتية وحلول الولايات المتحدة مكانها. وقد زاد في الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي دوره المميز في العالم الإسلامي، وخاصة في مرحلة المواجهة بين التطرف الإسلامي وأساليبه العنيفة من جهة، والهيمنة الغربية ومصالحها من جهة أخرى. وقد زادها أيضاً احتواء الوطن العربي على المقدسات الإسلامية، وأهمها مكة المكرّمة في الحجاز، والقدس في فلسطين. وبذلك، فإن أي تقارب عربي ـ أوروبي، أو عربي ـ إسلامي، أو حتى عربي ـ أفريقي، بشكل مستقل عن الدور الأمريكي فيه، لا يبعث على الارتياح الأمريكي. كما أن الدول الآسيوية الصاعدة، وعلى رأسها الصين، والهند، أو الاتحاد الروسي المنتعش مستقبلاً، قد تجد في الصداقة العربية أداة مهمة في امتداد نفوذها ومصالحها، وفي تعاملها مع الغرب وأمريكا خاصة.

كذلك، ربما ازدادت أهمية النفط في الوطن العربي، مع ازدياد كميات ونسبة الاحتياطي العربي من الاحتياطات الدولية، ومع اكتشاف مزيد من البلدان العربية للنفط خارج الخليج العربي، مثل سوريا ومصر وليبيا والسودان واليمن والجزائر والمغرب، ومع تراجع الاحتياطي النفطي، خاصة في أمريكا، مما أدى إلى ازدياد اعتمادها على النفط المستورد. ويحرص الغرب على استمرار تدفق النفط المأمون، وعلى أسعاره المتدنية، وعلى الاستفادة من عوائده التي ينفق معظمها في الغرب على الأسلحة غير الفعّالة بشكل حقيقي، وعلى البضائع الاستهلاكية، واستثمار الفوائض المتبقية في الاقتصاد الغربي، حيث تبقى خاضعة للموافقة الغربية في إنفاقه، أو حتى في نقله من مكان إلى آخر. كما أن واردات مختلف دول العالم من هذا النفط تبقى خاضعة للتدخل وفرض الشروط الأمريكية، مما يضع معظم دول العالم تحت رحمة أمريكا وابتزازها. وقد تكرّس هذه الحالة في احتلال أمريكا للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣.

أما إسرائيل التي زرعها الغرب في فلسطين لخدمة مصالحه الإقليمية، فتبقى قيمة ومردود فاعليتها في خدمة تلك المصالح أضعاف كلفة إسنادها ودعمها، مما يجعل المشروع الصهيوني ذا جدوى كبيرة من وجهة نظر الغرب. ويعزّز هذا الدور الإسرائيلي حجم النفوذ الصهيوني في الغرب، وخاصة في أمريكا، والارتباط

الحضاري والثقافي والديني بينهما، وهو الذي وفّر لهما التطابق في الأهداف والسياسات. وبالنظر إلى محدودية الموارد البشرية في إسرائيل، بالمقارنة مع عدد سكان البلدان العربية، وبالنظر إلى العداء الشعبي العربي المستحكم لإسرائيل، والذي كان الغرب يطمع بزواله، لا يستطيع الغرب أن يطمئن على سلامة وبقاء إسرائيل على رغم تواطؤ أنظمة الحكم العربية، إلا من خلال حضور الغرب المباشر في المنطقة العربية، عسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً، وربما من خلال إعادة هيكلة المنطقة لضمان السيطرة عليها وتأمين المصالح الغربية فيها.

وعلى رغم التباين والتنافس التاريخي بين دول الغرب، وتصادم مصالحها، وتنافسها على تحقيق المكاسب الذاتية، بما في ذلك مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي أظهرت تبايناً بين أوروبا وأمريكا تأجج وأصبح علنياً في قضية العراق عام ٢٠٠٣، تبقى هنالك خطوط حمراء لا يتخطاها أي من الدول الغربية، بما يعرقل هيمنة الغرب عامة على الوطن العربي. وقد ظهر هذا الحرص بشكل متكرّر عندما تجمّع التحالف الأوروبي لإخراج ابراهيم باشا من سورية عام ١٨٤٠، وعند توافق بريطانيا وفرنسا على احتلال مصر وتونس عام ١٨٨٢، واتفاق سايكس ـ بيكو الذي شمل روسيا القيصرية عام ١٩١٦، حتى الإجماع الغربي في تبنّي الصهيونية، ودعم وحماية إسرائيل بكل الوسائل في عدوانها السافر على فلسطين وتهجير أهلها، وكذلك التحالف الغربي مع أصدقائه العرب في إخراج العراق من الكويت عام ١٩٩١.

ومن أجل تحقيق الهيمنة الغربية على الوطن العربي، اعتمد الغرب منذ القرن التاسع عشر عدة وسائل أحياناً معاً، وأحياناً بشكل متفرق. وكان أهم هذه الوسائل الاحتلال العسكري على شكل قواعد دائمة في البر والبحر، وقد تعززت واستدامت في الخليج العربي عام ١٩٩٠ تحت ذريعة إخراج العراق من الكويت. ثم اتسعت هذه القواعد وتعاظمت بذريعة أسلحة العراق ذات الدمار الشامل التي ثبت كذبها، ومن ثمّ بذريعة تغيير النظام المستبدّ الذي رعته أمريكا سابقاً. وشملت هذه الوسائل استعمال المعونة الاقتصادية للكيانات العربية الفقيرة، أو غير الحاصلة على الاكتفاء الذاتي، والتي كان الغرب قد خلقها أصلاً. وشملت أيضاً مساندة الأنظمة الدكتاتورية والقمعية، دبلوماسياً وأمنياً، وإبقاءها معتمدة عليها ومرتعبة من شعوبها. كما شملت كبح التطور العلمي، وخاصة في المجالات الأمنية، وكذلك التلويح باستعمال القوة، ومنع الأقطار العربية من تحقيق التوحيد الفعلي بينها، وتخريبه إذا حصل، وتأجيج الفتنة بينها بدلاً من ذلك. وشملت كذلك استعمال الاختراق المخابراتي للأنظمة العربية، والحركات السياسية العربية، بما فيها الإسلام السياسي الذي بدأته بريطانيا في توظيف الهاشميين وشرعيتهم العائلية لتأليب الرأي العام الإسلامي، في

الوطن العربي وفي القارة الهندية، على الدولة العثمانية التي كانت مقرّ الخلافة. وشملت أخيراً الغزو الثقافي والإعلامي لترويج القيم الغربية، في الحرية والديمقراطية، كغطاء كاذب لتزيين سياساتها في الدفاع عن مصالحها، وتغطية خطاياها وعدوانيتها وأنانيتها، وأساليبها السياسية الخبيثة، وازدواجية قيمها وسلوكها. وقد تمّ توظيف مؤسسات الغرب الأكاديمية والعلمية في بلورة وتطوير هذه الأساليب.

عاشراً: التيار القومي

لم يؤمن مؤسس الكيان الأردني الذي قام بقرار ودعم بريطاني، بأن هذا الكيان هو هدف بحدّ ذاته، وبأنه مشروع ودائم، بل اعتبره المؤسس، بصفتة امتداداً للثورة العربية، مجرد محطة في مسيرة بناء الدولة العربية الموحّدة والمستقلة، وذلك تعبيراً عن حقيقة وجود الانتماء العربي وطموحاته، وأمانيه القومية، والمتجذّرة بعمق في تاريخ هذه المنطقة. وقد سعى الأمير، ثم الملك عبدالله، حثيثاً عبر عقود حكمه الثلاثة إلى تحقيق ذلك[٩].

وقد وصف طبيعة الواقع العربي المؤرخ المرجعية ألبرت حوراني[١٠]، بأن الوطن العربي، عبر تاريخه الطويل، شكّل وحدة اجتماعية وثقافية، ولكن ليس سياسية، مما يجعل كياناته غير دائمة ومستقرة، ويجعل حدودها غير ثابتة. كما أنه لا يضمن حصول أو بقاء وحدته السياسية. ولا تتناقص بالضرورة وحدة هذه الهوية الثقافية والاجتماعية، والانتماء القومي لأصحابها، مع حقيقة الهوية الوطنية المحلية حيثما وجدت، كما كان حال مصر في عهدها القومي الناصري.

وقد تتأجّج أحياناً الهوية والمصلحة والطموح الوطني القطري، ويخبو الانتماء القومي، كما أصبحت الحالة بعد هزيمة عام ١٩٦٧، أو قد يكون العكس، كما عبرت عن ذلك الشعوب العربية مراراً، وخلافاً لمواقف حكامها. ولكن الهويتين القطرية والقومية لا تتلاشيان بالكامل في أي وقت من الأوقات. وقد ذهب المفكرون العرب بعيداً وطويلاً، في شرح وتأكيد وتبرير وترويج فكرة القومية العربية،

---

(٩) للاطلاع على مشاريع الملك عبدالله لتحقيق وحدة سوريا، انظر: **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية** (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧)، صفحات متفرقة، و يوسف قزما خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٧: دراسة توثيقية**، ط ٢ جديدة وموسعة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٠٥-١٣١.

(١٠) Hourani, *A History of the Arab Peoples.*

واعتماد هذه الفكرة أساساً لمشاريع سياسية إقليمية متعددة. وقد أجمع معظم هؤلاء المفكرين السياسيين منذ القرن التاسع عشر، عند بداية النهضة العربية الحديثة، على أن اللغة والتاريخ والثقافة والدين والعرق، هي عناصر الهوية العربية. ولكن ما يؤكدها ويعبّر عنها هو حسّ العصبية القومية العفوي، والانشداد نحو العمل المشترك، الحربي والسلمي، ومشاعر العزة والتفاخر بمضامين الهوية العربية، كما تبرزه الأناشيد الوطنية.

ويذهب البعض، كالدكتور عبد العزيز الدوري، في تفسير ديمومة الهوية العربية، منذ ما قبل الأديان، إلى أن العرق والثقافة والقبيلة العربية تكوّنت في بوادي الأمة العربية الطاردة بطبيعتها للسكان الذين تدفقوا عبر آلاف السنين إلى السواحل الخصبة والمدن، فطبعوها بتجدّد وباستمرار بهويتهم وعصبيتهم ولغتهم. فدامت هذه الهوية العربية، بينما ذابت وزالت الحضارات الأخرى غير العربية والوافدة، وذلك عبر هجرات سكانية عربية كثيفة ومتوالية. وقد كان الدفع السكاني في الفتوحات الإسلامية أحد أهم هذه الهجرات، على رغم أن العروبة كانت قد امتدت إلى الهلال الخصيب ومصر قبل ذلك. وقد توالت الهجرات القبلية العربية بعد ذلك باستمرار لتضمن استمرارية الهوية العربية(١١).

أما القومية العربية الحديثة، فقد انبثقت في القرن التاسع عشر على خلفية الانتعاش الاجتماعي والثقافي، عندما بدأت الأمة العربية بالخروج من سباتها وتراجعها وتقلّصها، حتى كانت قد قاربت من خطر الاندثار، وذلك في كنف الدولة العثمانية. وكان مقر هذا الانبثاق الهلال الخصيب، وخاصة سورية الطبيعية. واكتسب هذا الفجر الجديد أهدافاً وشعارات تطورت استجابة لتغيّر ظروفها. فكان شعارها الأول الإعلان عن ذاتها الذي تسارع كردة فعل لهجمة التتريك(١٢).

وبعد انهيار الدولة العثمانية، وولادة الكيانات العربية المتعددة، والمحتلة، والمستعمرة لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، برزت شعارات الاستقلال الوطني، وجلاء قوات الاحتلال، وكانت هذه الأمور نقاط التقاء للشعوب العربية كافة وتعاطفها المتبادل، ولكن دون أن ترى هذه الحركات المحلية في الاستقلال الوطني أي ابتعاد عن الانتماء القومي، بل سبباً لتوحيد النضال والصفوف، لتحقيق الهدف المزدوج،

---

(١١) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٨٣ وما بعدها.

(١٢) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٨ ـ ٣٣.

بين السيادة الوطنية القطرية والمحلية من جهة، والوحدة العربية المجمع عليها من جهة ثانية(١٣).

ثم برز بعد ذلك شعار الوحدة العربية بوضوح وإلحاح وسعي، وباصطدام مع الحقيقة والدعوة القطرية وأنظمة حكمها. وقد قادت هذا الشعار حركات شعبية متعددة، مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي حصر أجندته بالهلال الخصيب، والبعث العربي، وحركة القوميين العرب. . . الخ. واعتمدت مصر كدولة هذه الشعارات بقيادة عبد الناصر(١٤)، وتأجّج وتألق بريقها عبر الوطن العربي في وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨. ولكن هذه الشعارات هزمت بانتهاء هذه الوحدة عام ١٩٦١، وقد تلتها هزيمة حرب ١٩٦٧، فتراجع المشروع السياسي للقومية العربية، وحلّ مكانه الحقيقة القطرية التي لم تعد الأنظمة الحاكمة فيها خجولة منها. ثم أصبحت بعد ذلك تتفاخر بها كعنوان لخطابها السياسي، وأصبحت تقدمها على المصالح القومية العليا، كما أعلن الملك حسين في المؤتمر الوطني الأول عام ١٩٩١ عند اعتماد الميثاق الوطني(١٥). ورافق هذا التحوّل الصحوة الإسلامية الاجتماعية والثقافية المعتدلة، والإسلام السياسي المتطرف والعنيف والمنافس للقومية العربية، إلى أن التقى التوجّهان في احتجاجات عارمة على التحالف الأمريكي ـ الصهيوني والعدوان المحتل على العراق. ويعد هذا الالتقاء بحقبة تاريخية قادمة، وربما مليئة بالعطاء.

كان شعار القومية العربية ممتزجاً بالاشتراكية، والثورية الانقلابية والعسكرية، لفترة ما قبل الهزيمة في عام ١٩٦٧، وقد تراجعت جميعاً بسبب فشلها في نظر المواطن العربي من جهة، ورواج الفكر الليبرالي الغربي، المبني على القطرية والديمقراطية والرأسمالية من جهة ثانية، وكذلك انتعاش السلفية والأصولية الإسلامية، خاصة بعد الثورة الايرانية من جهة ثالثة. ولكن الحسّ القومي لم يمت في عفوية ووجدان المواطن العربي، وإن أصبح ذلك الحسّ فاقداً المشروع السياسي والشعارات الواقعية، وذات الصدقية، باستثناء المساندة العاطفية للشعب الفلسطيني في محنته، والتعبير العملي الضعيف والمحدود عن ذلك. وأصبحت الشعارات القومية على ألسنة الحكومات العربية مفرغة من أي صدق ومضمون عملي، أو قادرة على

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٥-٣٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٩٥ وما بعدها.

(١٥) انظر كلمة الملك الحسين في اختتام المؤتمر العام للميثاق الوطني في: **الميثاق الوطني الأردني** (عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٠)، ص ٥٧ ـ ٦١.

إثارة حماس المواطن العربي. كما بدأت الأقطار العربية تتجاسر في قطريتها علانية، كانفراد مصر بالصلح مع إسرائيل، وانكفاء الأقطار العربية على نفسها، أو على جيرانها في أقصى الحالات، كما تمادت في تبعيتها للغرب والتفاخر بذلك وتزيّنه. وقد تكلّل ذلك بوضوح في حالة الشلل العربي عند احتلال العراق، ومساهمة دول الخليج في الجهد العسكري الأمريكي، وحتى الاحتفال بذلك في الكويت.

لقد نجح الغرب، وبمساندة إسرائيل، بتحويل عدوانيته الاستفزازية إلى رضوخ عربي حكومي، والى صمت شعبي، مما شجّع الخطاب القطري وأبواقه المنتفعة من جهة، والإحباط والانحسار القومي من جهة أخرى. فعلت صيحات حقوق المرأة والطفل، والتباكي على الفشل في محاربة الأمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والمناداة بالديمقراطية، دون اقتناع بواقعية تطبيقها أو بقدرتها على توفير الحلول. وتراجعت شعارات جلاء القواعد العسكرية الأجنبية، والاكتفاء بالإعلان عن عدم المشاركة بالهجوم على العراق، دون الالتزام الفعلي بذلك، ومن ثم التعامل مع نتائجه والقبول والترحيب بها. وتراجعت المناداة بإزالة الحدود المانعة للوحدة الاقتصادية، ونسيان الدفاع العربي المشترك، والمناداة بالوحدة القطرية الداخلية، بدلاً من بناء مؤسسات الوحدة القومية، والاكتفاء بالمهرجانات العربية في المجالات: الأكاديمية، والمهنية، والتجارية، والرياضية... الخ.

ولكن المواطن العربي هو الآن مكتئب وليس مستسلماً، ومحبط وليس راضياً، وصامت وليس ناسياً، للشعور والأماني القومية. وهو رافض لما يحصل في فلسطين والعراق، ويتعامل مع الدولة القطرية، ولكنه ليس مغتبطاً بها. فهو قد تحوّل بالتجربة والعلم، وبالفكر والثقافة، إلى الواقعية، ولكنه لم ينجح بعد ببلورة المؤسسات والمشاريع القومية، وإفراز نخب لقيادتها بالوسائل الناجعة. ولم ينجح أيضاً بتوظيف العاطفة لتحصين الإرادة والتصميم، وتوظيف العقل للبرمجة والتنفيذ. فربما لم ينته تاريخ ودور القومية العربية في صناعة المستقبل بعد أن نضجت التجربة وصقل الفكر نحو الواقعية. فالحلول السريعة الزائفة، الثورية والعسكرية، قد استبعدت، والاختصام القومي مع الهوية الإسلامية قد تحوّل إلى تحالف وتكامل إنساني، والى تعميق للهوية الثقافية وأصولها السلفية من أجل بناء الثقة والقدرة على معانقة العصر ومسايرة متطلباته للفوز بمكاسبه، بعيداً عن العدمية والتطرف والعنف. والعقيدة اليسارية تمّ تحريرها من التجربة العالمية والإقليمية الفاشلة وغير الواقعية، مع التمسك بقيمها وأهدافها الإنسانية. والليبرالية أصبحت خاضعة ومشروطة بأدائها العملي والشامل، وليس العقائدي والضيّق، ودون الحكم المسبق عليها أو لصالحها. كما أصبح مفهوم استقبال الإعلام الرسمي أو الجهوي المزيّن انتقائياً، خاضعاً للفحص

والتشكيك، وأصبح مفهوم الأمن القومي مشروطاً بتوفير الأمن المحلي المقترن بالكرامة الوطنية، وبعيداً عن استجداء الحماية الغربية الطامعة والمغرضة. ويشكّل هذا الإطار تحريراً للكيانات القطرية من جذورها الملوّثة والمشبوهة، واستمداد الشرعية من واقعها الملموس، ومن مصلحة مواطنيها، وليس من إنكار الهوية الذاتية والاعتماد على الروابط والحماية الغربية.

حادي عشر: البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

تمّ اجتزاء الأردن مبتوراً من محيطه الطبيعي والمرتبط به في مجالات الحياة كافة، دون الاعتناء بحاجاته أو قدراته على الحياة. وقد فرض عليه هذا البتر تشوّهات لم يستطع عبر العقود الثمانية من حياته أن يتجاوزها بالكامل، فبقي ينزف استقراره من تداعياتها، وبقيت تتراكم معاناته في التنمية الطبيعية، بينما أصبح لديه عبر هذه المسيرة المجتزأه والتنامي السكاني غير المألوف اللذين بنيا على تجاهل وتحد للجغرافيا والتاريخ والهوية، ظروفاً خاصة وجدراناً محيطة لا تقلّ صعوبة في تجاوزها، إذا سنحت الفرصة التاريخية لعودة التئامه بمحيطه.

وعلى الرغم من تحفظ أنظمة الحكم العربية، في واقع الحال، وبعكس الخطاب الرسمي العلني، على تنامي العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الشعوب العربية بسبب مخاطر وتداعيات هذه العلاقات على الكيانات والأنظمة، فإن العرى العربية تبقى وثيقة ومتنامية، وخاصة في المجالات الثقافية والاجتماعية والوجدانية، حيث لا يصل تحفظ أنظمة الحكم العربي عليها، ولا تصل قدرتها على مكافحة هذه العرى إلى الحدّ الذي وصلت إليه في المجالات السياسية، إذ لا تخفي هذه الأنظمة القطرية معارضتها العلنية والشرسة لأي تعاون سياسي شعبي ومستقل عبر الحدود القطرية، وتستعمل في محاربتها له أشكال القمع كافة، ولا تتحرّج من اتهامه بالخيانة الوطنية، وإنزال العقوبات بممارسي هذا التعاون، بتهم تهديدهم للأمن الوطني وقدسية الكيان القطري. وقد ارتفعت نبرة أنظمة الحكم في هذا المجال في العقود الماضية، وخاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وتراجع المدّ القومي، وطغيان وزهو القطرية العربية.

ففي المجال الثقافي يظهر تحفظ أنظمة الحكم في تركيز الإعلام على الشؤون المحلية، وهو يتراكم أثره مع الزمن على شكل جهل المواطن العادي بشؤون البلدان العربية الشقيقة، أملاً في أن يؤدي هذا الجهل إلى فقدان الاهتمام، والى عدم الاكتراث، وتراجع الروابط والمشاعر القومية. ويعزّز هذا التوجّه الرسمي المناهج التعليمية التي تسعى لتنمية الانتماء الوطني المحلي، واستبعاد المعرفة، وبالنتيجة

الارتباط القومي. ولكن ظاهرة الفضائيات التلفزيونية الحديثة ضاعفت من الاتصال والمتابعة التي وفّرتها الإذاعات الصوتية ودور النشر سابقاً، وخاصة بالنظر إلى المضمون الأدبي والمسرحي والفني لبرامج هذه الفضائيات، حيث يشاهد المواطن العربي أينما كان البرامج ذاتها. وقد ساهم ذلك في تخفيف الفروقات في اللهجات العربية المحلية، مما جعل التواصل أكثر سهولة، كما زاد من هذا التأثير تنامي دور السياحة العربية البينية وانتقال العماله العربية الذي حاربته بعض الأنظمة العربية لصالح الاتصالات غير العربية.

وتعرّض المجتمع العربي في القرنين الماضيين لتغيّرات هائلة في العمق والاتساع، وما زال يخوض مزيداً من هذه التغيّرات بتسارع ملحوظ. فلم تعد المؤسسات والقيم ثابتة في البلدان العربية المختلفة، مما يجعل الفروقات الاجتماعية الموروثة والحديثة بين البلدان العربية ذات طبيعة مؤقتة. كما أن سرعة التغيّر في قيم ومؤسسات وثقافة هذه المجتمعات قد تعاظم أو تخفّض هذه الفروقات بين فترة وأخرى.

فقد ازداد مجموع السكان في البلدان العربية في هذين القرنين من عشرة إلى ثلاثمائة مليون نسمة، ولكن نسب النمو كانت متفاوتة بين بلد وآخر. وينسحب هذا التفاوت على مستويات المعيشة، وخاصة بسبب تأثير اكتشاف النفط، وعشوائية توقيته ومواقعه وكمياته. وينسحب أيضاً على تطور أو تراجع المؤسسة العشائرية، بين تأثير القوى والقيم الحديثة فيها من جهة، وحاجة بعض أنظمة الحكم إليها لأسباب أمنية. وينسحب التفاوت أيضاً على نسب التوالد، والحالة العائلية، وحقوق المرأة، وقيم العمل، والتأثر بالقيم الغربية والعلمية، والتدين، والحريات السياسية والاجتماعية، والجنوح إلى الاغتراب أو إلى هجرة العمالة، وعلى التباين والتعايش بين الطوائف والأديان والأعراق، وكذلك على التعليم والأمية والثقافة، ومعدلات السنّ في الوفاة، والهجرة من الريف إلى المدن. . . الخ.

أما الأنظمة الاقتصادية، فهي أيضاً متباينة، ولكن دون أن يكون ذلك التباين ذا طبيعة دائمة. فالموارد النفطية على اختلاف أحجامها أصبحت متوافرة لدى معظم الأقطار العربية، والقطاع العام اتسع في معظم البلدان العربية على اختلاف عقائدها السياسية، قبل أن يعود ويتجه إلى التقلص، على رغم تباين السرعة في هذه التوجّهات بين بلد وآخر. وهروب رأس المال الوطني أصبح صفة عامة لمعظم الأقطار العربية، بينما يشترك معظمها في محاولات جذب الاستثمار الخارجي. أما العمالة، فما زالت تختلف بين بلدان مصدّرة أو مستوردة لها، ولكن بنسب مرتفعة وغير

معهودة عالمياً. وعلى رغم فشل البلدان العربية في تقليد أوروبا الغربية في التوحيد الاقتصادي، وذلك بسبب تخوّف الأنظمة من التداعيات السياسية والأمنية، أو بسبب القنوط وعدم الاكتراث بالمشاعر والمطالب الشعبية، وبسبب الارتباط الوثيق بين رجال الأعمال وأنظمة الحكم في المصالح والسيطرة، الا أن الترابط الاقتصادي العربي كان يتّجه باستمرار نحو التعاظم، كما في العمالة والسياحة والمواصلات والاتصالات، بينما بقيت التجارة السلعية والاستثمار والشركات المشتركة دون المستويات الممكنة والمرغوب فيها. أما الاتحادات القطاعية والمهنية، فهي متعددة، ولكن ذات تأثير سطحي وضئيل.

ثاني عشر: الاستحقاقات المستقبلية

لا يبدو أن الانتماء القومي العربي والعفوي للشعب الأردني سوف يخبو في المستقبل القريب أو البعيد، ذلك أنه انتماء يكاد يكون أزلياً، وهو مرشح لأن يكون أبدياً أيضاً. كما أن الكثير من الأقطار العربية تتمتع بوطنية محلية واضحة وراسخة، مثل مصر وسوريا والعراق، ولكنها في الوقت نفسه تعتزّ على المستوى الشعبي بقوميتها العربية. ولذلك، فحتى إذا نمت الهوية الوطنية الأردنية في المستقبل، وذلك يحتاج إلى كثير من الوقت والظروف المؤاتية، فإنه سوف لا يؤدي إلى تراجع الحسّ القومي العربي للشعب الأردني.

ولكن كما هو حال باقي الأنظمة العربية، يرى النظام في ترسيخ ومأسسة العلاقات العربية تهديداً للسيادة القطرية المطلقة، ولأمن الأنظمة الحاكمة، حتى وإن كانت متطلبات وكلفة الدفاع عن هذه السيادة القطرية، من خلال الحصول على الدعم الأمريكي، تؤدي عملياً إلى إلغاء مضمون تلك السيادة التي تصبح نتيجة لذلك شكلية أو محصورة بهوامش محلية. ولذلك، وبالنظر إلى المشاعر القومية العفوية للشعوب العربية من جهة، وتمسك أنظمة الحكم بالسيادة القطرية، وإن كانت شكلية من جهة ثانية، فسوف تبقي هنالك فجوة بينهما، وتؤدي هذه الفجوة إلى تآكل حسّ الاستقرار في البلدان العربية، وتعرضها لاهتزازات لا يمكن التنبؤ بها أو بطبيعتها أو مواعيدها، بقدر ما يمكن التنبؤ بحتميتها على المدى البعيد. وما دامت هذه الكيانات تحكمها أنظمة ذات الاستراتيجية نفسها في الإصرار على السيادة القطرية، فسوف تجد هذه الكيانات وأنظمتها دعماً بعضها من بعض. ولكن ما إن ينفلت أحد هذه الكيانات أو أكثر، وخاصة من ذوي الوزن الأكبر، ويعتمد التوجّه الديمقراطي والمستقل الذي يؤدي إلى التوجّه الوحدوي العربي، حتى تهتزّ المعادلة ويلتغي الاستقرار الإقليمي الهشّ. وقد يتحقق هذا الاهتزاز بمجرد تعرّض أحد

الأقطار العربية للعدوان، كما هو حاصل في فلسطين والعراق، وهذا الأمر يبرز حقيقة النظام السياسي والأمني العربي الأجوف والمهترىء. وربما تورط بعض البلدان العربية في مساعدة العدوان بدلاً من صدّه، مما سوف يزيد الاحتقان ويشعل الانفجار لاحقاً.

ويرتبط بشكل واضح غياب الديمقراطية من النظام السياسي العربي باستراتيجية أنظمة الحكم العربي التي تقاوم التوحّد العربي حتى بأشكاله البطيئة أو الجزئية. ويؤدي هذا الترابط إلى تعزيز كل من الطرفين للطرف الآخر. فالحاكم العربي يرى في الديمقراطية وفي الوحدوية معاً أو منفردين تحدّيات لسلطته فيحاربهما. أما إذا شاءت الظروف أن يأخذ أي من هذين التوجّهين، الديمقراطي والوحدوي، خطوة كبيرة إلى الأمام، فسوف تفرض الأمور تداعياتها على الاتجاه الآخر، مما يزيد ويعمق الحسّ بعدم الاستقرار القائم لدى الحاكم والمواطن معاً.

خاتمة: البدائل

لن ينعم الأردن بالاطمئنان والاستقرار دون العودة إلى مبادىء الثورة العربية الكبرى وخطاب ومسعى الملك المؤسس عبدالله الأول، وتحقيق ارتباطه ارتباطاً عضوياً ووثيقاً، دائماً وثابتاً، إقليمياً وعربياً. ولن يكون ذلك ممكناً إلا على حساب السيادة القطرية المطلقة. ولكن هذا لا يتطلب تجاوز الخصوصية القطرية، بما فيها هيكل السكان والقوى السياسية الداخلية، ونظام الحكم. ولا يكفي لتحقيق الارتباط والاستقرار الإقليمي قيام تحالف أو اتحاد، كما طرح في العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، أو العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية بعد السلام العادل والدائم، وكما جاء في مشروع شمعون بيريس، أو إقامة البنيلكس، أو سوريا الكبرى، أو الهلال الخصيب، أو دخول الأردن في مجلس تعاون الخليج، في نقلة فدرالية أو كونفدرالية، بل يتوجب أن يرافق هذه العلاقة الإقليمية نطاق عربي أشمل، حتى وإن اقتصر على الدفاع والأمن، أو امتد إلى الاقتصاد والثقافة. ذلك أن المشاريع الإقليمية الجزئية لا تغني عن الارتباط القومي الواسع إرضاء للمشاعر الشعبية، وتحقيقاً للمصالح الأكبر والأوسع، كما أنها لا تكفي لتجنّب الصراعات والمحاور الإقليمية دون مظلة أشمل.

أما حقيقة إجماع أنظمة الحكم العربية، على الابتعاد عن المشاريع الوحدوية، واصطدام هذه المشاريع مع القوى والمصالح الخارجية، فيكفي الأردن، من أجل ردم الهوة بين حاكمه وشعبه، أن يؤسس خطابه السياسي على الطرح الوحدوي الإقليمي والعربي بشكل صادق ومقنع، وأن يراجع سياساته الإعلامية كافة، والمناهج

التدريسية، ومساعيه الدبلوماسية، والمنابر الشعبية، في هذا الاتجاه، حتى يكتسب إخلاصه في هذا التوجّه الصدقية الشعبية المطلوبة. وعلى رغم أن هذا سوف لا يوفّر المكاسب الكاملة للترابط الإقليمي الفعلي، غير أنه سوف ينجح بنزع فتيل التوتر الناشىء من الهوة بين الحاكم والمواطن في هذا المجال الحيوي للاستقرار، والناشىء أيضاً من اهتزاز صدقية الخطاب السياسي. وعندما يكتسب هذا الخطاب السياسي الوحدوي صدقية من خلال تلمّس المواطن واقعه، وكذلك من خلال مشاركته في بلورة مضامين هذا الخطاب، وخاصة في المجال الديمقراطي، يكون الأردن حاكماً وشعباً قد قدم مساهمته في هذا الشعار الكبير، وترك لأشقائه فرصة استكمال الخطوات والبرامج لتحقيقه.

الفصل السادس

الهويـة الإسلاميـة والخطـاب الهاشمـي

مقدمة

لا ينفرد المسلمون في أثر عقيدتهم الدينية في مضمون هويتهم الإنسانية، كعنصر مكوّن لها، وفي خطابهم، خاصة نحو الحضارات والثقافات الأخرى. وبذلك لا يختلف الدين الإسلامي من حيث طبيعة هذا الدور عن الدين المسيحي، أو اليهودي، أو الهندوسي. . . الخ. كما تتشابه جميع الأديان في قدرتها على خلق واشتداد العصبية بين المقنعين بها، وعلى الشحن العاطفي لأتباعها، كما كان الحال عبر التاريخ القديم والحديث، مما يجعل الدين ظاهرة إنسانية وتاريخية، بصرف النظر عن الدين المعني، وعن درجات تحضّر وتمدّن المجتمعات المعنية. ولكن وجود هذه الظاهرة ليس حتمياً، كما أن عمقها ليس ثابتاً، إذ تتباين المجتمعات المختلفة في تعاملها مع الدين، كما تتباين هي نفسها في ذلك من فترة تاريخية إلى أخرى، من حيث تأجّج العصبية الدينية، ومدى شمول الدين مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن حيث مدى التسامح مع الأديان الأخرى.

وعند قيام الكيان الأردني، حيث كان المجتمع الأردني متخلفاً وبدائياً وعشائرياً، لم يكن الدين الإسلامي بارزاً في نظرة المواطن إلى نفسه، أو إلى هويته، أو في إثارته، واندفاعه نحو أهداف معينة، بل كانت حقيقة المواطن الإسلامية مقتصرة في التعبير عن نفسها في حياته اليومية، على ممارسة الشعائر الدينية، على رغم أن ذلك كان سطحياً في البادية والعشيرة، حيث الغزو والثأر وعدم توريث المرأة، وعدم التشديد على الصلاة، والصوم، والحج، وحيث الاحتكام إلى القضاء العشائري المختلف عن حرفية الشريعة الإسلامية. . . الخ، مما جعل الدين جزءاً من العادات والتقاليد المتوارثة التي لا تحتاج إلى كثير من الدراسة والثقافة

والتخصص، أو التأجّج والهيجان والعنف.

ومع تحوّل هذا المجتمع نحو المدينة، والحياة المعاصرة، والتعليم، ومع استقبال الوافدين من مجتمعات أكثر تطوراً، ومع ارتفاع مستوى المعيشة، والاحتكاك بالحضارات والثقافات الأخرى، شعر المواطن الأردني بعدم كفاية ثقافة ومجتمع البادية والقرية في متطلبات حياته الحديثة، وخاصة الخوف من الجديد والمجهول، وتراجع الحسّ بالأمن الاجتماعي، وبذلك شعر المواطن الأردني بفراغ جزئي، ولكنه مهم في مضمون هويته الثقافية والاجتماعية، كما شعر بالحاجة إلى المرجع الخلقي، والذهني أو الفكري، وكذلك إلى الغيبيّات والمسلمات والإيمان، لتعزيز وتفسير ممارساته الحياتية المستجدّة، وتثبيت قراراته ومواقفه من العالم الخارجي، المغاير والغريب.

فوجد المواطن الأردني في الإسلام، فكراً وتاريخاً، وفلسفة وشريعة وثقافة، تجيب عن أسئلته كافة، وتملأ عقله وقلبه، كما حصل، وإن بدرجات متفاوتة في معظم البلدان العربية والإسلامية. كما وجد في تجدّد الإيمان بالإسلام قوة شحن لعزيمته وإرادته، ووعاء وعنواناً للانتماء، ورابطاً مع مجتمعه، ومضموناً مميّزاً لهويته وممارساتها. فأخذ يتشبّث بأهدابها وبمظاهرها، ويصرف الجهد والوقت والفكر فردياً وجماعياً في التأمل فيها، وتعميق فهمه لها. كما أصبح ينشد وينتمي إلى إخوته في الدين، ويزيد من الالتقاء بهم، مما وفّر الأسس والفرص لبناء التجمعات والممارسات الجماعية، وإفراز النخب والقيادات، وبلورة المواقف المشتركة، وخاصة نحو القضايا اليومية المطروحة، إن كانت اجتماعية أو سياسية أو غيرها. وقد وفّر ذلك المناخ الثريّ، بالإضافة إلى كون الإسلام مصدراً للشرعية السياسية، وهو الخلفية لإقامة التنظيمات الإسلامية المسيّسة. وقد ساهم في تشجيع كل ذلك لجوء الأقطار العربية والغربية إلى الاستعانة بهذه المنظمات الدينية، ودعمها، وتنميتها، وبث أفكارها، ودعواتها في محاربة الدعوات القومية العربية، وتحالفها مع الاتحاد السوفياتي، وما يمثّله من فكر يساري متّهم بالكفر. وساهم في ذلك أيضاً إقامة البلدان العربية للمؤسسات الدينية الواسعة، من كليات شريعة، ومساجد، وأئمة، وجمعيات ونشاطات دينية، كحفظ القرآن، ومن أركان دينية في الإعلام الرسمي، وإعطاء الدين مساحة كبيرة في المناهج التدريسية.

أولاً: القيادة الهاشمية

تميّزت القيادة الهاشمية، وبشكل خاص الأمير ثم الملك عبدالله، وكذلك الملك حسين، والملك عبدالله الثاني، بتحدرهم جميعاً من عائلة مسيّسة وثقافة حاكمة، مما شكّل المضمون الأساسي لثقافتهم، ونهجهم، ومرجعياتهم، ومما اعتبره الملك حسين

مؤهلاً خاصاً لهم في القيادة والحكم[1]. وقد تبلور هذا التراث العائلي وانصقل في إطار معاصر ومنفتح على الحضارات والثقافات العالمية، وخاصة الغربية التي تقود العالم منذ بضعة قرون. كما تميّزت هذه القيادة بالطموحات العالية للمجتمعات التي كانوا يقودونها، وذلك بموجب المعايير الغربية التي اعتمدوها في العصرية، والتحديث، والانفتاح، والعلمانية. وقد كانت نظرتهم إلى الإسلام بأنه مصدر للعزة والتفاخر العائلي كحفدة للنبي، وعنوان تاريخي مؤهل، وحالة اجتماعية وثقافية موروثة. ولكنهم لم يروا في الإسلام هدفاً ينبغي تحقيقه، أو منهجية لتحديد الأهداف المجتمعية أو الوطنية، أو وسيلة لتحقيق هذه الأهداف، بل كانوا يلجأون إليه كمعين تاريخي ثري، يستعينون به وبمفرداته لشرح ضرورات الحياة وتفسيرها وتبريرها وتسويقها، حيثما كان ذلك مساعداً أو مفيداً، ولتأكيد أهليتهم في القيادة.

ولكن مقتضيات الأمن السياسي فرضت على الملك حسين، في مجابهة المدّ القومي الثوري الذي اجتاح المنطقة العربية في الخمسينيات من القرن الماضي، وهدّد الكيان والنظام الأردنيين، أن يستعين بالإخوان المسلمين ويتحالف معهم. وقد اضطره ذلك أن يدفع ثمناً، وجده في ما بعد باهظاً، وهو هيمنة الإخوان المسلمين على التربية والتعليم، وعلى الركن الديني في الإعلام الرسمي. وقد استطاع الإخوان من خلالهما أن يخلقوا أجيالاً معبأة بالإسلام السياسي، وبالسلفية والأصولية. وقد وجد الملك حسين في ما بعد هذه التعبئة الدينية عقبة أمام منهجه السياسي والحضاري، وثقافته الشخصية، وحرية حركته، حتى إنه وصفها بالسوداوية، مما يؤكد التباين الثقافي والعاطفي العميق بينه وبين الإسلام السياسي، بما فيه الإسلام غير المتشدّد، أو المتطرف، أو المعتمد للعنف الجهادي.

وقد ساهم في قيام التحالف الهاشمي والإسلامي بين الخمسينيات والثمانينيات أن ليس للإسلام السياسي موقف مؤيد أو شاجب للكيانات القطرية، إذ تنحصر اهتماماته بالأنظمة السياسية وسياساتها. فهو يلتزم الحياد نحو الكيانات القطرية، وذلك خلافاً لموقف الحركات السياسية القومية التي تتبنّى الوحدة العربية هدفاً رئيساً في عقيدتها وبرامجها السياسية. ولكن هذا الحياد لا يمنع التنسيق والتعاون بين الحركات الإسلامية في البلدان المختلفة، ولكنه يشكّل درجة أقل في الخطورة على الكيان القطري، من السعي القومي لإحلال الكيان الموحّد بدل الكيانات القطرية، أو السعي للحد من السيادة القطرية المطلقة.

---

(١) للاطلاع على العائلة الهاشمية وقيادتها، انظر: ابراهيم العطار، **الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين**، ٥ ج (عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٥)، صفحات مختلفة.

ثانياً: العنف والتشدّد

أفرزت الصحوة الإسلامية العريضة في القرن العشرين، وفي مختلف المناطق الإسلامية في العالم، نماذج مختلفة من الأصوليين والسلفيين، ودرجات مختلفة من التشدّد والتكفير والعنف، ومستويات متباينة من التنظيم والانتشار والتمويل. وعلى مستوى الوطن العربي، شكّلت هزيمة المشروع القومي العربي الناصري انتصاراً للمحور الإسلامي، قادته العربية السعودية. وازدادت المشاعر الإسلامية الشعبية انتعاشاً ونشوة، دون أنظمة الحكم المرتبطة مع الغرب، عندما قامت الثورة الإيرانية وأطاحت بالشاه وبنفوذ أمريكا في إيران، فحلّت هذه المشاعر مكان المدّ القومي والثوري الذي تلا مرحلة الاستقلال الوطني. وكانت أمريكا، بالتعاون مع العربية السعودية وغيرها، قد بذلت جهوداً خاصة في تعبئة الرأي العام الإسلامي، وفي تجميع عشرات الآلاف من الشبان المسلمين المتحمسين لمقاومة الغزو السوفياتي لأفغانستان في الثمانينيات من القرن الماضي، كما أنفقت عليهم أموالاً طائلة في التدريب والتسليح. وقد كان صرف ذلك الجهد والمال مجزياً، إذ ساهمت هذه التجمعات في إرهاق الحضور العسكري السوفياتي في أفغانستان، وبالنهاية في انهيارهم وإخراجهم منها. وقد كان الجزء الأكبر من هؤلاء المجاهدين عرباً[٢].

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وخروجه من أفغانستان في أواخر الثمانينيات، وبعد تخلّي الولايات المتحدة والسعودية، بجلافة استفزازية، عن المجاهدين الذين كانوا قد تجمعوا هناك، بدأ هؤلاء المجاهدون بالعودة إلى بلدانهم أو غيرها في الوطن العربي. وقد اعتمد هؤلاء العائدون نماذج مختلفة ومتطوّرة لاستئناف جهادهم ضد الأنظمة السياسية والاجتماعية في البلدان العربية، وقد اعتبروها فاسدة ومنحرفة. وقد شمل خطابهم العودة إلى النقاء السلفي من خلال التمسّك بالأصولية. وشملت استراتيجيتهم تقويض أمن هذه المجتمعات بالعنف، واعتبار الحضارة الغربية عدواً للاسلام. وكانت هذه التجمعات مستقلة عن المنظمات الإسلامية التقليدية والمناهضة باعتدال للمعاصرة، والفكرين القومي واليساري، وعلى رأسها الإخوان المسلمون الذين كانوا قد أسسوا منظماتهم في مصر عام ١٩٢٨، وانتشروا في معظم البلدان العربية[٣]. كما كانت بعض الدول الغربية، وخاصة بريطانيا،

---

(٢) سليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٥**، ٢ ج (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٥٣١-٥٣٣. حول موضوع الأفغان العرب في أفغانستان، انظر: الحسن بن علي الكتاني، «الحركة الإسلامية في أفغانستان،» **مجلة الحكمة** (ليدز) (١٩٩٧)، ص ١١٢ ـ ١١٩.

(٣) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٨٥-١٠٠.

مؤسسة ومساندة لهذه الحركات والتنظيمات، بغرض السيطرة عليها، وتوجيهها، واستعمالها عند الحاجة.

وحصل الأردن على نصيبه من هؤلاء «الأفغان العرب» العائدين إلى الشرق الأوسط. ولكن أجهزة الأمن الأردنية كانت على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية في التصدّي لهم، وجعل حجم الأذى المتأتي عنهم بحدوده الدنيا. وقد ساعد على ذلك عدم تعاطف أي من شرائح وفئات المجتمع الأردني مع العائدين «الأفغان»، بمن في ذلك ذوو التوجّهات الإسلامية التقليدية الذين شجبوا ممارسات العنف والتخطيط لها. كما ساعد أيضاً معرفة الأجهزة الأردنية بجذور وخلفيات هؤلاء «الأفغان» العائدين. ولكن إعلان أمريكا وبعض حلفائها الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، واعتبار المقاومتين الفلسطينية والعراقية من أهداف هذه الحرب، واستعمال أمريكا هذه الحرب لتحقيق أهدافها النفطية في العراق، ودعم إسرائيل، وإعادة هيكلة الشرق الأوسط تحقيقاً لمصالحها، وذلك ضمن برامج الهيمنة والليبرالية الدولية، أدت إلى تغيير المعادلة السياسية. فقد شملت أهداف أمريكا المعلنة للشرق الأوسط إعادة تكوين الثقافة العربية، ومراجعة المناهج التعليمية، ومراقبة الجمعيات الخيرية ذات النزعة الدينية، وإعادة هيكلة الأنظمة الاجتماعية والسياسية، بما فيها «الديمقراطية»، و «الحريات»، والمرأة، والعولمة الاقتصادية[٤]. وقد أدت هذه الحرب الأمريكية إلى جعل الإجماع العربي الرسمي والشعبي ضد التطرف والعنف يتآكل، بسبب النظرة الغربية الفوقية، والمقاييس المزدوجة لصالح إسرائيل، والذرائع الكاذبة، والأغراض والمآرب الأمريكية الطامعة، في الجشع النفطي، والهيمنة الاستراتيجية، والتصرف فوق القانون، وتجاهل المؤسسات الدولية، مما بدأ يجعل من التشدّد والعنف الإسلاميين في المجتمعات العربية أكثر فهماً وتبريراً وتعاطفاً، ويخلق بذلك فجوة بين السلطة والمجتمع العربيين حول موضوع شديد الحساسية الشعبية والأمنية والعلاقة الدولية.

وبنظرة موضوعية حول تنامي التطرف والتشدّد والعنف لدى السلفيين والأصوليين الإسلاميين، يبدو أن هنالك دوراً كبيراً للمناهج التعليمية، والبث الثقافي والإعلامي، وإدارة الشعائر والمساجد والمواعظ، وهذا يوازي وينافس في حجمه وتأثيره كامل مؤسسات التعليم العالي في العالم الإسلامي، حيث تستأثر فئة من النخب الدينية المنتقاة، في اعتماد المفاهيم الدينية ومضامين الدعوة لها، وكذلك التوجيه والإدارة التنفيذية للمؤسسات الدينية، دون الخضوع للحوار الاجتماعي

(٤) انظر نص المشروع الأمريكي «الشرق الأوسط الكبير»، في: **الرأي**، ٤/ ٢/ ٢٠٠٤.

المفتوح، وغير الخائف من تهم التكفير، والخروج عن حرفية النصوص المقدسة. وقد ساهم في نتائج هذه الحالة بشكل كبير أن هذه النخب الدينية لم تتعرض لثقافة إنسانية واسعة. فهي جاهلة بالمطلق، وبإصرار وعناد، بالأديان والقضايا والحضارات الأخرى. ويؤدي هذا الجهل إلى الخوف منها، وازدرائها، والى الكراهية نحوها، وهو ما يزيد من التزمت والمغالاة، وذلك بالإضافة إلى أن الطموح الوظيفي للقائمين على النشاطات الدينية، يدفعهم للسعي لتعظيم دورهم، وأهميتهم، ومردودهم، من خلال تعظيم شأن الدين في حياة المجتمع.

وقد خلقت هذه الخلفية الثقافية الدينية في الأردن فجوة كبيرة بين الحكم الهاشمي المعتدل، والمنفتح، والمطّلع على الحضارات الأخرى من جهة، وبين شرائح الأردنيين الأكثر ميلاً وتأثراً بالثقافة الدينية الإسلامية المنغلقة. ومن عناصر ومكوّنات هذه الفجوة، النظرة العصرية إلى المرأة والتعامل معها، ودور الفنون بأشكالها المختلفة، ووسائل نشرها، وتطوير المواهب فيها وصقلها، وأثرها في القيم والسلوك والأخلاق العامة. ومن مكوّناتها أيضاً تفضيل البهجة والفرح والمتعة عند المنفتحين على السوداوية والوجوم، وممارسة الحرية الشخصية التي تشكّل سمة من سمات المجتمعات المعاصرة، وعدم المبالغة بالانشغال بضوابط الممارسة الجنسية وعقوباتها. وبالمقابل، تشجّع الثقافة الدينية على اتهام الثقافات الأخرى، وخاصة الغربية، بالإنحلال والإباحية، وتدعو إلى الابتعاد عن فهم مضامينها الأخرى والإفادة منها، مما يشجع على الكراهية والاحتقار لأبنائها، وتجنّب التعامل معهم أو حتى مجاورتهم، كما يشجّع أيضاً التقاليد والممارسات الاجتماعية المحافظة.

وبالنظر إلى ضعف التيارات السياسية العلمانية النسبي في الأردن، وعدم جرأتها في طرح أفكارها علناً، وبثقة وإقدام، بسبب تغوّل الإسلاميين عليها بنبرة الاتهام والتكفير، أصبح الاحتجاج على أخطاء ونواقص النظام الحاكم حكراً للحركات الإسلامية التي أصبحت بذلك المعارضة السياسية الأساسية. وانسحب ذلك حتى في المطالبة بالديمقراطية وتحسين أدائها وممارستها، على رغم الشكوك في أصالة هذه المطالبة التي لا تقبل المساواة مع الأديان الأخرى، أو مع العلمانيين، أو غير المؤمنين، مما يجعل الديمقراطية أو المساواة بين هذه المنابر والقبول بها خروجاً عن الدين، وكذلك إخضاع خيارات المجتمع للديمقراطية العددية في مقابل التخصص في العلوم الدينية وأحكامها، وهو الذي يوفر شرعية فرض هذه الخيارات على الواقع الاجتماعي.

ثالثاً: الخطاب السياسي الإسلامي

باستثناء الانفتاح الثقافي والاجتماعي، وخاصة حقوق وحرية المرأة، الذي يصرّ عليه الحكم الهاشمي في الأردن، ويرفده بذلك التوجّه اليميني القطري، وكذلك التيارات العلمانية اليسارية والقومية بشكل عام، فإن الخطاب السياسي الإسلامي لا يتضمن اختلافاً مباشراً مع الخطاب الرسمي الأردني. فليس هنالك اختصام بين الإسلاميين والكيان الأردني في منهجه القطري، وهو عكس حال القوميين، وليس هنالك اختصام مع الطبقية الاقتصادية والاجتماعية مهما تباعدت مستويات شرائحها، حيث إن الفردية والتجارة والسعي لتحقيق الربح، هي قيم ومساع مشروعة ومباركة، ومحببة للإسلاميين. ويتناقض هذا مع حالة اليسار الذي لا يكتفي بالانتصار للفقراء والمحرومين، أو بالاعتماد على الحسنة وعمل الخير في مؤازرتهم، وهو مضمون التضامن الاجتماعي في الإسلام، بل يصرّ اليسار على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والنظام السياسي، والإنفاق الحكومي، بما يوصل إلى هذه الشرائح الضعيفة حقوقها الإنسانية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ويعيد دمجها في المجتمع. ويذهب اليسار كذلك إلى اعتبار أن الشرائح الثرية والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة حيث تتركّز الملكية والمال، هي آليات النهب والجشع والتعدّي على المجتمع واستغلاله، ومصادرة موارده، والاستئثار بها، والفوز بحكمه، مما يوجب مراقبتها وضبطها لمنعها من التغوّل عليه، وعلى مؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن توجيه الثقافة والإعلام دفاعاً عن مصالح هذه الطبقة. ولكن سقوط الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية في بلدانه، والتغيّر الجوهري على النظام الشيوعي الصيني، وخاصة في المجال الاقتصادي الذي أدى إلى تحقيق نتائج باهرة، وضع اليسار عالمياً في ارتباك وفقدان البوصلة السياسية والعقائدية، وهو ما لم يبق على المسرح إلا الاعتبارات الخلقية والإنسانية.

ولا تشكل الديمقراطية تقليدياً مطلباً للإسلاميين، إن كسبيل في الوصول إلى الحكم، أو في تداول السلطة، إذ إن الأجندة الرئيسية هي في تطبيق الشريعة الإسلامية، مما يجعل من القضاء وعلماء الدين المؤسسة الحقيقية في المساءلة، تماشياً مع دور الدين في المجتمع السلفي بالمقارنة مع المجالس النيابية المنتخبة في أنظمة الحكم الحديثة. فالقرآن والشريعة هما الدستور والقوانين، مما يحصر دور المساءلة والمحاسبة، إذا كانت هنالك ديمقراطية، في مدى الالتزام بهما، وفي تطابق الأنظمة والتعليمات الوضعية مع القرآن والشريعة التي يتفوّق في فهمهما وتفسيرهما علماء الدين على المواطنين العاديين. وربما شكّل النظام الإيراني نموذجاً لتوزيع الحكم بين الآلية الديمقراطية من جهة، وولاية الفقية من جهة أخرى، بينما بدأ الكثير من

الأحزاب الإسلامية بالتقرب من الخطاب الديمقراطي.

أما أداء السلطة التنفيذية، فإن سقف المساءلة حوله يتحدّد بمفهوم الأمن الذي يشكل الواجب الأول للحكم الذي بسبب ذلك يفضل الحكم الفاسد عن غياب الحكم. فشرعية الحاكم تتأتى من قدرته وقوته على أن يحظى بالبيعة ومشورة النخب. ولكن، وبالنظر إلى رواج الفكر الديمقراطي في المجتمع الأردني في العقدين الأخيرين، وبعد خيبة الثوريين العسكريين في الدول الشقيقة، يحاول الإسلاميون تزيين خطابهم السياسي بالفكر الديمقراطي. وبذلك فهم من حيث الجوهر لا يختلفون في الحقيقة مع الممارسة الشكلية للديمقراطية في الأردن شريطة الالتزام بالشريعة، مما يجعلهم حلفاء وأصدقاء للنظام في الروح. وذلك بعكس العلاقة مع أصحاب العقيدة الليبرالية التي يؤمن أصحابها بعمق وإصرار في الحريات كقيمة مطلقة، وبأن الشعب مصدر السلطات، وبتداول السلطة، انعكاساً لرغبات غالبية المواطنين، ولتقييمهم للقوى السياسية المتنافسة، للوصول إلى الحكم.

وفي مجال التباين بين الخطاب الرسمي الأردني والخطاب الإسلامي، وكل من القوميين واليساريين، فإنهم جميعاً أكثر شعبية وتأييداً بين الفلسطينيين في الأردن، عنهم بين الأردنيين، وخاصة أبناء العشائر والمتكسبين من علاقتهم بالدولة. وربما كان ذلك بسبب المساواة التي يشعر الفلسطينيون بها في خيمة الدين، أو القومية، أو الإنسانية، بينما ينعم معظم الأردنيين بتحالفهم مع الدولة.

أما المنطقة الأكثر حساسية بين الخطاب الرسمي والتيارات الشعبية، بما فيها الإسلاميون، فهي علاقة الأردن مع الصهيونية، والاستعمار الأمريكي الجديد، وخاصة بعد الطلاق الذي حصل بين الولايات المتحدة والإسلاميين منذ تحالفهم في مناهضة القومية العربية والشيوعية. فقد أصبحت تداعيات معاهدة الصلح مع إسرائيل، والعلاقة الحميمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية مع أمريكا وإملاءاتها، موضع احتكاك حتى مع الإسلاميين المعتدلين، والبعيدين عن التشدّد والعنف، بل الذين يشجبونه. وتمتد هذه المواجهة بين الإسلاميين وأنظمة الحكم الصديقة لإسرائيل وأمريكا إلى مصر، والسعودية، وتركيا، وباكستان. . . الخ، كما تشكّل هذه المواجهة أرضاً خصبة للصدام، وخاصة كلما زادت أطماع إسرائيل وصلفها، وعدوانية أمريكا وجشعها، على رغم أن القيادات الإسلامية تظهر أحياناً مرونة بالغة في استيعاب الضغوطات الأمريكية والتعايش معها.

وفي مجال الوطنية المحلية، وهي أرضية الشرعية للكيان والنظام الأردنيين على رغم هشاشتها وضيق قاعدتها، فإن العلاقة بين الإسلاميين والكيان الأردني حيادية

في جوهرها، على رغم تزايد التعاطف الإسلامي مع القضايا القومية في العقد الأخير، وصولاً إلى العمل الجماهيري المشترك، والمؤتمرات الشعبية، وتراجع الانسجام مع القطرية الأردنية الذي يؤكده تباين المفردات بينهما. فبينما يسعى النظام لتأكيد الهوية الوطنية الأردنية وتنميتها من خلال التأجيج الإعلامي للعصبية والانتماء الأردنيين، يفضل الإسلاميون الإشارة إلى الهوية الإسلامية للشعب الأردني، وهي توفر أساس الترابط والتماسك والتعاطف الداخلي، ومع العالم العربي والإسلامي، خاصة في المحن والجهاد والمجابهة للتحدي أو الغزو الخارجي، وعلى رأسها فلسطين والعراق، مما يشكل خطاً موازياً للطرح القومي.

ويظهر التباين جلياً في البرامج التعليمية والإعلام الرسمي، حيث يركّز النظام على الأردن، أرضاً وتاريخاً وتضاريس وخصوصية إنسانية، بينما يدعو الإسلاميون إلى التركيز على تدريس التاريخ والعقيدة الإسلامية، والتوجيه الإعلامي الإسلامي ذي القيم الثابتة، وغير المتلقية للتطور الإنساني القادم من الخارج، لكي يبقى الإسلام هوية المجتمع وسبب منعته وتماسكه.

ولم يبذل الحكم في الأردن جهداً كبيراً في تنمية الثقافة غير الدينية، بحيث بقيت هذه الثقافة ضعيفة وبدائية بالمقارنة مع الأقطار العربية المجاورة، وخاصة مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق. وكذلك في مجال الآداب، والفنون، والموسيقى. . . الخ، فاستمرت الشخصية الأردنية قريبة من جذورها القروية والصحراوية، في الخشونة والذوق العام وقيم العمل، وغياب أثر البعد الجمالي التربوي في الثقافة والسلوك واللهجة واللباس والأسماء، والإحساس المرهف في فهم الحقائق الاجتماعية والتعاطف الإنساني والمعاصرة.

وأخيراً، لا ينسجم الخطابان الرسمي والإسلامي في مجال المؤسسة العشائرية، حيث يرى الحكم فيها سنداً أمنياً، يرعاها ويوظفها لتوفير الدعم له، بينما اتسم الشعور والانتماء العشائري تقليدياً وتاريخياً بعدم الاعتناء العميق بالدين، مما يفقده الترحيب الإسلامي به. وربما كانت هذه الظاهرة استمراراً للحالة بين العشائرية والإسلام منذ زمن النبوة.

رابعاً: الاستحقاقات المستقبلية

لعل الاستحقاق الإيجابي الأكبر للهوية الإسلامية وتداعياتها المتعددة هو منعة المجتمع وتماسكه أمام الغزو الخارجي، وقدرة العاطفة الدينية على استنهاض الحمية القتالية، وروح الفداء والاستشهاد. أما الاستحقاق السلبي، فيكمن في عرقلة مسيرة

النهضة التي من دونها يتكلّس المجتمع ويسير نحو العدم والفناء، فتفقد عصبيته فاعليتها، ويهيمن عليه الضعف والتراجع في سلم الدنيا المتعاظم ارتفاعاً حيث يفوّت الرفض للغير الخارجي فرص اتساع المعرفة والاقتباس المثري والمفيد، ويؤدي التكلّس والتحنّط إلى فقدان الإبداع والحيوية.

ومن ملامح هذه السلبية والإيجابية معاً، التشدّد والإصرار على السلفية والأصولية والحرفية، وغياب الحريات الشخصية بصفتها تغريباً، ومحاربة التيارات والقيم الجديدة، وخاصة القادمة من الخارج. ويظهر ذلك جلياً في مجال حرية ومساواة المرأة. ومنها أيضاً شجب التعددية الثقافية والفكرية من خلال فرض الشمولية، وتكفير التباين، واستئثار المؤسسة الدينية بالتوجيه الاجتماعي، وإصرارها على جهلها بالعالم الآخر، وخلق مناخ الرعب وآلية الردع الاجتماعي. ويؤدي هذا المناخ أحياناً إلى توتّر عصبي على مستوى الأفراد والجماعة، بسبب الانقسام والتمزّق الداخلي الناجم عن الصدام مع الحياة العصرية ونجاحاتها وجاذبيتها، كالممارسة الديمقراطية، والانفتاح على الحضارات الإنسانية ومكاسبها، وخاصة في مجال الفنون والإبداع الفكري. ومن المظاهر السلبية أيضاً، فصل الرجال عن النساء، وإنكار اللحمة الإنسانية بينهما بسبب الانشغال بالجنس وبهمومه وفظاعاته الخلقية، والارتعاب منه.

ويصطدم هذا المناخ بالقيادة الهاشمية في الأردن التي تنهج نحو التطور والحيوية والبهجة والانفتاح، فينشأ عن ذلك الصدام مخاطر عدم الاستقرار، وتضييع الطاقات في الاحتراق الداخلي. ويؤدي هذا إلى الانقسام في المجتمع، والاستقطاب، ويهدّد المسيحيين بفقدان مكانهم في المجتمع، فيهاجرون بالروح والفكر والولاء، قبل أن يغادروا بالمال والإقامة، فيفقد المجتمع شريحة حيوية ومعطاءة.

خاتمـة: البدائـل

لقد استطاع العرب في التاريخ غير السحيق أن يجعلوا من الإسلام إطاراً ووعاء لإنجازات حضارية باهرة وقياسية، في الأندلس ومصر والهلال الخصيب وغيرها. فكيف يمكن العودة إلى التطابق بين النهضة والإسلام بدلاً من التنافر؟

يواجه هذا السؤال العالمين العربي والإسلامي، ويعوّل على بلدانها الأكثر تأهيلاً الريادة في هذا المجال. غير أن معاناة العرب والمسلمين هذه الظاهرة حيثما كانوا، يحثّهم على أن يسعوا بقدر إمكانياتهم على تجاوز الحالة القائمة في مجتمعاتهم كافة، وربما كان للأردن قدرة على المشاركة المتميّزة في هذا الجهد الحضاري والتاريخي.

إن جوهر التداعيات السلبية في الإسلام اليوم هو الإسلام السياسي والتشدّد فيه واعتماد العنف في تحقيق شعاراته. فالإسلام الاجتماعي والثقافي غير المتأجّج قادر على أن يكون له دور إيجابي في إطار الحوار المفتوح والحرّ. فهو نصير المظلومين والمساواة بين المؤمنين، كما أنه يساهم في البعد الخلقي والإنساني في التشريع، ويثري الهوية الثقافية في البعد التاريخي، ويحصّن الانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى، فيمنع الالتغاء والذوبان فيها، كما أنه يعمّق التماسك الاجتماعي والتضامن في تحقيق المصلحة العامة وحمايتها.

لقد كان من أهم دوافع الإسلام السياسي والنزعة إلى العنف، استفزاز الاستكبار والغطرسة والهيمنة الغربية على العالم الإسلامي، على رغم أن النفوذ الغربي لعب دوراً كبيراً في تأسيس وتوجيه الكثير من الحركات الإسلامية السياسية والجهادية والتي وظّفها في خدمة أغراضه، وخاصة مناهضته للقومية العربية، وفي اتهام الشيوعية بالكفر، والجهاد في أفغانستان. أما الإجابة عن هذه العدوانية الغربية، فهي في الديمقراطية الحقيقية القادرة على توظيف النقمة على هذه الهيمنة الغربية من خلال تحصين السيادة الوطنية والسياسة الخارجية، وإسنادها شعبياً في تعاملها مع النفوذ الغربي والخارجي بشكل عام. كما تؤدي الديمقراطية الحقيقية أيضاً إلى تشجيع القوى السياسية والفكرية والثقافية كافة على المشاركة في الحياة العامة، وخاصة الهموم والقضايا الاجتماعية، بدلاً من ترك هذه الساحة الحيوية لاستئثار قوى الإسلام السياسي الذاتية والضيّقة التي تتجاوز إدراك الواقع وفهمه من خلال الانغماس في التجربة السلفية.

وفي مجال تطوير الخطاب السياسي الإسلامي لكي يرافق النهضة ويتعامل معها بدلاً من أن يقاومها، هنالك دور كبير في رفع المستوى الثقافي لرجال الدين، وخاصة في مجال توفير الإمكانيات لإدراكهم التجربة والعلوم الإنسانية في الحضارات والثقافات العالمية، واستيعابها بشكل علمي وموضوعي. ويصبّ في الاتجاه نفسه مراجعة المناهج التعليمية المدرسية والجامعية لتحقيق المزيد من الانفتاح الذهني، من خلال توسيع آفاق المعرفة العلمية.

أما المجال الآخر في توجيه طاقة الإيمان نحو النهضة والحضارة والمعاصرة، فهي في تعميق حسّ الاستقرار لدى المجتمع والمواطنين الأردنيين، في مجالات الحياة كافة. ومن هذا المنطلق، فإن تخفيف معاناة الفقراء والمقهورين والمحرومين يزيل عنصراً مهماً من أسباب القلق والتأجّج في المجتمع الأردني، ويخفّف الرفض والغضب الاجتماعي، وجميعها يدفع نحو التشدّد والعنف. ويشمل ذلك أيضاً

حصول الفلسطينيين في الأردن، ومن ثم عبر قضيتهم الأساسية في فلسطين، على حقوقهم، ومنها حسّ المواطنة الكاملة دون التخلّي عن الهوية الفلسطينية، مما يزيل العقبة الأساسية في طريق تنمية الوطنية الأردنية كمرجعية للانتماء والتعايش، وذلك أيضاً من خلال المشاركة الشعبية الحقيقية، وإزالة الشكوك حول ولاء ومآرب الفلسطينيين، مما يخفف من الاعتماد على الدين كمصدر للحقوق، ومحدّد للعلاقة مع الآخرين.

القسم الثاني

الحلـــول

الفصل السابع

الــرؤى المستقبليــة

مقدمــة

تشكّل القضايا الست المعلّقة تحدياً كبيراً للأردن من خلال المخاطر التي تكتنف هذه القضايا. ولكن الأردن في الوقت نفسه يمتلك الكثير من الموارد التي إذا استطاع أن يوظّفها في مواجهة هذه القضايا ومخاطرها، قد يكون قادراً على تجاوز كل من القضايا المعلّقة ومخاطرها. وتكمن في الكثير من الأحيان كل من الموارد والمخاطر في العناصر نفسها التي تحكم المسرح السياسي الأردني، وتشكّل بذلك جانبيها الإيجابي والسلبي. وسوف يثبت الزمن قوة وتغلب أي منهما على الآخر. وفي المقابل، فإن بعض الحلول لأي من القضايا الست المعلقة قادر، في غياب البرنامج الشامل، أن يشكل سبباً للتفاقم في القضايا الأخرى بسبب التداخل في ما بينها.

أولاً: المخاطر والمعوقات

لقد أظهر العرش الهاشمي في العقود الثمانية الماضية، وعبر الملوك المتعاقبين، صفات الاعتدال والمرونة من جهة، كما أظهر صفات الاستئثار بالحكم والاستمتاع بالسلطة من جهة ثانية. وأظهر كذلك القدرة على اجتذاب الدعم والمعونة السخية من الخارج، ولكن دون أن يقترن ذلك بتعاطف القوى الدولية الحقيقي في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط بعدل ونزاهة. وأظهر ثالثاً طموحاً ملموساً وسعياً حثيثاً على مستوى الدولة والشعب لتنمية قدراتهما، ولكن دون تقبّل المستحقات الناجمة عن النجاح في هذه المساعي، خاصة في بناء المؤسسية في الحكم والصدقية في الخطاب السياسي. وقد أظهر الملك عبدالله الثاني حيوية وفاعلية مستقاة من عمر الشباب دون أن يحافظ على القيمة التراكمية والمخزونة في المجتمع الأردني، والإفادة من نضج

وتجربة النخب القيادية التي تدربت على أيدي والده الملك حسين. وعلى رغم إدراكه العفوي لنماذج وملامح المجتمعات الغربية المتطورة، مما يساعد في دفع الأردن نحوها، غير أنه جاء إلى الحكم بقرار متأخر لم يسمح له الاستعداد وبناء الخبرة والرؤى والمعرفة بشؤون الحكم في الأردن ومتطلباته، كما لم يتعرض للتجربة الذهنية الأكاديمية.

إن أحد الاستحقاقات الرئيسة للعناصر الموضوعية والمفصّلة في استعراض للقضايا الأردنية المعلّقة الست في القسم الأول هو السيادة الوطنية المنقوصة، أو التأثير الخارجي الذي لم يبق الحدود الطبيعية الدنيا والضرورية لتحقيق السيادة الوطنية أو الاستقلال السياسي الحقيقي. فعندما يلتغي القرار الوطني النابع من الإرادة الوطنية الموحّدة، في الخيار بين البدائل المختلفة والمطروحة، وذلك على أساس احتساب أكلاف هذه البدائل وإيجابياتها، ويستبدل هذا الخيار بقرارات وإملاءات من الخارج، تفقد البلاد حرية اختيار الحلول الأمثل للقضايا الوطنية، وتصبح بذلك رهينة المصالح والمآرب المفروضة من الخارج التي لا تراعي بالضرورة خصوصية البلاد واحتياجاتها المختلفة، وكذلك المزاج والرغبة الشعبيين. وليس بالضرورة أن يلتغي القرار الوطني بالكامل وبالمطلق حتى تصبح السيادة الوطنية منقوصة، بل يكفي أن يكون التأثير الخارجي في القرار الوطني تأثيراً جوهرياً وملموساً.

إن هذا هو حال العلاقة الأردنية ـ الأمريكية التي يظهر تأثيرها في السياسات الإقليمية أكثر منه في السياسات الداخلية للأردن، وخاصة في التناقض القائم بين المصالح الأمريكية وسياساتها الإقليمية من جهة، ومشاعر ورغبات المواطن الأردني، وخاصة في القضايا ذات البعد القومي أو الفلسطيني من جهة ثانية. وعلى رغم ادعاء الخطاب السياسي الأمريكي الانتصار للديمقراطية والحريات، فإن ذلك مشروط بتطابق الخيارات الشعبية بالوسائل «الديمقراطية» مع المصالح الأمريكية، وبغير ذلك تصبح كل الخيارات والقيادات غير المطابقة للمصالح الأمريكية إرهابية وعدوّة. وقد أثبتت أمريكا تفضيلها لأنظمة الحكم القمعية والفاسدة إذا لبّت مصالحها، وعدم رغبتها في الأنظمة الديمقراطية إذا تعارضت رغبات الشعوب المعنية مع المصالح الأمريكية.

وباستثناء المجالات القومية، والقضية الفلسطينية، والديمقراطية الحقيقية، توفّر العلاقة الأردنية ـ الأمريكية الموارد والدعم، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن دون اشتراطها أن توظّف هذه الموارد والدعم بشكل عادل ونزيه و فاعل. ذلك أن أولوياتها في توفير هذه الموارد والدعم هي في تقوية

أنظمة الحكم التابعة لها والمناصرة لمصالحها والمنفذة لإملائها، مع التأكيد على أن إمكانيات أمريكا الاقتصادية تجعلها قادرة على السّخاء. وقد ظهرت سطحية التبجّح الأمريكي في مجال الديمقراطية في موقفها من الدول والشعوب الأوروبية الديمقراطية في حربها على العراق، وموقفها من ياسر عرفات المنتخب من شعبه.

أما إسرائيل، فهي تتّسم بتفوق قدراتها في المجالات كافة على جيرانها، وبدعم ومساندة أمريكا المطلق ومن دون حدود، وبأطماع توسّعية دون التزام بأي أهداف محددة، أو وسائل معينة لتحقيقها، أو التزامات ومعاهدات دولية تحدّ منها. ويتطلب هذا الوضع يقظة دائمة لدرء أخطار الكيان المجاور، دون أن توفّر العلاقة الأردنية ـ الأمريكية أية حماية للأردن، مما يجعل الممارسة الديمقراطية في الحكم صعبة بالنظر إلى تأجج مشاعر الشعب، وغالبيته الفلسطينية، من عدوانية إسرائيل، وبالنظر إلى مخاطر التهجير لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة، وكذلك المطالب الإسرائيلية الاستفزازية وغير المنتهية، وخاصة عندما يحكم إسرائيل اليمين المتطرف.

ويعيش الأردن في قلب نظام سياسي إقليمي يتّسم بعدم الاستقرار، وبالتصادم بين أعضائه، وبغياب الديمقراطية وأثرها في ترشيد العلاقات الخارجية، وبالنفوذ الغربي والهيمنة الأمريكية، وبعشوائية توزيع الموارد النفطية، وبالتباين الاجتماعي والثقافي، وبالتفتّت الديني والطائفي والعرقي، وبالكيانات السياسية المصطنعة، وبالتاريخ الحديث الحافل بالانقلابات العسكرية، وبالأنظمة الشمولية التي فشلت في تحقيق وعودها، وبالنمو السكاني المتفجّر والضاغط على الموارد الطبيعية، وانتشار القهر والقمع والفقر، والتطرف والإرهاب، وبعدم مواكبة التنمية البشرية المعاصرة. ويشجّع هذا المناخ الحاكم العربي، وخاصة في الكيانات الصغيرة على التشدّد بالمواقف التحفظية، والتخوّف والتردّد في اعتماد المشاريع الإصلاحية، وذلك على الرغم من إلحاحية القضايا الوطنية المعلّقة.

ويشكّل الأردنيون من أصل فلسطيني ثلثي السكان في الأردن، ويشكون بصوت خافت من الحقوق السياسية المنقوصة في الأردن، على رغم حرمانهم كلياً منها في باقي البلدان العربية، وذلك على خلفية ميوعة مستقبل القضية الفلسطينية، والبدائل المختلفة وغير المحسومة لاحتمالات حلها، والاستحقاقات الأمنية والسياسية المختلفة لكل من هذه البدائل، دون أن توفّر هذه المخاوف والتوجسّات الحجج المقنعة لوضع الفلسطينيين المعلّق في الأردن، وعدم دمجهم في الدولة على مستوى المساواة مع ذوي الأصول الأردنية.

وإذ تغيب أو تضعف العصبية الوطنية في الأردن، ويغيب كذلك المشروع

الوطني النهضوي المقبول لمكوّنات المجتمع الأردني كافة، من خلال شموله لهم، ومشاركتهم في تحقيقه، وفي جني ثماره، يصبح استنهاض الهمم بواسطة شعارات غير مكتملة، وغير واضحة المضمون كـ «الأردن أولاً»، متعذراً، لا بل مصدراً لإثارة الريبة من المقاصد الخفية وراءها. وينجم عن هذه الحالة العزوف عن العمل العام، والاكتفاء بالمصالح والطموحات الفردية، وهجرة العناصر الحيوية في المجتمع أو اغترابها إلى حين.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين، واستحقاقات العولمة في المجالات الاقتصادية والثقافية، واستحقاقات القطب الأمريكي الواحد، والانكشاف الاقتصادي والأمني الذي يعيشه الأردن، ونتائج فقدان التوازن داخل القوى الاجتماعية والسياسية في الأردن، بسبب سرعة التنمية والتغيير، وعلى خلفية غياب الحوار المفتوح الذي يضمن مشاركة القوى السياسية والاجتماعية والقدرات المبدعة والفكرية كافة، وبسبب سطحية وعدم تجذر المجتمع المدني الأردني الحديث التكوين، تسود المناخ السياسي في الأردن الضبابية والفوضى، فتنعدم الرؤية، ويصعب تحديد الأولويات، وتكوين المشاريع الإصلاحية المتكاملة والناضجة، بما فيها مقتضيات ومتطلبات وشروط نجاحها.

ثانياً: الموارد والحوافز

بالإضافة إلى ما ورد عرضاً من موارد إيجابية في مجال استعراض المخاطر والمعوقات أعلاه، يتمتع الأردن بكميات وافرة من الذخيرة والإمكانيات تجعل التفاؤل ممكناً. وربما كانت الركيزة الأولى في التفاؤل بإمكانية تحقيق الإصلاح والتطوير في الأردن لحل القضايا الست المعلّقة، أو ضبطها، أو تجاوزها، هي نضوج المجتمع الأردني وتعقّله بفئاته وعناصره كافة، والإفاده من التجربة المحلية والإقليمية التي تتلخص بنبذ العنف السياسي والتغيّرات المفاجئة، والسريعة، وغير الدستورية، مما يجعل العنف الممارس من قبل المتشدّدين الإسلاميين الأصوليين والسلفيين بمثابة الجريمة التي يمقتها ويحاربها المجتمع الأردني بمؤسساته وأدواته الحكومية والأهلية كافة. ولكن، وفي المقابل، وعلى الرغم من الاطمئنان إلى هذه السمة في الشعب الأردني، وفي عمقها، فإن سقف الحرية الفكرية في التداول بالقضايا الست وبمخاطرها متدن جداً، مما يفقد عملية الإصلاح المطلوبة الزخم، والقاعدة العريضة، والإبداع، والحوار، والإجماع، والقدرة على بناء الإرادة للتغيير، مما يخلق مناخاً مصطنعاً من الرضى والتخدر، فيفقد الخوف من التراكم والتفاقم للقضايا المعلّقة قدرته على الدفع نحو وتيرة سريعة للإصلاح.

ويرفد هذا التعقّل في المجتمع الأردني ونخبه السياسية، التيارات السياسية العالمية التي جعلت من الكثير من القضايا السياسية الوطنية تقليدياً همّاً عالمياً، تتحاور فيه القوى السياسية والفكرية الدولية. ويؤدي الكثير من هذه الحوارات إلى بناء أوزان وقوى سياسية وإعلامية ذات أهمية عالمية تساعد في الدفع نحو الإصلاح في البلدان المختلفة، وتضمن أن يأتي هذا الإصلاح شفافاً وعصرياً، وأن يتحقق بالوسائل السلمية والحوار.

وتشهد القضية الفلسطينية بمجملها في هذه المرحلة من تاريخها تطابقاً عريضاً بين الأهداف الوطنية الأردنية والفلسطينية، على رغم أنه ليس كاملاً أو بالضرورة دائماً. فالطرفان، شعباً، وحكومة، وقيادة تنظيمات، متفقان على أولوية الدولة الفلسطينية المستقلة والقائمة على أرض فلسطين، وعلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعلى منع تهجير الفلسطينيين إلى الأردن. ويزيد في هذه الإيجابية المؤاتية للإصلاح الداخلي في الأردن رضى الفلسطينيين في الأردن عن أوضاعهم الحياتية بشكل عام، وعدم الاحتجاج الملحّ على الحقوق المنقوصة، وخاصة في مرحلة الاحتدام والحسم على أرض فلسطين، من أجل تحقيق الحدود الدنيا من الحقوق الفلسطينية. وقد ساهم في تعزيز هذا الرضى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، والدفع الحكومي الحثيث نحوها، وتوظيف الكثير من المساعدات الخارجية في سبيلها، بما في ذلك كفاءة الإدارة المدنية والأمنية، نسبياً وبالمقارنة مع الدول الشقيقة، على رغم تعاظم الفساد وفرصه، وسوء توزيع الدخل والثروة في العقود الأخيرة، علماً بأن الإجحاف والظلم في هذا التوزيع يقع على كاهل الأصول الأردنية أكثر مما يقع على كاهل الأصول الفلسطينية.

ومن الموارد المهمة المتوفرة للأردن في مواجهة صعوبات وتحديات الإصلاح، العلاقات الأردنية الخارجية العريضة والإيجابية، حيث حظي الأردن بكميات وافرة من الدعم الاقتصادي من القارات الأمريكية والأوروبية والشرق الأقصى، وكذلك العلاقات الدبلوماسية والثقافية والبشرية من خلال السياحة والدراسة والنشاطات الإنسانية. وقد حقق الأردن بذلك رصيداً من العلاقات الحسنة والمتفهمة كان للملك حسين وانفتاحه على العالم الفضل الأكبر في إقامتها ورعايتها، مما جعل الصورة لدى تلك الدول والمجتمعات صورة مضيئة ومشرقة، وهي من الممكن توظيفها للمساعدة في تجاوز المخاطر والمعوقات.

أما المجال الإيجابي في الجانب الأمني والسياسي في العلاقات الأردنية الإقليمية، فقد ظهر بشكل واضح عبر العقود الثمانية الماضية، ومنذ قيام الكيان

الأردني انحصر احتمال إجماع الأقطار العربية المحيطة على موقف معاد للأردن في فترات زمنية قصيرة، وفي اختصام دبلوماسي وإعلامي، لم تشكل خطراً حقيقياً على النظام والكيان الأردنيين، ولم تكتسب مباركة دولية، كما في عامي ١٩٥٨ و١٩٧٠. فبسبب إحاطة الأردن بعدد كبير من الدول الأكبر حجماً وشأناً وقدرة، وبسبب التنافس بين هذه الدول إلى حدّ الصدام والعداء، فإنها من غير المحتمل أن تتفق في المستقبل على ما يهدّد الكيان والنظام الأردنيين بما يمكنها من التأثير المباشر فيه، وضد رغبته وإرادته، بصرف النظر عن المشاعر الشعبية الأردنية نحو أي من هذه الدول المحيطة وأجنداتها. ويبدو أن هذه الظروف الموضوعية هي ذات طبيعة دائمة، وخاصة أن الأردن اكتسب في هذه العقود وزناً تجاوز به حالة الفراغ الإقليمي التي بدأ بها.

وإذا حصل في المستقبل أن توافقت هذه الدول المحيطة كافة، فمن مصلحة الأردن، حكومة وشعباً، أن توفّق أوضاعها الداخلية والخارجية مع هذا الإجماع الإقليمي، بدلاً من أن تصطدم معه، مهما كانت الظروف والنتائج. وقد عزّز أهمية العلاقة الأردنية مع كل من الدول المحيطة، الخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية المتنامية للأردن والدول المحيطة، مما عمّق ووثّق وعظّم العلاقات الثنائية بينها. وقد زاد في حجم وأهمية هذه العلاقات الوزن الإضافي الذي اكتسبه الأردن في العقود الماضية بسبب تزايد عدد سكانه الهائل، والتنمية البشرية والاقتصادية التي حقّقها، وديمومة واستقرار أنظمته السياسية والاقتصادية، على رغم أن هذا لم يمنع في الماضي تدخل الأشقاء في الشؤون السياسية الداخلية في الأردن، وهي لم تتجاوز صفة الإزعاج أو التهديد. ومن الجدير ذكره أن إزالة الفجوات الأردنية الداخلية من خلال الإصلاح سوف تزيد من منعته وقدرته على التعامل مع المستجدات الأمنية والسياسية كافة لتحقيق النتائج الإيجابية.

ثالثاً: الحلول الجزئية

أظهر الاستعراض في القسم الأول للقضايا الست المعلّقة في الأردن، كمية التداخل بينها، وقد فرضت التكرار في شرحها، بغرض تحديد عناصرها، ومواطن المخاطر فيها، مما يجعل من الممكن تصوّر مجالات وسبل ضبطها واحتوائها، وأشكال وصيغ هذه التصورات، وذلك من خلال توظيف الموارد والحوافز المتاحة، وتجاوز المعوقات والمخاطر التي تمّ تحديدها في الفقرات أعلاه.

إن المراجعة المتعمقة لهذه القضايا الست التي يشكل بعضها قنابل موقوتة، تبيّن أنها تخلق معاً مناخاً ملموساً من عدم الاستقرار الذي يتحسّسه المواطن والمسؤول. كما تظهر هذه المراجعة أن إمكانيات الحلول الفردية محدودة، أو صعبة، أو بطيئة، وذلك

بسبب عدم توازن هذه الحلول، وبسبب تناقض نتائجها إذا لم تجتمع رؤاها، مما يؤدي بالنتيجة إلى رفض هذه الحلول من أطراف المعادلة السياسية المختلفة، وهي بدورها تؤدي إلى تعطيلها.

فالهوية الوطنية ليست مستحيلة التكوين، ولكنها تشترط النفس الطويل، لأنها تحتاج إلى عشرات السنين أو ربما أكثر، وخاصة إذا لم تستفد من المناخ الملائم الذي يؤفّره المشروع النهضوي الشامل في بناء نظام الحكم المؤسسي، وشمول شرائح المجتمع الضعيفة والمقهورة، والعلاقات العربية المريحة، والإسلام المعاصر. كما أنها مرتبطة بتسوية القضية الفلسطينية غير الواضحة المعالم حتى الآن، بما فيها تسوية أوضاع الفلسطينيين في الأردن الذين يشكّلون غالبية السكان، حتى يتحول وجودهم في الأردن إلى وجود طبيعي، فيزول خطرهم على النظام، وتتلاشى الحقوق المنقوصة، ويعتمدون بدورهم الأردن وطناً لهم ذا سيادة، أو كجزء من هيكل سياسي أكبر. وفي الوقت نفسه يتحرّر الأردنيون من اعتمادهم المعيشي على الدولة الأبوية والرعوية، وعلى تماهيهم مع مؤسسة الحكم لأسباب مصلحية ومباشرة، فتصبح علاقتهم بها طبيعية.

ومؤسسة الحكم ليست مستحيلة الإصلاح، ولكنها تحتاج إلى التدرج، والى قبول العرش بالتخلّي عن بعض سلطاته الواسعة وشبه المطلقة، لصالح المؤسسات الدستورية التي يشارك فيها الشعب، وكذلك إلى تطوير سبل ضمان استمرار إيجابيات الحكم الهاشمي في الاعتدال، والانفتاح، والمعاصرة، والتنمية، حتى لا تهدّد مكاسبه المتراكمة عبر العقود تيارات الانفعال والاحتجاج في شتى الاتجاهات. ويحتاج الإصلاح المؤسسي أيضاً إلى تجنّب الاختلال في المعادلات الإقليمية والدولية، وهو يمكن أن ينشأ عن تداعيات تنمية المؤسسات الدستورية في الأردن، وعدم تناغمها مع أنظمة الحكم الإقليمية الأخرى، والمصالح الدولية من جهة، وعن مستحقات الديمقراطية في تغليب المزاج الشعبي، وضمان استمرار تدفق المعونات والدعم الاقتصادي من الخارج، إلى حين يتحقق الاستغناء عنها من جهة أخرى. إن هذه المجموعة الكبيرة من الشروط المطلوب توافرها حتى يصبح إصلاح مؤسسة الحكم ممكناً تعني بوضوح عدم واقعية هذا التوقّع.

والعلاقات الأردنية ـ الفلسطينية الأشمل مرهونة بالحلّ النهائي للقضية الفلسطينية، وإزالة التحفّظ على مواطنة الفلسطينيين في الأردن، ومصالحتهم مع النظام السياسي بعد إصلاحه، كما هي مرهونة بمصالح القوى الإقليمية، وعلى رأسها إسرائيل، والبلدان العربية المجاورة الأكثر أهمية، والرأي العام الشعبي العربي.

وهي مرهونة أيضاً بمصالح القوى الدولية، وخاصة أمريكا وأوروبا. وأخيراً هي مرهونة برغبات وقدرات الشعب الفلسطيني، بما فيه فصائل المقاومة، والنخب السياسية والاقتصادية، وخاصة ملايين الفلسطينيين في الأردن الذين يشكّلون حوالى ثلث الشعب الفلسطيني. وبذلك يبقى الأردن متلقياً أكثر مما هو فاعل في هذه القضية المصيرية له وللشعب الفلسطيني.

أما قضايا النظام الاقتصادي والاجتماعي، فإن الحلول المحتملة لها مبنية على إعادة الهيكلة في الموازنة العامة، وذلك في مجالات الإيراد الضريبي المباشر وغير المباشر، والإنفاق الأمني والعسكري، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي. وهي مبنية أيضاً على تقليص فجوات توزيع الثروة والدخل المتعاظمة، من خلال تعميم تقاعد الشيخوخة، والتأمين الصحّي، والحماية من البطالة والفقر المدقع، والتوازن الضريبي. وهي مبنية كذلك على معايير وقياس الأداء الوظيفي، والمؤسسي، والإنفاقي، وأداء السياسات العامة، وأيضاً على ضبط الفساد، وحماية المجتمع من نهم وانفلات قيادات القطاع الخاص، وخاصة قوى العولمة البعيدة عن الأجندات والضوابط الوطنية. وهي مبنية أيضاً على اليقظة على مستحقات الانكشاف الاقتصادي، وكذلك على الحساسية التي يخلقها هذا الانكشاف لما يجري في الخارج. وكذلك على تحرير المجتمع والمواطن من النظام الرعوي ومستحقاته من خلال تنمية الكفاءة، والاستقلالية لدى المواطن، والخلاص من البطالة المقنّعة في القطاع العام، وأيضاً على توازن اليمين القطري مع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، للاستمرار في بناء المجتمع المدني الحديث بمؤسساته وقيمه، وكذلك على توسيع قاعدة الحكم في المجتمع؛ وكل ذلك دون إحباط الاستثمار، وخاصة المجتذب من الخارج، ومن خلال تحقيق التنمية العريضة والطموحة، بما فيها استيعاب آثار النمو السكاني السريع على ذلك. إن هذه الأهداف الكبيرة والطموحة تحتاج إلى الكثير من الفهم العميق، والتخطيط، والتدرّج، وتوازن حزم الإجراءات الإصلاحية. كما تحتاج إلى الإرادة، والرؤى، والصبر، والتصميم. وليس هنالك ما يضمن حسن الحظ وكفاءة الإدارة، من أجل تأمين النتائج السليمة، دون أن تتأسس هذه الأماني على نهضة إصلاحية تشمل مجالات الحياة كافة والقضايا الست المعلّقة، وخاصة وحدة الوطن والمجتمع.

والعلاقات الأردنية ـ العربية غير مرشحة للإفادة من إصلاح النظام السياسي العربي لتحقيق التنمية المؤسسية في العلاقات العربية، وذلك تحقيقاً لأماني الشعوب العربية الوحدوية. فإصلاح النظام السياسي العربي من خلال تطويره مؤسسياً يصطدم مع طبيعة الأنظمة العربية القطرية والدولية ومصالحها، وخاصة الاستئثار بالسلطة

وتغييب الشعوب. وتصطدم أيضاً مع الهيمنة الغربية، وسيطرتها على الأنظمة العربية، وعلى الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط، من خلال الاحتلال المباشر والمتمرّد على القانون الدولي، ومن خلال العولمة والاستغلال الاقتصادي والتكنولوجي، والنفوذ الدبلوماسي والإعلامي، مما يزيد في اغتراب الأنظمة الحاكمة عن شعوبها، وتبقى علاقاتها مرهونة برغبات وسياسات القوى الدولية.

وأخيراً، إن تأجيج الهوية الإسلامية في معظم البلدان العربية والإسلامية، والنابع من التعامل الغربي الاستفزازي والعدواني، وعلى خلفية تخلف حال المواطن العربي والمسلم في أنظمته، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، يتجاوز الفوارق الثقافية الوطنية أو الإنسانية أو القومية، مما يضع هؤلاء المواطنين في موقع العداء مع قيم ومؤسسات المعاصرة. ويصطدم المواطن في الأردن بشكل خاص مع مناخ واختيارات السلطة التي تسعى للانفتاح والمعاصرة. وبالنظر إلى الإيمان العفوي بقدسية الدعوة الإسلامية، تزداد الفجوة بين هذه القوى الوطنية وتوجّهات الدولة، وتزداد بذلك فرص الصدام بينهما. وبذلك، فإن الإسلام السياسي وميله إلى التطرف والعنف، واستناده إلى السلفية والأصولية، لا يسمح بأية معالجة أو حلول جزئية إذا لم تكن من خلال الإصلاح والنهضة الشاملين، وهما قادران على أن يوفرا قوى الدفع والزخم الضرورية لتحقيق الهدف المنشود والمجمع عليه.

رابعاً: مبادرة العرش

وكما أن الحلول الجزئية للقضايا الست غير ممكنة وغير مجدية في تحقيق الاستقرار والنهضة المنشودين، فإن أي تصور أو توجّه لمعالجة هذه القضايا دون أن تتزعّم القيادة السياسية للبلاد، وهي المتمثلة بالعرش، المبادرة إلى تلك الحلول، هو عبارة عن الدخول في المجهول الذي لا تحمد عقباه.

إن أي بديل لبدء العلاج من دون طريق العرش، سوف يقود حتماً إلى تحد له، وبالنتيجة إلى الصدام معه، وإدخال البلاد في نفق غير واضح النهاية، مما سوف يهدد المكاسب الكبيرة التي تحققت للأردن، بالمقارنة مع أشقائه، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي القدر المتوفر والملموس من الأمن والاستقرار، على رغم ضحالة قواعد هذه المكاسب على المدى البعيد إذا لم يتمّ تحصينها وتعميقها. وقد جرّب الأردن وأشقاؤه أحوالاً مشابهة للاصطدام الداخلي، بين الحكم والقوى السياسية المختلفة، من منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات، مما أدى في حينه إلى صدامات محورية وإقليمية، والى إجراءات استبدادية وقمعية، وتفتت سياسي واجتماعي، وتراجع في التنمية الاقتصادية، وفي الحريات، وفي سوية المعيشة.

وربما كانت الكلفة الأعظم لتباين أولويات الحكم ورغبات الشعب وخياراته، اتخاذ القرارات الخاطئة، وطنياً وقومياً، مثل إفراغ المؤسسة الديمقراطية والدستورية من مضمونها، والاكتفاء بالشكل، كما هو حاصل في الأردن حتى الآن، حيث إن جوهر الحكم ملك للعرش الذي لا يخضع للمساءلة. وقد شمل ذلك أيضاً مواجهة القرار بين الحفاظ على النظام أو على الضفة الغربية عام ١٩٦٧، ومن ثم الصدام بين فصائل المقاومة الفلسطينية والقوات المسلحة الأردنية الذي تلته العزلة العربية، وتعميق الشرخ الفلسطيني ـ الأردني، وبدء فقدان اللحمة الأردنية ـ الفلسطينية كإطار للوطنية، وفقدان القضية الفلسطينية لموارد العرش الهاشمي الدبلوماسية، وعلاقاته الدولية، وتزويد العنف والتطرف بالذرائع والأسباب. وما زالت كلفة تلك المرحلة مستحقة وجلية في الذاكرات الأردنية والفلسطينية والعربية.

أما إذا اختار العرش أن يقود مسيرة الإصلاح، فإن ذلك يفتح فرصة التخطيط الشامل له، وللبرامج التفصيلية الضرورية لتحقيقه بانتظام وحتمية وأمن وحفاظ على المكاسب المتراكمة. كما سوف يفتح ذلك الفرصة لتوظيف كامل الطاقات والخبرات المجتمعية، ويضمن توافر الدعم الإقليمي إذا أحسن الإعداد له، وأن يساهم الأردن من خلال تحركة الذاتي والإرادي، وإجماعه الوطني، في تصحيح وتصويب النظام السياسي العربي، وخاصة في مجال العلاقات العربية، وأنظمة الحكم العربية، من خلال خلق النموذج القدوة.

ولا تعني ضرورة قيادة الإصلاح من قبل العرش الأردني أن تبقى نخب وشرائح المجتمع القيادية والفكرية معطلة، ومتفرجة، ومنتظرة المبادرة من قبل العرش، بل إن هنالك الفرصة التي يوفرها هامش الحريات الموجود حالياً، بأن تتعمق هذه النخب القيادية في شؤون البلاد، والمنطقة المحيطة، بدرجة كبيرة من الموضوعية والصدق والشجاعة والعلنية، وأن تغذّي العرش بالفكر العلمي والمجرد الذي يوضح خياراته وينير السبل نحوها. ولها أن تبتعد في ذلك عن الخيار بين السلبية والتخوف واليأس من جهة، أو النفاق والتملّق، وتصيّد الفرص لتحقيق المكاسب الشخصية دون الواجبات والأهداف المؤسسية من جهة أخرى، شريطة الالتزام بالأمن المسؤول والبعيد عن الفتنة، وبآداب الحوار المهذب بعيداً عن المدح والاتهام، وبرفض أية مغريات لجني ثمار واستغلال الفرص الإعلامية أو السياسية التي لا تخدم الدفع بالإصلاح.

وربما كان بديهياً على هذه الخلفية أن المعايير المشترطة أعلاه، تشمل بالضرورة أن أي إجراء تنفيذي لبرامج الإصلاح يجب أن يصاغ وينفّذ ضمن الآليات والمراحل

الدستورية والقانونية، نصاً وروحاً، وأن لا يأتي بإعلانات مفاجئة نابعة من قناعات فردية، مهما عظم شأن صاحبها أو كان هدفه نبيلاً أو عفيفاً، أو من مشاورات ضيقة وانتقائية، كما حصل في إعلان فك الارتباط، وفي المحطات المهمة كافة في تاريخ الأردن الحديث، من إعلان للدستور أو تعديله، أو تعليق لمجلس الأمة أو إعادته، أو تشكيل للمجالس الاستشارية ولجان الميثاق. ذلك أن المجتمع المدني الأردني وصل إلى درجة من النضوج والتنظيم والحجم، مما يسهل معه تعبئة القدرات المعطاءة، ودون حاجة إلى رسم الخطوط الفاصلة بين المكلفين وغير المكلفين رسمياً، بالإدلاء بآرائهم واجتهاداتهم في هذه المواضيع، وبما يعطي الآلية الديمقراطية، وبالنهاية الدستورية، دور الفصل في هذه الطروحات، بدلاً من انتقائية الأفراد، وبالنتيجة استباق الحوار الوطني بالنتائج المحددة سلفاً.

إن الأسلوب الأمثل في تعبئة الجهد الوطني لصياغة برامج الإصلاح، يؤكد أن مؤسسة العرش هي للجميع، وليست مقتصرة على التيار اليميني القطري، أو على طبقة الحكم أو شخص الملك. وهي بذلك المفتاح الأساسي الذي يضمن الإيجابية والمشاركة من النخب والفعاليات كافة، دون تمييز أو تفضيل. وبذلك يضمن الحكمة والبصيرة والرجاحة، مع الإبقاء على دور مؤسسة العرش في التوجيه والنصح والتوازن، دون الإملاء أو القمع أو التمييز.

خامساً: الرؤى الثلاث للقضايا الست

تشترك ثلاث من القضايا الست، وهي أولاً: غياب الهوية الوطنية أو ضعفها، وثانياً: العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية وقدرها المحتوم وغير الاختياري بتعايش الطرفين، وثالثاً: النزعة العروبية العفوية والقوية لدى الأردنيين، في مفتاح واحد هو المرجعية القومية التي تشترك فيها العناصر الثلاثة المكونة للأردن، وهي العرش الهاشمي والأردنيون والفلسطينيون. فالمرجعية القومية تعوض عن غياب الهوية الوطنية الأردنية أو ضعفها، وتتجاوز قضية الحقوق المنقوصة للفلسطينيين في الأردن، وتستجيب لطبيعة الأردن القومية والعفوية. فهي توفر القاعدة الأوسع لكامل الأردنيين، على اختلاف أصولهم ومنابتهم، للانتماء والمساواة في تملك وطنهم، وتحديد هويته المحلية، وبنائها، وتوفر أيضاً التكامل الإقليمي في السيادة الحقيقية والاستقرار والتنمية، مع مراعاة الخصوصية المحلية.

وتتحقق هذه الأهداف جميعاً من خلال الدعوة التي أطلقها الملك المؤسس عبدالله الأول لإقامة اتحاد مع البلدان العربية المجاورة والملاصقة، وذات السيادة الوطنية المحررة، وذلك من خلال الاستفتاء الشعبي الحرّ. كما تشكل تلك الدعوة

الإرث الطبيعي للعرش الهاشمي، والكيان الأردني، وشعبه.

إن مجرد الدعوة الصادقة والجدية لهذا الاتحاد بهذه الشروط يخلق الأساس المتين والمريح لتنامي الهوية الوطنية الأردنية في ظل الإطار العربي، دون الحاجة إلى الافتعال أو الادعاء بالمساواة غير المفعّلة، حيث يصبح الأردن بمواطنيه كافة جزءاً من وجود أكبر وأعظم. فيخلق بذلك الأساس للتعايش الأردني ـ الفلسطيني في أفق ذي أريحية ورحاب واسع، وبعيداً عن الندية والاختصام على الغنائم والمكاسب. ويتجاوز كذلك حداثة الكيانية الأردنية، وحدودها المصطنعة، وشعور المواطن بالعزلة والاجتزاء. ويحرّر الأردنيين والفلسطينيين من الثنائية الضيّقة، ومن الانفصال المفتعل. ويتكامل المجتمع بما يوفر الثراء والتنوع في إطار الوحدة، ومما يخلق استقراراً عميقاً في النفس، وثقة في المستقبل، وثقلاً على المسرح الإقليمي والدولي. وتنتفي أخيراً أي مبررات لغياب المؤسسية في الحكم بسبب التخوّف من استحقاقاتها، كما تكتمل أسس الهوية الوطنية، وتطابقها مع الانتماء القومي، كباقي الأوطان العربية.

والدعوة الوحدوية الصادقة والجادة والمؤسسة في الدستور هي إبراء للذمة أمام النفس، والشعب، والتاريخ، خاصة في تجاوز بعض مآثر السيادة والانفراد، مقابل توافر الأمن لأطراف الكيان الأردني الثلاثة كافة. وتوفر كذلك الأساس للاستقرار، والطموح المجتمعي، كما توفر أيضاً الخروج من ازدواجية شجب اتفاقية سايكس ـ بيكو المفروضة من الخارج من جهة، والمحتفل بنتائجها في خلق الأردن «السرمدي» من جهة ثانية، في آن واحد ومتناقض، مما يخلق انفصاماً في الشخصية الأردنية. ويشكل هذا الخروج عودة وفية لرسالة الملك المؤسس عبدالله الأول، والدفع نحو الاستحقاق التاريخي والجغرافي، والخروج من كابوس العلاقة غير المتكافئة مع الغرب، وتجاوز تداعيات عدم الاكتفاء الذاتي. والاتحاد الفدرالي قادر أن يجمع بين الخصوصية المحلية التي تكرّست في العقود الثمانية الماضية، والكيان السياسي السيّد والمستقل حقاً من جهة، ومكاسب التجمع والحجم الأكبر من جهة ثانية، ما دامت عرى التاريخ والهوية والجغرافيا، والمصالح الأمنية والاقتصادية، متحقّقة.

ويشكل إطار وصيغة الدعوة تحصيناً لها. فدعوة البلدان العربية إلى الوحدة هي استبعاد لإسرائيل ومشروع بيريس (البنيلكس) حتى يتخلّى الشعب اليهودي عن الصهيونية. وشرط الجوار الملاصق يضمن واقعية الطرح والدعوة، خاصة مع إعطاء الأولوية للدول المتفرعة عن سورية الطبيعية. وشرط السيادة الوطنية يمنع إسرائيل من

استغلال هذه الدعوة لحل القضية الفلسطينية خارج فلسطين التاريخية، وعلى حساب البلدان العربية الأخرى. كما أن الاستفتاء الشعبي يضمن الإرادة الشعبية والخيار الديمقراطي.

ولا تشكل الملكية عائقاً أمام الاتحاد الفدرالي. وهنالك الأمثلة الكثيرة، العربية والإسلامية والغربية، على ذلك. فهنالك الإمارات العربية المتحدة، وهنالك ماليزيا، وهنالك كذلك الاتحاد الأوروبي، وأمثلة أخرى كثيرة من التاريخ العربي والعثماني.

أما القضية المعلّقة الرابعة، فهي مؤسسة الحكم التي يصبح حلها أكثر يسراً على خلفية الدعوة الوحدوية. فالدعوة إلى العودة إلى دستور عام ١٩٥٢ على خلفية الدعوة الوحدوية، تجمع بين الشرعية التي يتمتع بها ذلك الدستور، من خلال خلفيته الهاشمية من جهة، وتمثيله لمحطة بارزة في تاريخ الأردن في وحدة ضفتيه من جهه ثانية، وبين قبول الشعبين الأردني والفلسطيني به من جهه ثالثة. وبذلك تنتفي الحاجة إلى نقض الدستور في التطبيق، وتشويهه في التعديل، بذريعة المتطلبات الأمنية. كما تشجع هذه الدعوة التخلّي عن التعديلات التي أجريت على ذلك الدستور وأفقدته جوهره، وهي التي عكست أحوالاً وظروفاً ربما انتفى وجودها وزالت. وتلبّي هذه الدعوة ضرورة مواكبة الفكر والقيم المعاصرة، كما أن ذلك الدستور يبقي الباب مفتوحاً لتطويره بموجب الآلية المزروعة فيه، بغرض صقله للحفاظ على روحه ونصه، وهي «أن الشعب مصدر السلطات».

أما النظام الاقتصادي والاجتماعي، فربما جاء معظم الخلل فيه من القضايا الأخرى المعلّقة، وخاصة بنية الحكم المؤسسية. كما جاء بعض الخلل الآخر من التجربة الإنسانية المتحركة باستمرار التي يفرزها النظام الليبرالي الذي يجمع بين الديمقراطية والرأسمالية، وقضاياها المعاصرة في العولمة والخصخصة، وثقافة وفاعلية الرقابة والفقر والعدالة، والأمن الاجتماعي، وعلى رأسها تغوّل الرأسمالية على الديمقراطية. وربما أسعف الأردن في التعامل مع هذه القضايا الفرعية سجله في الاعتدال والوسطية، وقد وفّر له الحماية من موجات التطرف في الرأسمالية، أو الاشتراكية، أو القطاع العام، أو العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال الشركات الدولية. أما العلاقة الفدرالية العربية، فربما ساعدت الأردن في التخفيف من الانكشاف الاقتصادي، والتحرر من النظام الرعوي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي قضية الإسلام والمعاصرة، فسوف يوفّر الاتحاد الفدرالي مع البلدان العربية المجاورة، أو حتى مجرد الدعوة له، وإنشاء بنية الحكم المؤسسية، وإصلاح النظام

الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة الإطار لبناء حسّ الاطمئنان وتوفير الأمن الاجتماعي للمواطنين كافة، وتحريرهم بذلك من الخوف، وخاصة عدم الاستقرار الناجم عن التغيّر الاجتماعي السريع الثقافة والأكثر ثراء، وتقبّل التعددية الدينية والطائفية، والانفتاح الإنساني، مما سوف يجعل الإسلام مصدر منعة وثراء في الهوية الوطنية والقومية، من خلال المحافظة على المعاني الإنسانية والأخلاقية فيه، وعلى القيم الدائمة له، ولكن بأشكال وصيغ متجددة، تكفل الوصال الحضاري والإنساني مع الغير، من دون التجمّد والتحجّر.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

الأحزاب السياسية الأردنية: عرض موجز. إعداد فريق من باحثي مركز الأردن الجديد للدراسات؛ تقديم هاني حوراني. عمان: المركز؛ دار سندباد، ١٩٩٧. (كتاب الأردن الجديد)

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. قدم له نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨.

البحيري، صلاح الدين. **الأردن: دراسة جغرافية**. عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٢.

بشير، سليمان. **جذور الوصاية الأردنية: دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني**. القدس: [د. ن.]، ١٩٨٠.

بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. عمان: دار الجليل، ١٩٩٤.

التقرير السنوي، ٢٠٠٢. عمان: البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٢.

التل، سعيد. **الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية**. عمان: دار اللواء، ١٩٨٦.

التنداوي، سمير. **إلى أين يتجه الأردن**. القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، [د. ت.].

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**. القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٨٧.

جونستون، تشارلز. **الأردن على الحافة**. ترجمة فهمي شما. عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٦.

الحباشنة، خالد عبد الرزاق. **العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية في ظل (معاهدة السلام): [مع الوثائق الكاملة للاتفاقات المعقودة من الجانبين]**. بيروت: بيسان برس، ١٩٩٩.

الحسين بن طلال [ملك الأردن]. **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**. ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة عواد علي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

الحمارنة، مصطفى، خليل الشقاقي وروزماري هوليس. **العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل**. عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨.

خدوري، مجيد. **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.

الخزندار، سامي. **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

الخفاف، عبد علي. **الوطن العربي: أرضه ـ سكانه ـ موارده**. عمان: دار الفكر، ١٩٩٩.

الخلايلة، أحمد عبد الرحيم سالم. **الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية: (جذورها ـ حاضرها ـ مستقبلها)**. عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٨. (سلسلة الاستراتيجيات؛ ١)

خوري، يوسف قزما (معد). **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٧: دراسة توثيقية**. ط ٢ جديدة وموسعة بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

داود، جورج فريد طريف. **السلط وجوارها، ١٨٦٤ ـ ١٩٢١**. عمان: بنك الأعمال، ١٩٩٤.

دائرة الاحصاءات العامة. **مسح العمالة والبطالة: التقرير الرئيسي، تشرين الثاني ٢٠٠٢**. عمان: الدائرة، ٢٠٠٣.

الدباس، حامد وإيهاب الشلبي. **انتخابات ١٩٨٩: حقائق وأرقام**. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣. (سلسلة المجتمع المدني والحياة الأردنية؛ ١٠)

الدباغ، مصطفى مراد. **بلادنا فلسطين**. الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٧٦. ١٠ ج.

دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧. عمان: دار سندباد، ٢٠٠١.

الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه. عمّان: مطبوعات مجلس الأمة، ١٩٨٦.

الدوري، عبد العزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

زعيتر، أكرم. **القضية الفلسطينية**. عمان: دار الجليل، ١٩٨٧.

الشناق، عبد المجيد. **المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته**. عمان: مركز طارق، ١٩٩٧.

الشوبكي، محمد مصطفى. **قادة الجيش العربي، ١٩٢٣ ـ ١٩٩٦**. عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٦.

صالح، عطا محمد وفوزي أحمد تيم. **النظم السياسية العربية المعاصرة**. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٨. ٢ مج.

طلاس، مصطفى. **الثورة العربية الكبرى**. دمشق: منشورات مجلة الفكر العسكري، ١٩٧٨.

العطار، ابراهيم. **الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين**. عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٥. ٥ ج.

العلوان، شريف جويد. **تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني**. بغداد: دار واسط، ١٩٨٢.

العنابي، زهير. **الأردن أولاً: رسالة سلام عالمي**. إربد: [د. ن.]، ٢٠٠٣.

عيساوي، شارل. **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. ترجمة صليبا بطرس. [القاهرة]: مكتبة الوعي العربي، ١٩٨٧. (السلسلة الاقتصادية)

الفاعوري، رفعت. **تجارب عربية في الخصخصة**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. (مكتبة الدراسات التاريخية)

القضاة، أحمد محمد. **معركة السلام: المعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية، وثائقها وأبعادها الاستراتيجية**. عمان: دائرة المطبوعات، ١٩٩٤. ٢ ج.

الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١. عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩١.

الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧.

الماضي، منيب وسليمان موسى. **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٩**. عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨.

متولي، فؤاد بسيوني. **مشكلة الأمية**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٢.

مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧. جمع وإعداد علي محافظة. لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، [د. ت.]. ٣ ج.

محافظة، علي. **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ١٩٢١-١٩٤٦**. ط ٢. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

ــــ. **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ــــ. **العلاقات الأردنية ـ البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧**. بيروت: دار النهار، [١٩٧٣].

المرأة في الأردن. عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ٢٠٠١.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **الولايات المتحدة والمشرق العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٤)

المقداد، محمد أحمد. **الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني**. إربد: دار الكتاب، ٢٠٠١.

ملكاوي، حنان سليمان. **مدينة عمان، ١٩٢١ ـ ١٩٤٧م: دراسة تاريخية**. اربد: دار الكندي، ٢٠٠١.

الموسوعة العربية العالمية. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، ١٩٩٦. ٣٠ مج.

موسى، سليمان. **تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧ ـ ١٩٩٥)**. عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٨. (منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٦٠)

ــــ. **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٩٥**. عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦. ٢ ج.

ــــ. **تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٢٥: دراسة وثائقية شاملة بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس الدولة الأردنية**. عمان: المطبعة الأردنية، ١٩٨٩.

الميثاق الوطني الأردني. عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٠.

النشاشيبي، ناصر الدين. **من قتل الملك عبد الله**. الكويت: منشورات الأبناء، ١٩٧٢.

نصيرات، سليمان. **الدور الهاشمي العروبي الوحدوي: وثائق وأسانيد**. عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٦.

النهضة الصحية في الأردن: تقدم متواصل وطموح بلا حدود. عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ٢٠٠١.

وثيقة اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. عمان: دار الجليل، ١٩٩٨.

وحدة الضفتين (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠). جمع وإعداد محمد عدنان البخيت [وآخرون]. المفرق: جامعة آل البيت، ١٩٩٨.

الوزارات الأردنية، ١٩٢١ ـ ١٩٩٣. عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٣.

دوريات

الجريدة الرسمية: ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٠؛ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢؛ ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٧٨؛ ٨ تموز/ يوليو ١٩٨٩؛ ١ آب/ أغسطس ١٩٨٩؛ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٧؛ ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩؛ ١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠١، و١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

الحوراني، هاني. «انتفاضة ١٩٨٩: دروس وعبر.» **الأردن الجديد**: السنة ٦، العدد ١٤، ١٩٨٩.

الرأي: ١٠/ ٤/ ١٩٩٠؛ ٩/ ٢/ ١٩٩٩؛ ١/ ٩/ ٢٠٠٣، و٤/ ٢/ ٢٠٠٤.

الروسان، ممدوح. «استثناء شرقي الأردن من وعد بلفور، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣.» **مجلة أبحاث اليرموك** (جامعة اليرموك): السنة ١٨، العدد ٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

عبد الله، ثناء فؤاد. «مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

القضاة، عادل. «لماذا التخاصية في الأردن؟.» **الندوة** (جمعية الشؤون الدولية): السنة ١٠، العدد ٢، أيار/ مايو ١٩٩٩.

الكتاني، الحسن بن علي. «الحركة الإسلامية في أفغانستان.» **مجلة الحكمة** (ليدز): ١٩٩٧.

النشرة الاحصائية (البنك المركزي الأردني): أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

نــدوات

الجامعة العربية: **الواقع والطموح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Braizat, Musa S. *The Jordanian-Palestinian Relationship: The Bankruptcy of the Confederal Idea.* London: British Academic Press, 1998.

Burckhardt, John Lewis. *Travels in Syria and the Holy Land.* London: J. Murray, 1822.

The Encyclopedia Americana. International ed. Danbury, Conn.: Grolier Incorporated, 2002. 30 vols.

vol. 8: *Corot-Desdemona.*

Hourani, Albert. *A History of the Arab Peoples.* Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1991.

The New Encyclopedia Britannica. Chicago, IL: University of Chicago, 1975.

____ . Chicago, IL: University of Chicago, 1991.

Salibi, Kamal. *The Modern History of Jordan.* London; New York: I. B. Tauris, 1993.

المواقع الالكترونية

< http://www.amanjordan.org >.

< http://www.ase.com >.

< http://www.dos.gov.jo >.

< http://www.unrwa.org >.